ما بعد العقد

إعداد

الدكتور/ ياسر محمد النيدانى

مدرس القانون المدني

معهد العجمي العالي للعلوم الإدارية

بريد الكتروني : yasermoh014@gmail.com

ملخص البحث

إن إنهاء العقد لا يعنى نهاية العلاقة التعاقدية ، ذلك أن بعد الإنهاء تبدأ مرحلة أخري من العلاقات التعاقدية ، حيث تبقى آثار العقد سارية في فترة تسمى ما بعد العقد.

هذه الفترة الزمنية التي تبدأ بعد إنهاء العقد والتي تستمر خلالها آثار العقد الأولي لم يهتم بها المشرع ، فنتج عن ذلك فراغ قانوني ؛ وتم تسليم مصير العقد لأطرافه ، فكانت النتيجة هي هيمنة الحرية التعاقدية لأطراف العقد على تنظيم هذه الفترة ؛ لذلك يمكن القول بأن أحكام هذه الفترة نتجت من الممارسة.

تشهد مظاهر ما بعد العقد على التناقض الذي يحيط بنهاية العقد ، حيث إن العقد لا يزال يُلاحظ على الرغم من اختفائه.

إن العلاقات القانونية الناشئة بعد إنهاء العقد تتوقف على ظروف الإنهاء ، وما تبقى من الارتباط التعاقدي.

سيكون من الضروري تصفية الماضي التعاقدي والاستعداد للمستقبل ؛ لذلك سيكون هدف أطراف العقد في فترة ما بعد العقد هو تصفية الماضي التعاقدي من خلال الاستعداد للمستقبل ، حيث يتعامل البعض مع الماضي: يحاول كل من الشركاء السابقين التقييم. ليكون قادرًا على الانفصال ، كما يتعامل البعض مع المستقبل، ويسعى كل شريك سابق لاستعادة حريته الكاملة والتامة.

بمجرد التعامل مع هذا الوضع ، وتصفية كل ما يمكن تصفيته ، لن يكون هناك سبب لوجود ما بعد العقد.

الكلمات المفتاحية : العقد ، ما بعد العقد ، طبيعة ما بعد العقد ، وظيفة ما بعد العقد ، نهاية ما بعد العقد.

Research Summary

The termination of the contract does not mean the end of the contractual relationship, because after the termination, another stage of the contractual relations begins, where the effects of the contract remain valid in a period called post-contract.

This period of time that begins after the termination of the contract and during which the effects of the first contract continue, the legislator did not care about it, and this resulted in a legal vacuum. The fate of the contract was handed over to its parties, and the result was the dominance of the contractual freedom of the parties to the contract over the organization of this period. Therefore, it can be said that the provisions of this period resulted from practice.

Post-knot manifestations testify to the ambivalence surrounding the end of the knot, in that the knot is still observed despite its disappearance.

The legal relations arising after the termination of the contract depend on the circumstances of the termination, and the remainder of the contractual relationship**..**

It is still necessary to clear the contractual past and prepare for the future; Therefore, the goal of the parties to the contract in the post-contract period will be to filter the contractual past by preparing for the future, as some deal with the past: each of the former partners tries to evaluate. To be able to separate, as some deal with the future, and each former partner seeks to regain his full and complete freedom.

Once this situation has been dealt with, and all that can be liquidated has been liquidated, the post-contract will no longer have a reason to exist.

Keywords: contract, post-contract, post-contract nature, post-contract function, Post-contract end.

٣- ما بعد العقد

مقدمة

يعتبر العقد أحد أدوات العلاقات الاجتماعية بين الأفراد إن لم يكن أهمها على الإطلاق. يؤدي اجتماع الإرادات ، من خلال الفعل التعاقدي ، إلى تفاعلات تسمح بتنفيذها.

يمكن للمرء أن يعتقد بعد ذلك أن نهاية العقد تشير إلى نهاية هذه التفاعلات ، وأن الأطراف المحررة يستأنفون رحلاتهم ويصبحون غرباء عن بعضهم البعض مرة أخري[١].

إذا كان العقد يخلق الوضع القانوني المطلوب من قبل الطرفين، فإنه مهما كان فعالا ومفيدا فمن الواضح أنه لا يمكن أن يكون دائمًا ، حيث يختفى مع استنفاذ محتوى العقد وتوقف آثاره.

دائما ما تثير النهايات القلق نحو ما قد يأتي بعد ذلك[٢]. فبانتهاء العقد ، مهما كان السبب – بتحقيقه الكامل أو بانتهائه المبكر– يجب ألا يتبقى أي شيء منه ، سواء من الناحية الواقعية أو القانونية ، حيث تشير النهاية لقطع العلاقات التعاقدية وبالضرورة نهاية واجب التعاون[٣]، باستثناء الوفاء النهائي الذي يرغب فيه الطرفان[٤].

---

[1] - Quentin Alliez, L'Apres-Contrat Administratif, These, Université De Paris I Panthéon Sorbonne,2020,p.1- F.Oliveira Ssibt-fombaron, Les Relations post-contractuellesy, Diplôme d'Etudes Approfondies, Mention "Droit des affaires" Universite robert schuman de strasbourg,2002.p.7

[2] - H. KASSOUL, L'après-contrat, Thèse ,Université Côte d'Azur, 2017.,p.2 n°2

[3] - Alexandre RIÉRA, Contrat de franchise et droit de la concurrence, theses Université de Perpignan 2013.p.131 nº 222

[4]- Isabelle Guilhen. L'après-contrat. Thèse. Université Clermont Auvergne,2020 ,p.1. nº 1

الواقع أن العقد إذا لم يستمر من خلال آثاره ، فلا يمكن أن يكون ظاهرة أو حدثا ، وإنما سيقتصر على كونه تقنية تخلق الحقوق[١].

إن نهاية العقد ليست مرادفة لنهاية العلاقة التعاقدية[٢]، فحتى لو تم فسخ الرابطة القانونية بين الطرفين ، فلا يمكن تجاهلها تمامًا[٣]. كذلك فإن الإنتاج الفوري لجميع آثار العقد بمجرد تنفيذ الالتزامات لا يجعلنا نعترف بأن العقد هو في الوقت نفسه ظاهرة لحظية ؛ لأنه من الممكن ملاحظة الآثار المستمرة بعد أداء الالتزام[٤] ؛ ذلك أن التجربة التعاقدية تترك آثارًا في ذاكرة الأطراف ، وهي تختلف من عقد إلى آخر ، وبحسب تقدمه الجيد أو السيئ ؛ لذلك لا يمكن القول إن العقد لن يترك بصمة في مرحلة ما بعد العقد[٥] ؛ ذلك أن العقد ينتج عواقب لا يمكن إنكارها ، هذه العواقب متنوعة:

من الناحية النفسية ، يمكن أن يكون شكرًا واعترافًا بجودة التجربة التعاقدية ، أو على العكس من ذلك استياء من أحد الأطراف تجاه المتعاقد الآخر.

على المستوى الاجتماعي ، قد تكون فرصة لشراكة جديدة ، أو على العكس من ذلك رفض أي شراكة جديدة بعد تجربة سابقة.

من وجهة نظر اقتصادية ، يمكن أن يتعلق الأمر بالأرباح أو الخسائر أو الفرص أو المخاطر التي يتحملها طرف أو آخر[٦].

---

[1] - Dany Marignale, L'effet normatif des conventions. Master 2 recherche en droit privé, Université Paris XII - 2007, nº 15

[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.1.

[3] - Myriam Mehanna, La prise en compte de l'intérêt du Cocontractant, Thèse, Pantheon-Assas,2014, p.154.

[4] -Dany Marignale op, cit. nº 15

[5] - Myriam Mehanna op. cit.,p.154 - Cass. civ. 3e, 14 sept. 2005, nº 04-10856, D. 2006, p. 761, spéc. no 4. note D. Mazeaud

[6] - Isabelle Guilhen. op. cit ,p.1. nº 1

٣- ما بعد العقد

هذا التناقض بين انتهاء العقد ومظاهره وإن كان حديثا نسبيا على القانون ، إلا أن هذه الظاهرة مفهومة تماما من قبل العلوم الأخرى. ففي علم النفس ووفق النظرية الفرويدية توجد نظرية التباطؤ والتي تعنى ديمومة التأثيرات عندما يختفي السبب[١].

وجود العقد يعنى أنه "يعيش" لفترة من الزمن ، ومن الناحية التخطيطية ، يعتبر النشاط التعاقدي – نشاط الأطراف– مسجلًا بين نقطتين ، بداية العقد ونهايته ، فهو يشبه المباريات الرياضية ، بحيث ينتهي "وقت اللعب" بـ "صافرة النهاية"[٢].

إن حقيقة أن العقد الذي تم انهاؤه يستمر إلى ما بعد العقد في التأثير على سلوك الأطراف المتعاقدين السابقين ، ليس علامة على تمديد مدة العقد ، وإلا فإن العقد سيستمر بقدر ما تراه العين[٣].

مدة العقد تخضع لمرور الوقت ، واستمرار بعض آثار العقد المنتهي لا يعنى بقاء العقد ، ولكن فقط الاستمرارية الطبيعية للأحداث في التدفق من قبل إلى ما بعد ، بحيث يكون للماضي تأثير على اللحظات التي تليه ؛ ليخلق بالتالي تضامنا تعاقديا بين الماضي والمستقبل[٤].

لا يمكن اختزال العقد في فترة وجوده فقط. فهناك فترة تسبقه وتتبعه أخري. فوفق الجدول الزمني للعلاقة التعاقدية تظهر ثلاثة أجزاء: الجزء الذي يسبق العقد ، والعقد ، والجزء الذي يليه.

إنهاء العقد لا يعني اختفاء جميع الالتزامات ، ذلك أن النتيجة المتوقعة من الإنهاء لا تتوافق بالضرورة مع اختفاء جميع التأثيرات الناتجة عن الارتباط[٥].

---

[1] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op. cit.,p.7 n°5

[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.2.

[3]- H. Kassoul, op. cit.,p.16 n°13.

[4]- Ibid

[5] - Bengamin Barthe, la clause de sortie des relations contractuelles, these, Aix-Marseille Universite, faculte de droit et de science politilque.2013 p.361

فالعلاقات التعاقدية "التي تم الحفاظ عليها وتعزيزها على مر السنين نادرًا ما تنتهي بين عشية وضحاها"[١].

مثل النجوم ، لا تزال العقود مرئية بعد أن تختفي. ففي الجزء الزمني التالي للعقد قد تكون التفاعلات بين الأطراف مطولة[٢].

يُطلق على الجزء الزمني الذي يلي العقد اسمًا منطقيًا وهو ما بعد العقد ، والذي يبدأ من نهاية العقد ووفقا للجدول الزمنى فهو دائمًا بعد العقد.

دائما ما يشير ما بعد العقد إلى مفهومين : **الأول** ، الذي يتم تحديده بمعيار زمني ، هو الجزء الزمني الذي يلي العقد ، **والثاني** ، الذي لا يكفي لتحديده المعيار الزمني فقط ، ذلك أنه الجزء الزمني الذي يلي العقد ، والذي لا يزال العقد مرئيًا فيه ، ولا يزال الأطراف يرون علامة العقد.

يتكون المفهومان تراكميًا. الثاني هو جزء من الأول ، وهذا المفهوم الثاني لما بعد العقد هو الذي سنحتفظ به للوهلة الأولي بخصوص هذه الدراسة: الفترة التي تلي العقد والذي لا يزال صورته ملحوظة خلالها.

إن ما بعد العقد مجرد بداية لمرحلة أخري في العلاقة بين الطرفين: تبقى العقود سارية لالتزامات ما بعد العقد ، حيث إن وجود العقد يبدو أحيانًا قويًا جدًا بحيث لا يمكن تجاهله. هذا هو الحال بشكل خاص عندما ينص العقد على تحديد مسؤولية أحد الأطراف عند انتهاء صلاحيته ، أو يقرر كيفية مواصلة الأطراف علاقتهما كما لو أن العقد لم ينته[٣].

---

[1] - Quoc Chien NGO , Le contrat de franchie etude comparative (droit français et droit vietnamien) these, Universite francqis – rabelais de tours,2012,p332

[2] - Quentin Alliez , op, cit. p.2.

[3] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op. cit.,p.7 n°4.

٣- ما بعد العقد

يسمح مبدأ الحرية التعاقدية للأطراف ، حتى في حال عدم وجود نص قانوني ، بالاتفاق على البنود التي سيتم تطبيقها على الرغم من إنهاء العقد[١].

تقدم العلوم القانونية أدوات إدارية للمستقبل وتحديدًا بعد العقد مثل : بنود عدم المنافسة ، شرط التقدير ، والضمان العشري ، وآليات التجديد ، وما إلى ذلك[٢]، والتي لا يتقيد فيها أطراف العقد إلا بالنظام العام والقانون واجب التطبيق[٣] كما أنها تخضع للرقابة القضائية الشديدة[٤].تُنتج هذه البنود سلسلتين من الالتزامات : فهناك البنود التي تنص على الالتزامات التي تضمن استدامة النتيجة الاقتصادية للعقد، مثل التزامات الضمان القانونية والتعاقدية ، وشروط المسؤولية ، وشروط الاسترداد.

كذلك هناك البنود المستقبلية التي تنشئ التزامات جديدة لتمديد آثار العقد على المستقبل ، والبندان الرئيسيان من هذه البنود هما بند عدم المنافسة وبند السرية ، والتي تعتبر بنودًا فريدة من نوعها من حيث أنها تتعارض مع تطور المجتمع الذى يروج للشفافية الكاملة والمنافسة الحرة ، ومع ذلك فإن هذه الالتزامات ضرورية للشركاء السابقين الذين أصبحوا متنافسين ، حيث سيكون الاعتراف القانوني بوجود سلعة إعلامية سببا لإعادة التفكير في الحماية المقدمة للأطراف[٥].

على سبيل المثال بعد إنهاء عقد العمل – مهما كان سبب الإنهاء– يستعيد العامل المتعاقد حريته الكاملة والتامة في العمل ، ويحق له التنافس مع صاحب العمل السابق ؛ لذلك تم العثور على إدراج الشروط التي تنظم السلوك اللاحق للتعاقد ، باعتبارها تدبيرا احترازيا وعلامة من علامات الأمان والاطمئنان للمستقبل، ومن ضمنها شرط

---

[1] - Patrick Wéry : Les clauses postcontractuelles relatives à la résolution d'un contrat, R.D.C. JUI N 2018.p.587. p.589

[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.2 n°2.

[3] - Patrick Wéry, op, cit. p.589.

[4] - Bengamin Barthe, op, cit.p.380

[5] - Vanessa Frasson, Les Clauses de fin de conrat, these, Universte de Lyon,2014,p.478

عدم المنافسة[١] ؛ من أجل الحفاظ على خصوصية النشاط والحفاظ على العملاء المرتبطين به ، وغالبا ما تتضمن عقود التوزيع مثل هذه الشروط التي تفرض السلوك التعاقدي لفترة ما بعد العقد.

بخصوص أسرار العمل فيظل العامل ملتزما بعدم افشاء ما توصل إليه من معلومات وأسرار طالما احتفظت هذه المعلومات بوصف السر ولم تنشر ولم تذاع ، ولو اضطر صاحب العمل بحكم القانون إلى الإسرار بها لجهة من الجهات الادارية.

مع ذلك فإن الالتزام العام بالحفاظ على أسرار العمل لا يوفر حماية فعالة لصاحب العمل ، حيث يمتنع على العامل الاستفادة من أسرار العمل فقط أثناء قيام علاقة العمل ، بينما يحق للعامل الافادة من هذه الأسرار في عمل يتولاه لحسابه الخاص بعد انقضاء عقد العمل ، فيما عدا الحالة التي يكون السر فيها اختراعا صادر له براءة اختراع ، ومع ذلك فللطرفين أن يتفقا على أنه لا يجوز للعامل بعد انتهاء عقد العمل أن ينافس رب العمل ولا أن يشترك في مشروع يقوم بمنافسته[٢].

في الواقع سواء أكانت هذه الشروط تطبق أثناء أو بعد تنفيذ العقد ، فإن لها وظيفتها الخاصة ، حيث إنها تشكل ملحقا للعقد ، وبالتالي تحمى الالتزام الرئيسي الذي يتضمنه العقد أثناء أو بعد تنفيذه[٣].

كذلك فإنه حتى لو لم يقدم أطراف العقد بنودًا لاحقة للتعاقد ، فإن العقد سيترك بصمةً واضحةً. فإذا بدا أن بعض الالتزامات لا تؤثر على الأطراف إلا إذا تم النص عليها صراحةً ، فمن المقبول عمومًا أن الالتزام بعدم المنافسة يمكن أن يكون ضمنيًا[١].

---

[١] – ديب محمد ، الالتزام بعدم المنافسة في علاقة العمل ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ، الجزائر ٢٠١٣ ص ٢.

[٢] – همام محمد محمود زهران ، قانون العمل ، عقد العمل الفردي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ٢٠٠٧ ص ٣٤٨–٣٤٩.

[3] -Nicolas Gras, Essai sur les clauses contractuelles , These, Universite D'Auvergne - clemont ferrand 1, École de droit,2014 p.82

٣- ما بعد العقد

كذلك فإن عدم وجود شرط عدم استغلال يغطي فترة ما بعد العقد لا يمنع من رفع دعوي المنافسة غير العادلة ضد الموظف السابق الذي يستخدم معرفة الشركة لمصلحته[٢].كما يمكن للمحكمة– إذا لم يكن هناك شرط السرية للحفاظ على أسرار العمل في فترة ما بعد العقد – القضاء بمسؤولية الموظف السابق الذي أتاح معرفة الشركة لصاحب عمل منافس[٣]، كما يعاقب صاحب العمل الجديد الذي يستفيد من معرفة الموظف عندما يمكن وصف موقفه بأنه "تجسس تجاري"[٤].

ستكون آثار المشاركة قوية بما يكفي للتأثير على مجال ما بعد التعاقد. فعدم وجود علاقة تعاقدية مستمرة لن يمنع بقاء العلاقة بين الطرفين. فبينما يشير انتهاء العقد إلى حلول وقت تكوين ما بعد العقد ، هناك أيضًا آليات تنظيمية ومستقرة تعمل لمرافقة هذا الانتقال ، حيث لا يمكن للمرور الزمني من فترة الارتباط إلى فترة فك الارتباط أن يكون مفاجئًا جدًا أو يضر بفعالية العملية[٥].

يفترض ما بعد العقد وجود عقد. فلا يمكن أن يكون هناك ما بعد العقد إذا لم يكن هناك عقد سابق له ؛ لذلك لا يمكن أن يكون ما بعد العقد مستقلًا تمامًا عن العقد

---

[1] - Aurélie Brès. L'obligation de non-concurrence de plein droit de l'associé. RTD Com. Revue trimestrielle de droit commercial et de droit économique, 2011, 3, pp.463-510. hal-01931120,p.465

[2]-Florence G'Sell,et Pascal durand-barthez, Protection contre l'appropriation illicite des secrets d'affaires et des informations commerciales confidentielles , Rapport pour la Commission Européenne, remis par la Fondation pour le droit continental, Septembre 2013 p.22

[3] - CA Paris, 4e ch., 27 sept. 2000, D. 2001, p. 1309, obs. Y. Auguet Y ; Cass. com., 19 déc. 2000, no 98-22.59.

[4] - Florence G'Sell,et Pascal durand-barthez, op. cit.,p.22

[5] - H. Kassoul, op. cit.,p.34 n°34.

نفسه ، حيث يستضيف العقد بنود ما بعد العقد والتي تظل دائمًا الإطار العام لأداء الالتزامات التعاقدية بغض النظر عن طبيعة أو وقت نفاذها[١].

إن العقد الذي يسبق ما بعد العقد يضفي الطابع الرسمي على العملية الاقتصادية بأكملها ، لذلك من الممكن التحدث عن عقد رئيسي أو أولي ، والذى بانتهائه تبدأ فترة ما بعد العقد ، والتي يعود خلالها للطرفين تحمل تبعات إنهاء العقد في المستقبل.

وهكذا تنشأ عن فترة ما بعد العقد التزامات جديدة يصفها الفقه بأنها التزامات لاحقة للتعاقد.

إن فترة ما بعد العقد مرحلة زمنية لا يمكن النظر إليها إلا من منظور ماضيها ، أي العقد الذي سبقها ؛ مما يدلل على أن أثار العقد المنتهية تتعايش مع أثاره البناءة ، حتى أن M. Fontaine اعتبر أن العقد نفسه هو الذي يستمر من خلال هذه الالتزامات[٢] ، ووصف C. CASEAU-ROCHE ما بعد العقد بأنه لا يشكل المرحلة الأولى من انتهاء العقد ولكنه المرحلة الأخيرة من حياة العقد[٣].

بالإضافة إلى ذلك ، فإن ما بعد العقد يحقق أهدافًا لها تأثير إسقاطه في المستقبل ، وهي المرحلة التالية له[٤] ؛ لذلك سيكون هدف أطراف العقد في فترة ما بعد العقد هو تصفية الماضي التعاقدي من خلال الاستعداد للمستقبل[٥].

---

[1] - S. Rantonisandratra Magloire, LA Periode Post-Contractuelle, Master II, Faculté de Droit,Universite, D'Antananarivo,2014-2015.p.6.

[2] - M. Fontaine, « Les obligations "survivant au contrat", dans lescontrats internationaux », Droit et pratique du commerce international, 1984.p.9. cité par Patrick Wéry : Les clauses postcontractuelles relatives à la résolution d'un contrat, R.D.C. 2018/6 – JUNI 2018.

[3] - C. CASEAU-ROCHE, Les obligations postcontractuelles, thèse Paris, 2001, n° 309, cité par M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, L'après-contrat, éd. Francis Lefebvre, 2005.

[4] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.12 nº 13

[5] - Vanessa Frasson, op. cit. p.324

٣- ما بعد العقد

يتعامل البعض مع الماضي، ويحاول كل من الشركاء السابقين تقييم وضعهم التعاقدي ؛ ليكون قادرًا على الانفصال. كما يتعامل البعض مع المستقبل، ويسعى كل شريك سابق لاستعادة حريته الكاملة والتامة.

في الواقع أن هذا التصور لمفهوم ما بعد العقد يبدو أنه موجود قبل أن يؤخذ في الاعتبار، وقد تم بشكل بديهي مع ظهور مفهوم العقد نفسه ، دون أن يتم تسميته ، وقد عبر عن نفسه عبر التاريخ وفى المجتمعات المختلفة. ففي العصور القديمة ، ووفقا لمنهج ما بعد العقد ، وجد في الكثير من العقود– عقد الزواج ، عقد البيع ، وعقد الشركة– التي جعلت من الممكن التصور القانوني والفرضية التي تسمى الأن ما بعد العقد[١].

كان الفقيه Josserand مهتما بالفترة التي نسميها بعد العقد ، وفى وقت لاحق استخدام الفقيه Carbonnier مصطلح ما بعد العقد ، وذلك فيما يتعلق بالالتزام بإخلاء المبنى في نهاية عقد الإيجار[٢].

ظهر مصطلح ما بعد العقد حرفيا لأول مرة في أحكام محكمة النقض الفرنسية في حكم بتاريخ ٧ يوليو ١٩٨١ ، بخصوص بند عدم المنافسة المدرج في عقد تعاون بين أخصائيين للعلاج الطبيعي ، تم وضعه بتوقيع خاص منهما في نسخة واحدة ، وقد ميزت المحكمة وبوضوح بين فترة العقد وفترة ما بعد العقد[٣].

لفترة قريبة لم تكن هناك دراسات تتعلق بفترة ما بعد العقد ، حيث إن الفقه من جانبه اهتم أكثر بدراسة ما قبل العقد ، وبشكل أكثر تحديدًا بتكوينه ، أكثر من الاهتمام بالعلاقة التي يمكن أن توجد بعد إنهاء العقد[٤].

---

[١] - انظر في التفاصيل المتعلقة بتاريخ ما بعد العقد Isabelle Guilhen, op.cit. p.14-16.

[2] - H. Kassoul, op. cit. p.7 n°4.

[3] - Civ. 1ère, 7 juill. 1981, Bull. civ. n° 249, pourvoi n° 80-13.014

[4] - Quoc Chien NGO , op.cit.p.333

إن ما قبل العقد راسخ في قانون العقود ، وقد أصبح أساسيًا في النظام العام للالتزامات[١]، وقد وصف الفقيه J. MESTRE قلة دراسات ما بعد العقد مقارنة بدراسات ما قبل العقد بقوله " إن وفرة الدراسات القانونية المخصصة لفترة ما قبل العقد لا تكاد تعادل ندرة تلك المخصصة لفترة ما بعد العقد"[٢]، كما أشار F. Oliveir إلى أن ندرة الدراسات عن فترة ما بعد العقد كانت تتناقض مع كثرة الإشارات إلى هذه الفترة[٣].

بدأ بعد ذلك الاهتمام بالأعمال القانونية المتعلقة بفترة ما بعد العقد ، وأخذت في الازدياد ، وكان الفقيه M. FONTAINE صاحب الفضل في تحديد هذه الظاهرة[٤] ، حيث كتب أول دراسة عن فترة ما بعد العقد في دراسته التي كرسها للالتزامات في العقود الدولية ، وقد أشار إلى أن الممارسة كشفت أن الحدود الزمنية للعقود– وخاصة العقود الدولية – غالبًا ما تكون أقل دقة بكثير ، وأن العقد يمكن أن يستمر في سلسلة من الالتزامات ، يستمر في تنفيذها أطراف العقد أو أحدهم[٥].

كانت الدراسات التي تمت في تسعينيات القرن الماضي ، والعقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين و التي خصصت للفترة التي تلت نهاية العقد متنوعة : فمنها ما ناقش التزامات ما بعد العقد[٦] ، أو ما بعد العقد لنوع من العقود ، كما هو الحال مع

[1] - H. Kassoul, op. cit,p.5
[2] - J. Mestre, «Des relations postcontractuelles »,RTD civ.1987, p.311, n° 4.
[3] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op. cit.,p.8 n°7
[4] - Patrick Wéry ، op.cit.p.587.
[5] - M. Fontaine, op,cit.p.7
[6] - C. CASEAU-ROCHE, op,cit

٣- ما بعد العقد

ما بعد عقد العمل[١] ، ما بعد العقد في قانون الملكية الأدبية والفنية[٢] ، أو ما بعد عقد التوزيع[٣] أو ما بعد العقد بشكل عام[٤].

أصبحت منطقة ما بعد العقد مألوفة ، ووصفها البعض بأنها قارة أقل استكشافا ، حيث يكون لخيال الأطراف أفاقا مشرقة نحو المستقبل[٥] ، ووصفت كذلك بأنها صحراء قانونية وقضائية حيث يكون الأمر متروكا للأطراف لتنظيم ما بعد العقد في ظل صمت المشرع وعدم اهتمامه بها[٦] وسيكون تقييم وتقدير هذه الفترة للقضاه[٧].

تكمن أهمية دراسة ما بعد العقد في أن في أن تحليل فترة ما بعد العقد سيسمح لنا بتسليط الضوء على الصعوبات الكبيرة المرتبطة بفترة ما بعد العقد ، خاصة في ظل تنوع علاقات ما بعد العقد ، كما سيسمح لنا بمعرفة مدى الوضع الواقعي لما بعد العقد الذي يتعين التعامل معه بدقة ؛ ذلك أن المعرفة بالأسس القانونية التي سيتم العمل بها ستجعل من الممكن توعية أطراف العقد والقاضي بالاستراتيجيات التي يجب استخدامها لحل أي نزاع متعلق بفترة ما بعد العقد خاصة في ظل صمت المشرع عن تنظيمها.

سوف نستخدم **المنهج التحليلي والمقارن** كمنهج للدراسة ، حيث سنقوم بتحليل ما بعد العقد من بداية تكوينه وحتى نهايته وذلك في القانون المدني الفرنسي والقانون المدني المصري.

---

[1]- F. PETIT, L'après-contrat de travail, Thèse dactylograph., Université Bordeaux 1, 1994.

[2] - G. Blanc-jouvan, L'après-contrat. Etude à partir du droit de la propriété littéraire et artistique, PUAM, 2003

[3]-S.-F. Babahacene, L,après-contrat de distribution, Thèse dactylograph, Université Montpellier 1, 2014.

[4] - H. Kassoul, op. cit - Isabelle Guilhen, op.cit.

[5] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, op..cit, n°1

[6] - Vanessa Frasson,op,cit,p.346 et 382

[7] - Vanessa Frasson,op,cit,p.326.

وسوف **تجيب الدراسة على عدد من الأسئلة** وهى :

هل ما بعد العقد جزء من العقد أم أنه مستقل ؟ وماذا يغطى من علاقات؟

هل يعد ما بعد العقد مفهوم قانوني أم أنه فترة زمنية وفقط؟ وما هي وظيفته ؟

وهل ما بعد العقد دائم أم أنه ينتهى مثل المفاهيم القانونية الأخرى كالالتزام و العقد؟

وسوف نقسم الدراسة إلى أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : تكوين ما بعد العقد.

المبحث الثاني : طبيعة ما بعد العقد.

المبحث الثالث : وظيفة ما بعد العقد.

المبحث الرابع : نهاية ما بعد العقد.

المبحث الأول

تكوين ما بعد العقد

يجب أن يخضع الوجود القانوني لما بعد العقد لشروط ، تتيح السيطرة على هذه الشروط استبعاد بعض الأشكال القانونية – الموجودة أيضًا حول العقد الأولي أو ضمنه ، أو في مرحلة ما بعد العقد الزمني – من مجال ما بعد العقد.

في الواقع ، فإن ما بعد العقد لا يتحقق من تلقاء نفسه ، بل يعتمد هذا الوجود على عنصر رئيسي وهو إنهاء العقد ، والذي يعنى أنه لم يعد الطرفان ملتزمين بتنفيذ المعاملة الاقتصادية العينية التي أرادوا تنفيذها في يوم إبرام العقد.

إن إنهاء العقد يفترض وجوده المسبق كعقد صحيح ساري المفعول ؛ لذلك يثار تساؤل عن العقد الباطل وهل هو موجود وينتج عنه ما بعد العقد أم لا؟

يترتب على توافر شروط ما بعد العقد تكوينه على وجه صحيح ، ويترتب على ذلك استمرار الآثار التي كانت موجودة خلال فترة العقد باعتبارها محتوى فترة ما بعد العقد ، والتي بدلًا من أن تختفي ، يتم ملاحظتها مرة أخري عند انتهاء العقد.

سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة أسباب ما بعد العقد في مطلب أول ، على أن نعقب ذلك بدراسة محتوى فترة ما بعد العقد في مطلب ثاني.

المطلب الأول

أسباب ما بعد العقد

لكي يكون هناك ما بعد العقد ، يجب أن يكون هناك عقد ولكنه انتهى ولم يعد موجودًا[١]، ذلك أن ما بعد العقد حرفيا هو الوقت الذي يلي نهاية العقد[٢] ؛ لذلك فإن نهاية العقد هي النقطة الفاصلة بين العقد وما يليه ، وهي نقطة البداية لما بعد العقد، وسبب وجوده[٣].

العقد لا يعرف الأبدية ، فهو يعرف ما قبل وما بعد ؛ ذلك أن القانون يريد أن يكون سقفه هو الحرية غير القابلة للتغيير ، وهو السقف الذي يشير إلى الوجهة النهائية لعمل الأطراف وهى العودة إلى الحياة خارج التعاقد[٤].

الشرط الأول لوجود ما بعد العقد هو وجود العقد السابق له ، فلا يمكن أن يكون هناك ما بعد العقد إذا لم يكن هناك عقد ؛ ذلك أن ما بعد العقد يأتي دائمًا بعد العقد الأولي[٥]

[1] - Ph. STOFFEL-MUNCK, « L'après-contrat », RDC 2004, p. 159

[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.33 n°34.

[٣] – لا يعتبر إنهاء العقد إنهاء للعلاقة التعاقدية ، إنما هي مجرد بداية لمرحلة أخري في العلاقة بين الطرفين ، حيث تبقى العقود سارية لالتزامات ما بعد العقد

Vanessa Frasson,op,cit,p.324

[4] - H. Kassoul, op. cit.,p.37 n°40.

[5] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.224 nº 336

٣- ما بعد العقد

، حيث لا يمكن أن يكون ما بعد العقد مستقلا تماما عن العقد نفسه[١]، حيث إنه وقبل كل شيء مفهوم قانوني قائم ومرتبط بمفهوم قانوني آخر وهو العقد الأولي[٢].

لذلك يرفض الفقه تحليل G. Blanc-jouvan الذى يرى أن ما بعد العقد يجب أن يُقدم باعتبار أن له شكله المستقل عن العقد ، وأنه يتخذ شكل عقد صغير مستقل عن العقد المنتهى. ، حيث إن محتوى فترة ما بعد العقد يكون في بعض الأحيان خارج سيطرة أطراف العقد ، حيث تنتج بعض التأثيرات اللاحقة للعقد من تدخل الغير ؛ كما أنها تكون غير مبالية بالظروف المحيطة بنهاية العلاقات التعاقدية[٣].

مع ذلك يناقض G. Blanc-jouvan نفسه حين يقرر أن ما بعد العقد يخضع لتأثير العقد[٤] ؛ ذلك أن تأثير العقد على الفترة اللاحقة له يعنى ضمنا اعتماد الأخير على العقد المنتهى ، مما يعنى أن ما بعد العقد لا يتمتع بصلاحية مستقلة عن العقد ، كما أنه لا يعتبر منفصلا عن العقد الأولي[٥].

---

[1] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.6

[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.218 nº 329

[3] - G. Blanc-jouvan, op, cit. n°27 et . n°137 **cité par** Quentin Alliez, L'Apres-Contrat Administratif, These, Université De Paris I Panthéon Sorbonne,2020.

[4] - G. Blanc-jouvan, op, cit. n°27 et . n°3

[5] - Quentin Alliez , op, cit. p.96

يأتي ما بعد العقد دائمًا بعد العقد الأولي ، ولكن لا يجب بالضرورة أن يكون الأخير صالحًا[١]. فى الواقع أن استحضار فكرة العقد تفترض مسبقًا تحديد المفهوم المثالي للعقد ، أي الشكل الصحيح والتنفيذ الصحيح ، وهذه الفرضية هي التي تسمح بوجود أشكال معينة لما بعد العقد ، كالبنود التعاقدية اللاحقة للتعاقد والتي تتعامل مع المكتسبات العقدية بعد نهاية العقد[٢] مثل شرط عدم المنافسة ، شرط السرية ، الضمان العشري ، وغير ذلك من الآليات التي تتعامل مع ما بعد العقد[٣] والتي يكون هدفها مواجهة عدم كفاية الحماية القانونية ، ووضع نماذج عقلانية لآثار إنهاء العقود ، عن طريق تنظيم وإدارة تصفية الماضي والتخطيط للمستقبل[٤].

انقسم الفقه بخصوص شروط العقد الأولي الذي يسبق ما بعد العقد ، فيرى البعض أنه يجب أن يكون العقد السابق لما بعد العقد عقد صالح وساري المفعول[٥]، وبالتالي إذا كان العقد باطلا فيجب أن يختفي من حيث المبدأ جميع بنوده ، بما في ذلك تلك

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.224 nº 336
[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.218 nº 329
[3] - H. Kassoul, op. cit.,p.2 n°2.
[4] - Quoc Chien NGO , op.cit,p333
[5]-M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONTet Ph. GRIGNON,op,cit, n°47- F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.17 nº 31- G. Blanc-jouvan, op, cit. n°52 - Quentin Alliez, op, cit. p.205

٣- ما بعد العقد

المنصوص عليها بعد العقد ، وفقًا لمبدأ الأثر الرجعي؛ لذلك لا يوجد امتدادا للعقد[١] ، حيث يبدو أن البطلان عقبة أمام وجود ما بعد العقد ، نتيجة لخلل يمنع تكوين العقد من الأساس والذي هو شرط وجود ما بعد العقد[٢] ؛ لذلك لا يوجد الأخير لأنه لا وجود مسبق لعقد[٣].

يرى .F.Oliveira أننا إذا ركزنا للحظة على الآثار الناتجة عن إلغاء العقد ، فمن الصعب دعم استنتاج بعض المؤلفين الذين يرون" أنه لا تزال هناك درجة أعلى في نطاق العقوبات المفروضة على العقود المعيبة وهى عدم الوجود أو الانعدام ؛ لذلك يجب التمييز بين هذا المفهوم والبطلان ، لأن الأول سيقتصر فقط على الحالات التي لم يتم فيها إثبات اتفاق الإرادات وبالتالي لم يتم إبرامه[٤]، وبالتالي ، فإن العقد الباطل

---

[1] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.6

[2] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONTet Ph. GRIGNON,op,cit, n°48

[3] - G. Blanc-jouvan, op, cit. n°52

[٤] – وفقا للفقه التقليدي يكون العقد منعدما إذا كان العقد ينقصه أحد أركانه الأساسية ، كالتراضي أو السبب أو الشكل في العقود الشكلية . وفكرة الانعدام لم تكن موجودة في القانون الروماني ولا في القانون الفرنسي القديم ، ولا وجود لها في مجموعة نابليون ، ولكن ابتدعها الفقه الفرنسي اللاحق لتلك المجموعة ، وأول ما ثارت مسألة الانعدام في فرنسا كان بمناسبة زواج أبرم بين شخصين من جنس واحد.....

ويقصد القائلون بنظرية العقد المنعدم أن العقد لا يترتب عليه أي أثر ، بخلاف العقد الباطل مطلقا، حيث يمكن أن تترتب عليه بعض الآثار.

لن يكون منعدما أو غير موجود ؛ لذلك يمكن وصف الفترة التي تلي إعلان بطلان العقد بأنها لاحقة للتعاقد"[١].

يضيف.F.Oliveira أن البطلان عيب أصلي في العقد ، وبسبب هذا العيب ، لا يتم تشكيل العقد الباطل ولا ينتج عنه أي تأثير أو أي التزام ، ولن يعمل كمرجع في حالة حدوث نزاع. فإذا كان من المؤكد أن إلغاء العقد يعتمد على تدخل القاضي ، ومع ذلك ، فإن هذا ينبع من الخلاف بين الأطراف أكثر مما ينبع من التمييز بين البطلان وعدم الوجود.

فإذا رغب أحد الطرفين ، بسبب ظهور العقد ، في تنفيذ العقد الباطل ، فسيتعين على الطرف الآخر تقديم طلب إلى القاضي لإثبات عدم وجود عنصر أساسي ، مهما كانت نتيجته في "نطاق العيوب": سواء عدم الوجود أو البطلان وبالتالي لا يلعب العقد الباطل أي دور في العلاقات بين الطرفين ، والتي لا تكون لاحقة للتعاقد[٢].

محسن عبد الحميد إبراهيم البيه ، النظرية العامة للالتزامات ، مصادر الالتزام ، الجزء الأول ، المصادر الإرادية ، الناشر مكتبة الجلاء ، المنصورة ، بدون سنة نشر ص ٣٠٤.

[1] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.18 nº 31

[2] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.18 nº 32

ويرى.F.Oliveira أن هذا الرأي يجب أن يكون مقيدا فيما يتعلق بشرط التحكيم ، حيث سيكون له آثاره حتى لو تم إدراجه في العقد الباطل ؛ ذلك أن السوابق القضائية[١] تقرر دائمًا استقلالية شرط التحكيم ، مما يضمن بقائه على الرغم من بطلان العقد[٢].

كذلك فإنه وفقBengamin Barthe فإن شرط التحكيم وشرط الاختصاص القضائي ، وكذلك الشرط الجزائي – الذي يقدم دائما على أنه شرط قائم بذاته – مستقلون ، فيما يتعلق بتأثيرهم ، عن العقد الداعم لهم ؛ ذلك أن هذه الشروط لها استقلاليتها الكاملة فيما يتعلق بالعملية الاقتصادية التي يتبعها الأطراف المتعاقدة ؛ لذلك ستكون هذه البنود قادرة على احداث آثارها حتى لو تم ابطال العقد بأثر رجعي[٣].

مع ذلك فإن **أغلب الفقه** يرى أن وجهة النظر السابقة لديها العديد من العيوب ؛ حيث إن البطلان قبل كل شيء يلعب دورًا قمعيًا من حيث إنه يعاقب على انتهاك القواعد القانونية ، وبالتالي فإنه يسمح للأطراف ، على حسابهم وحساب الغير، "بخلق مظهر مخالف للواقع" ، والذي يجب تدميره بعد ذلك[٤].

[1] - cass.civ. 2e, 4 avril 2002, J.C.P. 2002, éd. E, Panorama rapide, n° 824 et cass. com., 9 avril 2002, J.C.P. 2002, éd. E, Panorama rapide, n° 860.
[2] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.19 nº 33
[3] - Bengamin Barthe , op, cit. p.379
[4] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.20

ترى H. Kassoul أن "الأثر الرجعي أداة نظرية تقوم في الواقع على تفكيك الوقت التعاقدي ، بحيث يتم تدمير العقد ، وكل ما تم بناؤه على أساسه ينهار بسبب تداعيات هذا الأثر الرجعي.

فالقانون منح نفسه سلطة التدخل في عمل الأطراف ، باسم مبادئ أعلى تحد من عملهم لصالح حماية الطرف الضعيف والنظام العام.

ذلك أن القانون يقدم نفسه في شكل سلطوي وعادل في آن واحد ، من خلال أداة الأثر الرجعي ، وبالتالي يستحضر ودون وعي هذه الفكرة القائلة بأنه من الممكن في القانون أن تقوم بعكس الزمن.

في هذا السياق ، ما هو المكان المتبقي لفترة ما بعد العقد بعد فعل من المفترض ألا يكون موجودًا على الإطلاق ؛ لذلك وبفضل هذا المفهوم التقييدي للبطلان بأثر رجعي أشار بعض الفقه إلى أنه "لا يوجد ما بعد العقد ، متى كان لا يوجد عقد سابق له" ؛ لذلك يمكن بسهولة اعتبار الأثر الرجعي عقبة أمام وجود ما بعد العقد ، على الرغم من أنه ليس كذلك"[١].

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.132- 134 n°127-134

٣- ما بعد العقد

الواقع أن الأثر الرجعي يقف كمفهوم مضلل ، حيث إن ما يسمي بالإبادة بأثر رجعي يستحق بالضرورة أن يتم دراسته في مجال ما بعد التعاقد ، على الرغم من بعض التردد في الفقه لدمجه في مجال دراسة ما بعد العقد[١].

فإذا كانت فكرة الأثر الرجعي تتعارض مع فكرة ما بعد العقد ، فإنه يجب التوفيق بينهما ؛ لذلك يجب علينا التخلي عن الخيال القانوني الذي ينص على أن أطراف العقد الباطل يجدون أنفسهم في الحالة التي كانوا عليها قبل ابرام العقد الباطل[٢].

إذا كان العقد يختفى من الناحية القانونية ، مع ذلك فهذا الاختفاء وضع وهمي وزائف ؛ لأنه يوجد عقد بحكم الأمر الواقع ، وهذا العقد أنتج حالة واقعية يمكن أن ينتج عنها أيضًا آثارًا قانونيةً.

ذلك أن وهمية وزيف الأثر الرجعي صارخة ؛ حيث إن إعادة الأطراف إلى الوضع السابق غالبا ما يكون أمرًا لا يمكن تصوره.

إن العقد الباطل تتوافر له العناصر التي تجعله كيانًا موجودًا[٣] ، فكيف – على سبيل المثال – يتم محو تبادل المعلومات التي حدثت بين الأطراف ؟ كذلك الحال يعتبر

---

[1] -G. Blanc-jouvan, op, cit. n°52

[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.88 nº 120

[٣]– محمد عزمي البكري ، بطلان وابطال العقود، دار محمود للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٧ ص ٨.

تدريس المعرفة الصناعية أو التجارية أو الإدارية نهائيًا ولا يمكن سحب المعرفة من أي شخص حصل عليها ، وعلى نفس المنوال ، يدافع أحد المؤلفين عن أنه "يجب الحفاظ على تطبيق شرط عدم المنافسة المنصوص عليه بعد العقد على الرغم من الطابع الرجعي لهذا الإنهاء ؛ لأنه يؤدي بشكل كامل وظيفته الوقائية للعلاقة التعاقدية السابقة ، على الرغم من أنه من المفترض ألا يكون العقد موجودًا أبدًا ، إلا أن عواقب تنفيذه لا يمكن محوها بطريقة سحرية وخيالية[١].

إذا كان العقد يختفي وفقا للقانون ، فهل نستطيع أن نترك الواقع المادي بأمان ، ونبتكر قصة ونجبر الواقع المادي على التوافق معها؟

من المؤكد أن الادعاء بأن العقد لم يكن موجودًا أبدًا ليس كافيًا في حد ذاته للتصرف في الماضي بمحوه ، ولكن لتبرير وضع جديد وتصفية وضع قديم[٢].

الحقيقة أن كل ما يحث في الماضي يستحيل الرجوع فيه ؛ لأن لكل حدث زمان ومكان ، وإذا كان بمقدورنا أن نعيد الحدث في ذات المكان فإنه لا يمكننا أن نعيده في ذات الزمان ؛ لأن الزمان إذا مر فإنه لا يعود[٣].

---

[1] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.20-21.

[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.156 n n°148.

[٣] – ياسر أحمد كامل الصيرفي ، الأثر الرجعي في العقود المستمرة ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٨ ص ٢١.

٣- ما بعد العقد

في الواقع ، حافظت السوابق القضائية الفرنسية على فكرة أن الأثر الرجعي يستند إلى واقع زائف ، قائم على وقت مشروط: " كما لو لم يكن الالتزام موجودًا "[١].

الواقع أن العقد موجود بحكم الأمر الواقع ، و يمكن أن ينتج عنه أيضًا آثارًا قانونيةً[٢].

فالعقد الباطل قد ينتج في حالات استثنائية أثره الأصلي باعتباره عقدًا ، وهذا بسبب ضرورة استقرار التعامل ووجوب حماية حسن النية. فالقانون قد يرتب في بعض الحالات على العقد الباطل آثاره الأصلية ، لا باعتباره واقعةً ماديةً ، بل باعتباره عقدًا ، فيكون هو والعقد الصحيح بمنزلة سواء[٣].

من قبيل ذلك الشركة التجارية التي لم تستوف الإجراءات الواجبة قانونا ، فإنها تقع باطلةً قانونًا ، ومع ذلك فإن الشركة تعتبر موجودة– شركة فعلية– ويتم تصفية الحقوق الناتجة عن المعاملات التي تمت قبل طلب البطلان وفقا لشروط الشركة التي قضى ببطلانها ، وهذا الحكم يجعل عقد الشركة الباطل ينتج آثره الأصلي كما لو كان

---

[1] - cass. civ., 1re, 24 septembre 2002, bull. civ. i, n°219, p. 168.

[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.155 n n°147

[٣] – عبد الرازق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، نظرية الالتزام بوجه عام ، مصادر الالتزام ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٩٦٤ ص ٤٩٥ ف٣٠٣ – ص ص٥١٢ ف ٣١٢-٣١٣ - محمد عزمي البكري ، المرجع السابق ص ٨

عقدًا صحيحًا ، ووجه ذلك أن الشركة التي قضى ببطلانها تعتبر في المدة السابقة على الحكم بالبطلان شركة واقعية تنتج الآثار التي تنتجها الشركة الصحيحة[١].

معنى ذلك أنه من الضروري تنفيذ نتائج الإنهاء وتصفية حقوق الشركاء والغير ، على أن يتم ذلك في الفترة التي تلي الحكم ببطلان العقد ؛ لذلك هناك دائمًا ما بعد العقد في حالة الإنهاء بأثر رجعي ، ولا يمكن أن يشكل الأثر الرجعي في هذه الحالة عقبة أمام وجود وتطور ما بعد العقد[٢].

بالنسبة للأثر الرجعي الذي يحدث وفقًا له كل شيء "كما لو لم يكن موجودًا من قبل" ، من المناسب إضافة الاستمرارية المنطقية التي نريدها حتى اللحظة التي يكون فيها الإجراء الرجعي ساري المفعول ، وبالتالي ، لا تتوقف الالتزامات عن إحداث آثارها حتى النطق بالعقوبة[٣] ، والتي تصبح سببا لإنهاء العقد ، وعلى أن يكون التدبير فعال بالنسبة للمستقبل وفقط[٤].

[١] – وفقا للمادة ٥٠٧ من القانون المدني المصري ، والمادة ١٥/١٨٤٤ من القانون المدني الفرنسي

[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.155 n°147

[٣] ـ الطعن ١٢٩٩ لسنة ٧٦ ق جلسة ١٤ / ٥ / ٢٠١٥ مكتب فني ٦٦ ق ١١١ ص ٧٤٠

[4] - H. Kassoul, op. cit.,p.156 n°147- cass.com, du 22 juin 1999, 98-13.611, Publié au bulletin.

٣- ما بعد العقد

لن يكون الأثر الرجعي سوى وسيلة ملموسة لتكوين – بعد فشل صياغة العقد أو حتى بعد تنفيذه– وضعًا جديدً يشبه الوضع السابق للعقد ، ولكنه يحدث في وقت ما بعد العقد[١].

إن لحظة إنهاء العقد بأثر رجعي أمر بالغ الأهمية ، حيث يوصف هذا التأثير بأنه ما بعد العقد ، فبمجرد اكتشاف الخطأ ، يمنع أي مرحلة من مراحل تنفيذ العقد : قبل التنفيذ يمنع من البدء في التنفيذ ، وأثناء التنفيذ فيعمل على وقفه.

في جميع الأحوال فإن الحالات السابقة تغلق مرحلة التنفيذ ، وتفتح بشكل منهجي مرحلة ما بعد العقد[٢].

قد يقتصر البطلان على شق معين في العقد، ومع ذلك فيتم ابطال العقد بأكمله إذا كان هذا البند يشكل عنصرًا حاسمًا في التزام الطرفين أو أحدهما ، مع ذلك قد يلحق البطلان شق في العقد مع بقاء الشق الأخر صحيحا ، وهنا نكون أمام البطلان الجزئي – انتقاص العقد– الذي لا يؤثر على العقد ، ولكن يتم انتقاص العقد بحذف البنود الباطلة فحسب[٣] ، والتي تصبح غير فعالة ، كما لو لم يتم تضمينها في العقد

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.88 nº 120

[2] - Ibid.

[٣] – رمضان أبو لسعود ، مصادر الالتزام ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ٢٠١٦ ص١٩١

الأولي ؛ حيث إن الاتجاه موجه نحو البحث عن استقرار الأعمال من خلال تجنب البطلان أو الحد من نطاقه[١].

كذلك يمكن أن يكون الانتقاص مفروضا بقوة القانون باعتباره جزاءً لمجاوزة بعض الحدود التي يقررها القانون ، كما هو الحال في الاتفاقات التي تزيد فيها الفائدة على الحد الأقصى فتنتقص إلى هذا الحد[٢].

فإذا كان البطلان الجزئي قد أحدث بالفعل آثارًا ، فينبغي تطبيق الأثر الرجعي عليه ، ومع ذلك يمكن للأطراف أن يقرروا وضع بند في عقدهم ، وبالتالي يغلقون الباب أمام الإبطال الجزئي[٣].

إن البطلان الجزئي ، مثل البطلان التام ، هو آلية للقانون تتطلب نصًا يغطي حالة البطلان ، يأتي من قبل المشرع أو القاضي ، لمعاقبة محتوى يعتبر مسيئًا أو مستحيلا أو غير نظامي أو غير أخلاقي أو حتى غير مشروع[٤].

---

[1] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.22.

[٢] – رمضان أبو لسعود ، المرجع السابق ص ١٩٣

[3] - art. 1184 C. civ.fr.

[4] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.89 nº 121

٣- ما بعد العقد

التأثير الناتج عن الإلغاء الجزئي الرجعي يتطور بعد التكوين ، حتى أثناء مرحلة التنفيذ الرئيسية للعقد ، ويسعى إلى تصفية الشرط المثير للجدل ، وكشف خصائص ما بعد العقد.

لكن هنا ، يتعلق الأمر بالعقوبة بالتخفيض ، وبالتالي يمكن الحفاظ على العقد الأولي ، وبالتالي استبعاد ما بعد العقد . لذلك يجب التمييز بين فرضيتين.

فمن ناحية ، قد لا يؤثر البند المتنازع عليه على العملية الرئيسية التي يتبعها العقد وربما لم يتم تنفيذه. فيتم حذفه من خلال اعتباره غير مكتوب أو بالبطلان الجزئي، وهذا يعني ببساطة عدم القدرة على الاحتجاج به[١].

علاوة على ذلك ، إذا بقي العقد ، فسيكون فقط ما بعد عقد يركز على تصفية هذا البند ، حيث يمكن لما بعد العقد أن يظهر نفسه ، حتى في حالة الإلغاء لغرض التصفية فعلى سبيل المثال ، يمكن استخدام البطلان ، عندما يكون جزئيًا ، لبدء ما بعد العقد المرتبط مباشرة بالعلاقة السابقة[٢].

---

[١] – يكون البطلان دائما جزئيا بقدر ما يتأثر جزء فقط من العقد بعيب البطلان ، في هذه الحالة من الأفضل حذف العنصر المعيب فقط والاحتفاظ بالعناصر الأخرى الصالحة بشرط أن تكون قادرة على التحقيق الذاتي. S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.22

[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.135 n°131

من ناحية أخري ، إذا كان البند مركزيًا وأساسيًا ، وكان حذفه يؤدي إلى عدم توازن العقد كما هو مطلوب من قبل الأطراف ، فإنه إذا ما تم تنفيذ هذا الأخير ، فيمكن التشكيك في العملية التعاقدية بأكملها من خلال طلب أحد الأطراف[١].

الشرط الثاني ويعد العنصر الأساسي في تحديد بداية وجود فترة ما بعد العقد هو نهاية العقد الأولي[٢].

نهاية العقد ليست نهاية العلاقة التعاقدية ، إنما هي بداية مرحلة تنفيذ ما بعد العقد ، وهى أداة أساسية لفصل سلمي وحقيقي بين طرفي العقد[٣].

الواقع أنه لا يوجد حد رقمي لمدة العقد ، ومع ذلك فإن العقد بالضرورة مدة زمنية ، لكنها ليست بلا حدود[٤] ؛ بسبب مبدأ حظر الالتزامات الدائمة والأبدية[٥].

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.89 nº 121

[2] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.20 - Vanessa Frasson,op,cit,p.324.

[3] - Vanessa Frasson,op,cit,p.477

[٤] – بخصوص عقود المدة فإنها لا يجوز أن تكون دائمة بل يجب أن تكون مؤقتة " عقد الايجار كغيره من عقود المدة ، يجب أن يكون مؤقتا فلا يجوز تأبيده ، فلا يجوز أن يكون الفصل بين المنفعة والملكية بصفة دائمة حيث يؤدى ذلك إلى إهدار حق الملكية ذاته والانتقاص من قيمته الاقتصادية مما ينعكس سلبا على النظام الاقتصادي في المجتمع".

نبيل ابراهيم سعد ، العقود المسماة (الايجار) منشأة المعارف ، الإسكندرية ٢٠٠٣ ص٢٤١.

[5] - H. Kassoul, op. cit.,p.54 n°59

٣- ما بعد العقد

تتجلى الأبدية من خلال الرغبة النشطة في رؤية العقد لا يعرف أبدًا نهاية ، فهو يهدف إلى التزام غير محدود في حد ذاته. فبالرجوع إلى حياة الملتزم ، من الناحية الموضوعية لا يمكن ملاحظة الأبدية على نطاق الحياة البشرية ، وبالتالي فإن المتطلبات الملازمة لاحترام حرية وكرامة الملتزم تحول دون استمرار أي التزام. أيضًا إذا لم يضع الطرفان حدًا لمدة عقدهما ، فإنه لا يعد باطلًا ، ولكن يمكن لكل طرف إنهاء العقد متى شاء عن طريق الإنهاء من جانب واحد[١].

يشكل الالتزام الدائم بالفعل "حاجزًا كبيرًا أمام دخول وكلاء اقتصاديين جدد إلى السوق بسبب عدم انحلال الروابط الموجودة مسبقًا" ، وبالتالي يعيق الابتكار وخلق الثروة وتداولها ، وسيكون هذا الوضع عاملًا اقتصاديًا لعدم الكفاءة طالما أن المنافسين لن

[١] – فكرة عدم تأبيد العقود الزمنية تبرز بوضوح دواعيها في نطاق عقد العمل ، فحرمان العامل من حق إنهاء العقد غير محدد المدة يعنى العودة إلى نوع من الرق ... كما أن حق الإنهاء لصاحب العمل أمر تفرضه الضرورات الاقتصادية ، أي المصلحة الاقتصادية لصاحب العمل ، فقد يستعدى الأمر نتيجة تطوير العمل والانتاج في المنشأة الاستغناء عن بعض العمال الزائدين عن الحاجة أو غير الصالحين للظروف الاقتصادية الجديدة.

السيد عمران ، شرح قانون العمل ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠ ص٤٩٢

يكونوا قادرين على التقدم بطلب للحصول على علاقة تعاقدية ، وبالنسبة لاقتصاد تنافسي ، يجب ضمان طرق الخروج من السوق حتى تتوافر فرص دخول السوق[١].

تبدأ فترة ما بعد العقد عند انتهاء العقد ، ومع ذلك فإن تنوع آليات إنهاء العقد– حيث إن هناك العديد من طرق الإنهاء ، حيث ينتج الإنهاء عن آليات تعاقدية متنوعة ومتنامية[٢] ، فالقانون المدني يسرد أسباب انتهاء الالتزامات ، كما أن الفقه يقترح تصنيفات مختلفة لأسباب إنهاء العقد[٣] تجعل تحديد العلامة الزمنية لتحديد نهاية العقد غير واضحة[٤].

يمكن أن ينتهى العقد بطريقتين : حيث يمكن أن تكون النهاية متوقعة وطبيعية من قبل الطرفين ، كما يمكن أن تحدث النهاية بشكل غير طبيعي وغير متوقع من أطراف العقد ، وهذا ما سوف نستعرضه على النحو التالي :

أولا : النهاية الطبيعية للعقد

النهاية الطبيعية للعقد هي التي تحدث بموجب العقد ووفقا لما قرره طرفي العقد ، فيتم تنفيذ العقد حتى كامل مدته: فإذا كان العقد مبرم لمدة محددة ، فمن المفترض أن

[1] - Fatima Bouhafs ,Fin des accords de distribution, Universite d'Oran faculet de droit, diplôme de magistère en droit comparé des affaires2011/2012 p.84.
[2] - Vanessa Frasson,op,cit,p.169
[3] - Vanessa Frasson,op,cit,p.326.
[4] - H. Kassoul, op. cit.,p.70 n°75

ينتهى مع حدوث تاريخ انتهاء صلاحيته. أما إذا كان العقد قد أبرم لمدة غير محددة ، حيث يتعهّد بموجبه شخص أو أكثر مع شخص واحد أو أكثر دون تحديد زمني للتاريخ الذي ينتهي فيه العقد. يمكن إنهاؤه بقرار من المحكمة ، كما يجوز إنهاؤه بقرار من جانب واحد من أحد الطرفين ، دون اتفاق متبادل. فمن المفترض أنه ينتهى بممارسة خيار الإنهاء من جانب واحد وفق مبدأ حظر الالتزامات الدائمة[١].

تعد إمكانية الإنهاء من جانب واحد للعقد المفتوح عامة في شأن كل العقود غير محددة المدة على اختلاف أنواعها ؛ إذ لو توقف انتهاء هذه العقود على رضا الطرفين معا لانتهى الأمر إلى تأبيدها تأبيدًا يقضى على الحرية الفردية[٢].

هذا يعني أن إنهاء العقد المفتوح غير محدد المدة ليس إنهاء مصرحًا به بشكل استثنائي ، أو لحالات خاصة أو طارئة ، إنما هو حق معترف به قانونًا[٣]. فهو عمل من أعمال القانون يعطى لأحد طرفي العقد حق ممارسته ودون أن يكون للطرف الأخر في العقد الرفض أو اللجوء للقضاء لمنع ذلك الإنهاء[٤]؛ لأن القانون الوضعي

[1]-Vanessa Frasson,op,cit,p.477- Fatima Bouhafs, op,cit,p.84 -Hariz Saidanz, La rupture du contrat, Université de Toulon, 2016 p.82

[٢] – السيد عمران ، المرجع السابق ص ٤٩٢

[3] - Hariz Saidanz, op, cit. p.83

[٤] – علاء حربان تركى الحمداني ، الغاء العقد بالإرادة المنفردة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٩ ص ٢٣٧.

يحظر الالتزام الدائم[١]، حيث لا يمكن للمرء أن يخدم شخصًا ، أو يرتبط بشريك بطريقة أبدية ، كما أن هذا الإنهاء يترتب عليه انحلال العقد وزول قوته بالنسبة للمستقبل فقط ودون أن ينسحب على الماضي[٢].

كما ينتهى العقد بانتهاء صلاحيته بالأداء الكامل ، ليكون الوفاء بالعقد هو المعيار لإنهائه[٣] ، فإذا كان العقد ينعقد بتبادل الرضاء فإن الأهم من انعقاد العقد هو تنفيذه[٤].

إن تحقيق الهدف الذي يسعى إليه أطراف العقد هو الذي يشير إلى انتهاء العقد ، فمن خلال التزامهم يتعهد الأطراف بتنفيذ العملية المتفق عليها (بناء منزل ، تسليم شقة) وبالتالي فإن النهاية الطبيعية تعنى أن العقد قد حقق الهدف الذي اتفق عليه أطراف العقد وحددوه لأنفسهم[٥].

---

[1] - art. 1210 al. 1er C. civ. Fr.

[٢] – علاء حربان تركى الحمداني ، المرجع السابق ص ٢٣٧– عبد الحكم فوده ، إنهاء القوة الملزمة للعقد ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٣ ص ٤٦.

[3] - Quentin Alliez, op, cit. p.137

[٤] – ياسر أحمد كامل الصيرفي ، المرجع السابق ص ٥

[5] - Quentin Alliez, op, cit. p.138

٣- ما بعد العقد

تحدث النهاية الطبيعية للعقد عندما يتحقق هدف أطراف العقد بتنفيذه موضوعه بالأداء الفعلي الكلى لموضوع العقد[١] ، والذي ينتج إما من تحقيق غرض العقد ، أو من انتهاء مدته[٢].

في العقود الفورية التي لها الطبيعة الاستهلاكية للالتزامات ، يعد أداء الالتزام الذي اتفق عليه نهاية للعقد ، بحيث لم يعد يتم القيام بما تم القيام به[٣].

يتمتع العقد بسلطة الوفاء بالالتزام الناتج عن العقد في غضون فترة زمنية ، ففي عقد البيع فإن أداء الالتزام الرئيسي والمميز للعقد هو الذي يشار إليه وهو دفع الثمن وتسليم المبيع – رغم أن العلاقات بين الأطراف لا تقتصر على تسليم الشيء ودفع الثمن– والذي به ينتهى العقد[٤].

[1] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.9
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.142 - Vanessa Frasson,op,cit,p.169.
[3] - art 1111-1 du c.civ.fr - H. Kassoul, op. cit.,p.77 n°80
[4] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.22

على هذا النحو ، يعد الإنهاء الذاتي للعقد أمرًا رائعًا عندما يتعلق الأمر بتنفيذ عقد فوري[١] ، ذلك أن الأداء البسيط للالتزام كافٍ لإحداث تحول في الواقع من خلال القانون ، والعكس صحيح. يتم الوفاء بالالتزام بشكل جيد بحيث يتم إنهائه تلقائيًا.

يمكن تصنيف هذه الظاهرة على أنها قاعدة الشمولية ، أي " أن الحق يسقط نتيجة ممارسته" ، فالحق ينقضي بالاستخدام ، بحيث "يكون الحق الممارس بالتالي عرضة لظاهرة تدمير ذاتي".

يوصف تأثير الاستخدام هذا بأنه "تأثير انعكاسي" ، يعاكس قيمة التأثير الرئيسي. وبالتالي ، فإن الوفاء بالالتزامات يؤدي إلى رد فعل هو إنهاء الالتزام ، في هذه الحالة ، يتم التنفيذ والإنهاء في نفس الوقت.

بهذه الطريقة ، يتم تحديد المصير التعاقدي في نفس الوقت الذي يتم فيه إنجازه ، مما يجعل من الممكن التأكيد على أن العقد هو سبب نهايته.

سقوط الالتزامات هنا ليس خاملا ، حيث من المؤكد أن الأداء هو الذي يؤدي إلى الإنهاء ، ليختفي العقد بشكل مفيد.

---

[١]- ترى Isabelle Guilhen أن فكرة الأداء الفوري مجرد خيال قانوني لأن الخدمة ، حتى لو كانت بسيطة وفريدة من نوعها ، يمكن أن تستغرق وقتًا ماديًا ، وأن الواقع الناتج يستغرق وقتًا. لا يختلف هذا النوع من التكوين حسب الزيادة أو النقصان أو الثبات

Isabelle Guilhen, op.cit. p.350 nº 541

٣- ما بعد العقد

نظرًا لأن الائتمان والديون المتبادلة يتم استيفاءهما بشكل متبادل ، فإن العقد يتم إتمامه من قبل الأطراف في نفس الوقت الذي تكشف فيه الالتزامات التي تم الوفاء بها عن طبيعتها الاستهلاكية.

العقد الذي تم تشكيله من بين هذه الالتزامات الاستهلاكية يخضع للكمال ، بحيث إنه بمجرد اكتماله ، يتم استهلاكه وانهائه بشكل عكسي[1].

مع ذلك فقد يطرح العقد الفوري بعض الصعوبات ، ففي عقد البيع قد يتم نقل ملكية المبيع في حال دفع الثمن ، فهل نعتبر أن ذلك العقد ليس له مدة خاصة إذا تم تنفيذ العقد في لحظة واحدة يدفع فيها الثمن وينتقل فيها المبيع للمشترى؟

الواقع أنه يمكن أن تكون الالتزامات الناشئة عن عقد البيع مرتبطة على وجه التحديد ببعضها البعض . يمكن أن يكون التبادل متزامنًا. هذه هي حالة الشراء الذي يتم إجراؤه في متجر: عندما يقوم العميل بالدفع ، يتم وضعه كحائز ومالك للسلعة على الفور. لكن التبادل قد يخضع لبعض التأجيل يتضح هذا من خلال البيع عن بعد أو مبيعات الدفع بالتقسيط.

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.77 n°80

هذا التناقض فيما يسمى بالعقد الآني يعيق التحديد القاطع لفترة ما بعد العقد. هذا هو السبب في أن أداء الالتزامات الناشئة عن العقد لا يشكل ، مرة أخري ، معياراً مرضيًا لمدة العقد.

من أجل توضيح ذلك في عقد البيع ، فإن لحظة نقل الملكية هي التي ستحدد النقطة الفاصلة بين ما قبل البيع وما بعده.

نقل الملكية ينتج من الأثر القانوني للعقد ، بعد تبادل الموافقات ، وبالتالي ، فهذه هي اللحظة التي يُعتبر فيها الشيء "مباعًا" – حتى ولو لم يتسلم المشترى الشيء المبيع – مما يحول المشترى إلى مالك ويحرم البائع بالمثل من حقوقه في التصرف بصفته المالك[1].

فورية العقد لا تستند إلى أداء الالتزامات الناشئة عن ذلك ، ولكن على الإنهاء الفوري للوضع القانوني وما يصاحبه من ولادة وضع قانوني جديد.

الدخول في هذا الوضع الجديد هو في الواقع العنصر الذي يجعل من الممكن التوجه نحو بدء وقت ما بعد العقد.

ومع ذلك ، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار استبعاد دعاوى تنفيذ العقد من مجال ما بعد التعاقد ؛ حيث لا يدخل عدم الأداء فيما يتعلق بالالتزامات الرئيسية للعقد في مسائل

[1] - art 1138 et 1196 du c.civ.fr.

٣- ما بعد العقد

ما بعد التعاقد ، وذلك على عكس التزامات الضمان التي لا يجب فقط تمييزها عن الالتزامات الرئيسية ، بل هي سمة من سمات ما بعد العقد[١].

أما العقود متتالية التنفيذ ، أو ما تسمى بعقود الأداء المتتالي ، وهى العقود التي يتم فيها تنفيذ التزامات طرف واحد على الأقل في عدة خدمات متداخلة بمرور الوقت[٢].

فهي عقود يتم فيها بدء الالتزامات وإمكانية انفاذها بمرور الوقت[٣] ، وبحيث إن أداء الخدمة لا ينهى العقد في هذه اللحظة ، إنما يكون التنفيذ متتاليًا ومتدرجًا[٤] ؛ وذلك لأن الاتفاق يحمل معه ولادة مستمرة للالتزامات المستقبلية[٥].

قد يكون هذا العقد محدد المدة . في هذه الحالة ، سواءً تم الوفاء بالالتزامات أو لم يتم الوفاء بها ، سيتم إنهاء العقد بمرور الوقت.

من حيث المبدأ ، يكون للعقد قوة ملزمة مطلقة خلال المدة المتفق عليها ، ولا يسترد الأطراف حريتهم إلا في وقت الوصول للنهاية ، التي تضع حدا ، دون سابق إنذار ، لعلاقاتهم التعاقدية[٦].

---

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.79 n°81
[2] - art 1111-1 du c.civ.fr.
[3] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.26
[4] - H. Kassoul, op. cit.,p.56 n°61
[5] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.22
[6]- Benoit Kohl , Les clauses mettant fin au contrat et les CLAUSES survivant au contrat, RDAI/BLJ,N 3/4 2002 n°9

عندما يقرر الطرفان تقييد اتفاقهما خلال فترة محددة من البداية – وهذا يعنى توقع الأطراف نهاية عقدهم – سيحدد تاريخ انتهاء الصلاحية المقدم من قبلهما لحظة إنهاء العقد ، حيث ينتهى العقد تلقائيا بنهاية المدة المحددة[١].

كل ساعة تمر من العقد تتجه به نحو النهاية ، حيث يخضع إنهاء العقد للشيخوخة ، ما لم تكن هناك آليات لاستمرار العقد ، وعلى ذلك فإن العقد المنعقد لمدة ثلاث سنوات سينتهي في نهاية السنوات الثلاث المتفق عليها[٢].

من ناحية أخري ، إذا لم يحدد الأطراف مدة التزامهم ، فإن الوضع يكون مختلفا ؛ لأن العقد سيعاني بالتأكيد من آثار الوقت ، لكن مدته ستخضع للتقييم.

بفضل مبدأ حظر الالتزامات الدائمة[٣] ، يتم الحفاظ على حرية الطرف الذي يرغب في فسخ العقد ، دون أن يضطر إلى تقديم مبرر أو سبب مشروع لفسخ العقد[٤].

يتخذ الإنهاء من جانب واحد عدة أشكال حسب الحالة التعاقدية التي يظهر فيها. ففي قانون الشركات ، تظهر الإرادة الأحادية في إنهاء العلاقة بين الشركة ومديرها ، حيث تشكل استقالة مدير الشركة عملًا قانونيًا من جانب واحد[٥].

---

1 - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.22
2 - H. Kassoul, op. cit.,p.71 n°76
3 - art. 1210 al. 1er C. civ. Fr.
4 - Fatima Bouhafs, op,cit,p.89..
5 - Cass., com., 22 févr. 2005, no 03-12.902, Bull. civ. IV, no 38 ; BJS 2005,

٣- ما بعد العقد

إذا كان الإنهاء من جانب واحد مقيدًا بضرورة توجيه اشعار قانوني بذلك للطرف الأخر ، يخبره فيه بإرادته إنهاء العقد ، فيجب على هذا الطرف احترام الإشعار قبل إنهاء العقد، حيث يكون الإشعار مصدر لأمن الذين يخضعون له ، ويهدف إلى إعداد نهاية العقد لكلا الطرفين ، ويوضح أنه لا يزال بإمكان الطرفين الاستعداد بشكل مشترك للنهاية القادمة للالتزامات الرئيسية[١].

وفى حال عدم الامتثال لهذه الشكلية ، فلا يُمنع الإنهاء من جانب واحد ولكنه ينطوي على المسؤولية التقصيرية لصاحبه إذا تسبب في ضرر للآخرين[٢].

كذلك قد ينص العقد على أن صاحب الحق في الإنهاء سيكون مدينًا بتعويض مقابل ممارسة الخيار ، في هذه الحالة سيتم تشجيع الشخص الذي يريد الخروج من العقد على الدفع من أجل التحرر من العلاقة التعاقدية ؛ وذلك لأن الخروج من العقد لن يكون ساريًا إلا من السداد الكامل للتعويض المذكور للطرف المتعاقد[٣].

بالإضافة إلى ذلك ، تنص بعض الأحكام القانونية الخاصة صراحةً على التاريخ الذي يتم فيه الإنهاء بفعل الأطراف ، وبالتالي تنظيم القواعد المطبقة على الإنهاء .

---

p. 862, note B. Saintourens

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.309 nº 463

[2] - Fatima Bouhafs, op,cit,p.86

[3] - Bengamin Barthe, op.cit. p.364.

في قانون العمل الفرنسي في حال اتخاذ صاحب العمل قراره بفصل العامل فإنه ملزم بإخطار العامل بهذا الفصل بخطاب مسجل بعلم الوصول[١] وذلك في خلال فترة لا تقل عن سبعة أيام بعد إجراء المقابلة الأولية التي تم استدعاء العامل إليها (وتكون هذه المدة خمسة عشر يوما في حال الفصل الفردي لأحد المسئولين التنفيذيين المذكورين في المادة ١٣/١٤٤١ من قانون العمل الفرنسي)[٢].

في حالة الخلاف بين الأطراف على تحديد لحظة إنهاء العقد غير محدد المدة ، فمن خلال تدخل القاضي ، سيحدد الشروط التي سيتم بموجبها خروج كل من المتعاقدين من العقد ، كما سيحدد لحظة إنهاء العقد[٣].

ثانيا : النهاية غير الطبيعية للعقد (النهاية المبكرة)

من بين أسباب ما بعد العقد النهاية المبكرة والتي تعارض النهاية الطبيعية. إذا لا ينتقل العقد إلى نهاية مدته ، حيث لم يستوفِ فائدته ولم يتم تنفيذ غرضه بالكامل.

---

[١]– حدد المشرع المصري في المادة ١١١ من قانون العمل مدة الاخطار بشهرين قبل الإنهاء بالنسبة للعامل الذي لم تتجاوز مدة خدمته المتصلة لدى صاحب العمل عشر سنوات ، وحدد ثلاثة شهور لمن زادت مدة خدمته عن عشر سنوات متصلة.

[٢]– راجع في ذلك : ياسر محمد على النيدانى ، حق العامل في المعرفة في عقد العمل الفردي ، مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، العدد ٣٦ ، اصدار ابريل ٢٠٢١ ص١٢٠٢ وما بعدها.

[3] - H. Kassoul, op. cit.,p.71 n°76

٣- ما بعد العقد

وراء النهاية المبكرة ، هناك بالفعل أسباب مختلفة ، حيث تشمل هذه النهاية مجموعةً كاملةً من المواقف المتنوعة للغاية التي ينتهي فيها العقد قبل المدة المقررة في البداية[١].

بعد التفاوض والاتفاق ، يدخل العقد مرحلة التنفيذ ، وتعد فترة الأداء التعاقدي ضرورية للأطراف. لقد تعهد الطرفان ، وهما ملزمان بالقوة الملزمة ، ليس فقط لأداء التزاماتهما ، ولكن أيضًا لأدائها بشكل جيد.

تُركت السيطرة على الأداء السليم للعقد للسلطة التقديرية للقاضي الذي يتحقق من التنفيذ الكامل لالتزامات الأطراف في حالة التقاضي ، ملتزما بما وضعه المشرع من مجموعة كاملة من العقوبات ، وأخطر أشكالها هو إنهاء العلاقة التعاقدية[٢].

عدم الأداء يؤدي إلى الحق في إلغاء العقد ، لكن من الضروري التأكد مما إذا كان عدم الأداء يمكن أن يسمح بإلغاء العقد والذي يتمثل في فسخ العقد بسبب خلل في أداء المدين.

أيضًا إن الأداء الوحيد للالتزامات لا يكفي ، وإنما يجب تنفيذه بحسن نية. الأداء بحسن نية يعني الالتزام بتبني سلوك مخلص لا يضر الشريك وتنفيذ العقد بطريقة جادة[١]. عندئذ يكون الأداء بسوء نية شكلًا من أشكال عدم الأداء.

---

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.199
[2] - Vanessa Frasson,op,cit,p.171.

إن إنهاء العقد ، وهو أخطر عقوبة ، يتمثل في فسخ العقد بسبب خلل في أداء المدين ، ويمكن الجمع بينه والمسؤولية التعاقدية ، والتي تكون مرتبطة به ارتباطًا وثيقًا. وبالتالي ، يكون الإلغاء عقوبة لعدم الأداء ، والمسؤولية تعويض عن عدم الأداء[٢].

قد يكون الإنهاء مفروضًا ، حيث يتم فرضه أحيانًا على طرفي العقد ، أو قد يكون مفروضًا على طرف واحد[٣].

فقد ينتهي العقد بموقف مفروض من الخارج ، في تجاهل للنوايا المشتركة للطرفين ، يُفرض فيه انتهاء العقد على الطرفين بسبب عنصر من القانون أو الواقع[٤].

الحوادث قد تعطل حياة العقد ، وتظهر كأسباب غير عادية لإنهاء العقود ، حيث يمكن أن تؤدى إلى إنهاء مبكر للعلاقات بين الطرفين.

تتوافق الآليات المعنية مع حالات استثنائية ، كالفوة القاهرة ، دون أي صلة ببنود مدة العقد – محددة أو غير محددة – والتي ساعدتنا في وصف نهاية العقد[٥].

---

[1] - Cass. 3ème civ. 9 décembre 2009 n°04-19.923, RDC 2010 p. 561 obs. Y.-M. Laithier et D. Mazeaud, RTD civ. 2010 p. 105 obs. B. Fages ; Cass. com. 15 mars 2011 n°09-13.299, JCP E 2011 n°1482 n°6 obs. J.-B. Seube

[2] - Vanessa Frasson,op,cit,p.172.

[3] - Vanessa Frasson,op,cit,p.169

[4] - Quentin Alliez, op, cit. p.199

[5] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.23

٣- ما بعد العقد

القوة القاهرة حدث لا يقاوم ولا يمكن توقعه ويكون خارجيا على الأطراف مما يجعل من المستحيل أداء الالتزامات ، ويكون سببا للتبرئة من المسؤولية؛ حيث لا يمكن أن يكون أساس إنهاء العقد في حالة وقوع حدث يغطي خصائص القوة القاهرة هو الإلغاء بسبب الخطأ[١].

عندما تكون الاستحالة مؤقتة فلا يفسخ العقد ولكن يوقف تنفيذه حتى تزول الاستحالة ، فإذا كان العقد من العقود غير محددة المدة فإن العقد يوقف تنفيذه طول مدة القوة القاهرة ، ولا يقتصر الوقف على الأداءات المادية ، بل ينصب على حق كل من المتعاقدين في إنهاء العقد بإرادة واحدة[٢].

قد يتم فرض الإنهاء بإرادة أحادية لأحد أطراف العقد حيث يتوقف عن تنفيذ العقد مستفيدا في ذلك من شرط يدرجه في العقد يعطيه الحق في هذا الانسحاب[٣].

تتمتع آليات نهاية العقد هذه بخصوصية الموافقة عليها من قبل الأطراف ، حيث أصبح شرط الإنهاء جزءًا أساسيًا من مفاوضات العقد، يتكون هذا الشرط من

---

[1] - Vanessa Frasson,op,cit,p.181-182

[٢] – عبد الحى حجازي ، عقد المدة ، أو العقد المستمر والدوري التنفيذ ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، القاهرة ١٩٥٠ ص ١٥٤

[3] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.24 - Vanessa Frasson,op,cit,p.169

منح الدائن الحق في فسخ العقد دون اللجوء للقاضي– يُطلب من القاضي بعد ذلك التدخل في الخطوة الثانية للبت في صحة تنفيذ شرط الإنهاء وفقا للشروط المتفق عليها- حيث يلتزم الطرفان بتوقع عواقب عدم أداء شريكهم المحتمل منذ بداية العقد[١].

قد يكون الإنهاء مفروضًا من جانب أحد أطراف العقد ، وذلك في حال عدم وجود الشرط السابق ، وفى هذه الحالة يكون الإنهاء على مسؤوليته الشخصية[٢].

قد يكون الإنهاء المبكر للعقد إنهاء طوعيًا ، حيث يجوز للأطراف المتعاقدة ، على سبيل المثال ، إنهاء علاقاتهم بطريقة ودية قبل المدة المحددة إذا كان العقد لم يتم تنفيذه ، أو حتى بعد تنفيذ جزء من العملية المتفق عليها بسبب خلاف متبادل ، ويترتب على هذا الإنهاء وضع حدًا للالتزامات الناشئة عن العقد في المستقبل[٣].

---

[1]- Vanessa Frasson,op,cit,p.172

[٢] - يكون عدم الوفاء بالالتزامات التي أدت إلى الحق في الإلغاء خطأ مدني يترتب عليه مسؤولية صاحبه. Vanessa Frasson,op,cit,p.180

[3] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.23-24

٣- ما بعد العقد

ترى Isabelle Guilhen أن حدوث فسخ العقد المبكر للغاية ينتج عنه إفراغ ما بعد العقد من جوهره ، حيث يصبح ما بعد العقد عديم الفائدة ؛ لأنه يفقد هدفه المتمثل في استقرار الوضع القانوني للطرفين[١].

مع ذلك فإن الإنهاء المبكر للعقد لا يعني الخروج المبكر من العلاقة التعاقدية، بل ستعتمد الآثار المستمرة على نوع العقد وسبب الإنهاء ، وسيكون لسبب الإنهاء المبكر للعقد تأثير على ما بعد العقد ، كما يمكن أن يؤدي إلى آثار تعويضية سيتم تسويتها بعد العقد[٢].

المطلب الثاني

محتوى فترة ما بعد العقد

بانتهاء العقد يمكن أن تكون الفترة التالية مؤهلة مسبقًا باعتبارها فترة ما بعد العقد ، ما لم يتم تكوين علاقة تعاقدية جديدة بين الطرفين.

بمجرد الدخول في فترة ما بعد العقد ، يصبح الطرفان من حيث المبدأ من الغير بالنسبة لبعضهما البعض. لكن وضعهم هنا هو بالتأكيد وضع خاص ؛ لذلك لا يمكننا الاعتراف بأن العلاقة السابقة ليس لها تأثير على ما بعد العقد.

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.401 nº 624
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.199

من الضروري التأكيد على أن فترة ما بعد العقد هي فترة زمنية محددة تحتوي على آثار ما بعد العقد ، ذلك أن العقد الذي استمر لفترة زمنية في كثير من الأحيان لا يمر دون خلق مصالح لطرفي العقد.

يترك العقد آثارًا على حالة الشركاء السابقين: "ظلها لا يزال يحوم فوقهم ويحد من الحرية التي يستعيدونها بسبب انتهاء العقد".

لن يترك انتهاء العقد مجالًا للحرية الكاملة ، إنما لفترة يجب العودة إلى الالتزام. قد يبدو من التناقض أن نلتقي مرة أخري بعد الانفصال ، تمامًا كما قد يبدو التناقض من كسر الرابطة التعاقدية إذا كنا في نفس الوقت نبحث عن متانة معينة[١].

إن انتهاء العقد لا يعنى اختفاءه ؛ وذلك لأن الحفاظ على آثار العقد تجعل العقد على قيد الحياة بعد انهائه ، كما تصفه H. Kassoul بتجميع فكرة الشكل الطيفي المشتت لتحتضن ما بعد العقد الذي يبدو وكأنه بقايا عقد يعود من قبره للدفاع عن عمله[٢].

من المؤكد أن الحاجة إلى حماية الآثار البناءة للعقد مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالحاجة إلى الحفاظ على أطراف العملية التعاقدية وبهذا المعنى لا يمكن أن تقتصر آثار

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.194 n°186
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.392 n°374

الاتفاقية على مدة الاتفاقية. يجب أن تمتد مع مرور الوقت بطريقة تحافظ على المنفعة والأرباح المحققة أثناء التنفيذ ، إن لم يكن قبل ذلك.

تستمر الآثار الموجودة خلال فترة العقد ، التي تمتد من اتفاق الأطراف إلى نهاية العقد.

تظهر الآثار نفسها أثناء تنفيذ العقد ، ولكن بدلًا من أن تختفي ، يتم ملاحظتها مرة أخري بعد انتهاء العقد. هذه العلاقات هي بالضرورة علاقات بين الأطراف المتعاقدة[١] ، وبحيث لا يعتبر تأثير العقد في علاقات الطرف المتعاقد مع الغير علاقة لاحقة للتعاقد[٢].

ستستمر الآثار في إلزام الأطراف الذين سيستعيدون حريتهم فقط بمجرد اكتمال ما بعد العقد[٣].

التأثيرات هي المظاهر الأولي لما بعد العقد[٤] ، وهي تمثل محتوى فترة ما بعد العقد التي لا يزال الطرفان خلالها ملتزمين بالتزاماتهما.

---

[1]- Dany Marignale op, cit. nº 16

[2] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.32

[3] - Quentin Alliez, op, cit. p.39

[٤] - تقترح Isabelle Guilhen تقسيم جديد لفئات آثار العقد.

أصل الآثار المستمرة بعد العقد هو أولًا وقبل كل شيء مؤقت ، حيث إن العقد مُرفق بفترة زمنية: هي فترة وجود العقد ، وفترة تنفيذه ، التي يكون حدها نهاية العقد[1].

تشير الفئة الأولي من التأثيرات إلى الأداء التلقائي لخاصية الأداء المميزة للعقد وليس إلى تجريد القوة الملزمة. وتتمثل الوظيفة المنشودة في تمكين الوفاء بال محتوى التعاقدي والهدف والغرض الذي حددته إرادة الأطراف.

الفئة الثانية من التأثيرات تشمل الشروط والأحكام المطبقة على حدود العقد والتزاماته الرئيسية. من ناحية أخري ، لا يمكن أن توجد الشروط والأحكام المطبقة على وسيط أساسي بمفردها. تعمل الوظيفة المفعلة هنا على مسافة من محتوى العقد. وبالتالي ، تمنح شروط المدة حصة لخدمة محددة بالفعل. لذلك فهو يحدد الحد الفاصل بين الأداء الرئيسي وما بعد العقد. وبالمثل ، فإن التنازل عن العقد يعدل جودة الأطراف ، حيث يصبح الطرف في العقد ، عند تجاوز الحد بين العقد وما بعد العقد ، طرفًا في ما بعد العقد .من الممكن تجميع كل هذه التأثيرات تحت مصطلح التأثيرات الحدودية.

الفئة الثالثة من التأثيرات تشمل إدارة نتائج تقدم الأداء الرئيسي للعقد الأولي. ركز القانون العادي هذه التأثيرات على إدارة الحلول لعدم الأداء. ومع ذلك ، يوفر القانون الخاص أيضًا تأثيرات لإدارة التنفيذ الناجح

من ناحية أخري ، عندما يكون التنفيذ مثيرًا للجدل ، فإن وظيفة التأثيرات هي التعامل معه. لذلك فهي مسألة علاج. هذه هي الوظيفة المطلوبة من خلال التزامات المسؤولية والجبر والتعويض وإعادة التوازن في العقد ، وما إلى ذلك.

من الممكن تجميع تأثيرات عدم الأداء هذه معًا تحت مصطلح التأثيرات العلاجية. من ناحية أخري ، عندما يكون التنفيذ ناجحًا ، فإن وظيفة التأثيرات هي حمايته. لذلك فهي مسألة علاج وقائي ، هذه هي الوظيفة التي تسعى إليها التزامات الضمانات ، عدم المنافسة أو السرية ، على سبيل المثال.

كل هذه التأثيرات ، سواءً كانت علاجية أو وقائية ، تساهم بالتالي في إدارة ما تبقى من مرحلة التنفيذ عندما لم تعد فعالة. لذلك من الممكن التحدث عن تأثيرات الإدارة

Isabelle Guilhen, op.cit. p.47-49 nº 60

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.40

٣- ما بعد العقد

الحرية التي يستعيدها الأطراف المتعاقدة هي جزء من وقت خارج العقد ، في سياق لم يعد فيه الطرفان بالضرورة على اتصال ، ولكن أيضًا حيث يلبي كل منهما الحاجة لتأكيد آثار العقد في ذلك الوقت[١].

في محيط الحرية هذه ، سيكون القانون مدفوعًا للبحث عن جزر الأمن من أجل الحفاظ على نطاق العملية التعاقدية بمرور الوقت. هذه هي الطريقة التي يجب أن يسمح بها وقت ما بعد العقد بالتطور المتوقع لتأثيرات العقد ، من خلال الحفاظ على الهدف الذي يسعى إليه الأطراف المتعاقدة مع مرور الوقت.

تعتمد حيوية العملية الاقتصادية على قدرتها على تجاوز مرحلة ما بعد العقد ، مع نشر الفاعلية المفيدة لاستمرارية المشروع الذي ينفذه الأطراف.

نظرًا لضرورة الثقة في المستقبل التعاقدي يتم تسهيل تأمين فترة ما بعد العقد ، من خلال آليات الضمان المختلفة المقدمة للأطراف ، والتي يمكن استخدامها عند الحاجة[٢].

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.197 n°186
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.197 n°186

لكى تظهر اثار ما بعد العقد يجب بالضرورة أن يكون العقد قد انتهى ، وهذا يعنى أنه لم يعد الطرفان ملزمين بتنفيذ المعاملة الاقتصادية العينية التي أرادوا تنفيذها في يوم إبرام العقد ، حيث لم يعد عليهم تنفيذ موضوع العقد.

ليس هذا هو الحال عندما ينتهى العقد ولكن القاضي يفرض استئناف العلاقات التعاقدية ، وبالتالي لا يندرج استئناف العلاقات التعاقدية بما بعد العقد ؛ لأن العقد لم يتم إنهاؤه بعد[١].

كما لا تعتبر الحالات التي يستبعد فيها الطرفان انتهاء العقد من آثار ما بعد العقد. هنا انتهى العقد ، لكن الطرفين قررا مواصلة علاقتهما وقاما بتأجيل نهايته ، وبالتالي لا يوجد ما بعد العقد ؛ لأن الأطراف تتصرف كما لو كان العقد لا يزال قائما[٢].

يمكن تأخير انتهاء العقد عن طريق تمديد العقد . يتم تعريف "التمديد" على أنه "الإجراء الذي يتم من أجل منح الطرفين فترة إضافية ضرورية لأداء عمل ما" ، مشيرًا إلى أن العقد نفسه هو الذي يستمر[٣].

التمديد تغيير في مدة العقد وفقط ، حيث يؤدى إلى استمرار العقد الأصلي في ظل نفس الشروط السابقة ، دون أن ينتج عنه عقد جديد.

---

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.43
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.42
[3] - H. Kassoul, op. cit.,p.257 n°244

٣- ما بعد العقد

أولا وقبل كل شيء ، يضع الأطراف الشروط التي بموجبها يمكن تأجيل المدة ، من خلال النص على شرط التمديد في العقد.

في حالة الاستجابة الإيجابية ، يظل العقد ساري المفعول بجميع بنوده ؛ لذلك تظل العلاقات بين الطرفين تعاقدية[١]، والاثار التي تستمر بعد تاريخ انتهاء العقد الأولي ليست تأثيرات لاحقة ؛ لأن العقد لم ينته ، وتظل فترة ما بعد العقد مؤجلة إلى أن ينتهى العقد في نهاية المدة الجديدة ، والتي سوف تبدأ بعدها فترة ما بعد العقد[٢].

أظهر التأثير اللاحق للتعاقد حساسية تجاه مرور الوقت ، حيث تعتمد اختلافاته على تكوينه الجوهري ، أي قدرته على الحدوث على الفور أو الانتشار والحدوث بمرور الوقت.

الوضع المتبقي ، من جانبه ، يعد المادة الأولية التي سيعمل عليها التأثير اللاحق للتعاقد لخدمة أهدافه ، وبالتالي ، كلما زاد الوضع المتبقي ، كانت الكثافة الأولية للتأثير اللاحق للتعاقد أكبر.

تنعكس هذه الأهمية في المشاركة النفسية للأطراف في العلاقة الأولية ، حيث يظهر هذا الجانب في العلاقات التعاقدية القائمة على الثقة الشخصية البديهية.

---

[1] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.20
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.45

ترتبط أهمية الموقف المتبقي أيضًا بمدى المصالح المادية والمالية التي تظل في نهاية العقد الأولي. هذا هو الحال مع الكميات الكبيرة من مخزون البضائع في عقود التوزيع.

نستنتج مما سبق حقيقة أن آثار ما بعد التعاقد سوف تستغرق وقتًا لتصفية هذا الوضع: فكلما طالت مرحلة ما بعد العقد ، زادت معاناة الأطراف في الوفاء بالتزاماتها المتبادلة والأخيرة ؛ بسبب ابتعاد الالتزام اللاحق للتعاقد عن المحتوى الرئيسي للعقد الأولي.

وكلما زاد الوضع المتبقي ، زادت مدة إعادة بناء العلاقة التعاقدية ؛ بسبب حاجة هذا الحجم الكبير والمعقد من المخلفات لفترة أطول بالنسبة لما بعد العقد المرتقب[١].

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.351 nº 543

المبحث الثاني

طبيعة ما بعد العقد

لاستكمال تقييم ما بعد العقد من الضروري توصيف طبيعته لفهم المفهوم القانوني الذي ينتمى إليه.

تظهر ازدواجية في فترة ما بعد العقد ، فإذا كان ما بعد العقد يبدأ بعد نهاية العقد وتستمر خلاله العلاقات التعاقدية لفترة من الوقت ، وبعبارة أخري تكون هذه العلاقات موجودة في فضاء من الزمن ، فهذا يعنى أن ما بعد العقد فترة زمنية[١].

كذلك فإن الاعتراف بمفهوم ما بعد العقد باعتباره علاقة قانونية وليس مرحلة زمنية فقط سيكون له أهمية في توحيد هذه الفكرة على الرغم من تجزئة تطبيقاتها ، وكذلك تمييزها عن المفاهيم التي تميل إلى استيعابها[٢].

سوف نتعرض في هذا المبحث لدراسة ما بعد العقد باعتبارها فترة زمنية في المطلب الأول ، ثم نتطرق في المطلب الثاني لدراسة ما بعد العقد باعتباره مفهوما قانونيا.

---

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.89

[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.232 nº 350

المطلب الأول

ما بعد العقد فترة زمنية

إن العلاقات التعاقدية التي توجد بعد نهاية العقد ليست دائمة. فهي فقط تستمر لفترة من الوقت. بعبارة أخري ، هي موجودة في فضاء من الزمن" في فترة ".

هذا هو المظهر الأول لما بعد العقد. ما بعد العقد هو فاصل زمني ، حيث إن ما بعد العقد يأتى وفقا للتسلسل الزمني بعد اختفاء العقد.

يعد الوقت عامل مهم ؛ لأن تأثيرات الإنهاء مشروطة ببيانات النظام الزمني[١]، واعتبار ما بعد العقد كفترة زمنية ليس نتيجة جديدة ، إنما تم التوصل إليها بالفعل من خلال الدراسات المتعلقة بفكرة ما بعد العقد.

يؤكد أغلب فقهاء القانون الخاص أن **فترة ما بعد العقد هي فترة زمنية** : وفق البعض فإن "فترة ما بعد العقد هي **الفترة** التي تبدأ بإنهاء العقد"[٢] ويعرفها البعض الأخر بأنها الفترة الزمنية التي تلي إنهاء العقد[٣] ، يتحدث أخر عن أن فترة ما بعد العقد هي مدة ،

[1] - Bengamin Barthe, op, cit. p.362
[2] - F. PETIT,op.cit n°9.
[3] - H. Kassoul, op. cit.,p.1 n°1

٣- ما بعد العقد

وجزء من الوقت يجب تحديده بدقة ، وإن كانت الفكرة الأساسية واضحة ، فإن ما بعد العقد هي تلك المدة التي تلى نهاية مدة العقد نفسه[١].

يلخص العمل الذي كرسته إصدارات Francis Lefebvre نفس الفكرة التي مفادها أن مفهوم ما بعد العقد تم تعريفه على أنه "فترة"[٢]، كما أنه عند البعض فترة وجزء من الوقت[٣].

إذا كانت الفترة التي تحدث بعد العقد أو ما يسمى بمرحلة أو فترة ما بعد العقد ، فإنه من هذا المنظور تتعارض بشكل متماثل مع الفترة التي تسبق العقد والتي تسمى ما قبل العقد.

إن اعتبار ما بعد العقد فترة زمنية يؤكد تقسيم العلاقة التعاقدية إلى مراحل بالمعنى الواسع ، ويُرسي فكرة توزيع الآليات القانونية وفقًا لهذه الفترات. مع ذلك ، فإن هذا المفهوم اللاحق للعقد يُظهر حدوده[٤].

في الواقع ، أظهرت دراسة نماذج ما بعد التعاقد المحددة أنه يمكن وجود ما بعد العقد بينما يستمر التنفيذ الرئيسي للعقد الأولي: هذه هي فرضية عقد الشركة متعدد

[1] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.3
[2] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, op, cit n°3.
[3] - J.-L. Bergel, Théorie générale du droit, Dalloz, 5ème éd., 2012, n°5 selon S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.17
[4] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.231 nº 348

الأطراف والذي يستمر في حال خروج أحد الشركاء ، حيث إن هذا الخروج لا يعني بالضرورة الإنهاء المطلق للعقد ، حيث يستمر العقد بين الشركاء الباقين[١] ، بينما يمر الشريك المنسحب بعملية ما بعد التعاقد. هذا هو الحال أيضًا مع التنازل عن عقد حيث يتم الاحتفاظ بأطراف معينة في العقد بينما يغادر الآخرون أو يدخلون ؛ لذلك لا يمكن لفترة ما بعد التعاقد أن تحتوي على الواقع الكامل لما بعد العقد[٢].

من الضروري تحديد الفترة التي تلي العقد. ما بعد العقد "يفرض بطبيعة الحال تحديد ملامح ما يعينه بشكل أساسي كفترة". إنها مسألة أخذ مقياس لها ، وتحديد حدودها ، أي محيطها ومحتواها.

الخطوة الأولي والضرورية هي استخدام معيار الوقت لتحديد مفهوم ما بعد العقد. ما بعد العقد" يفسح المجال لتحليل لا يمكن أن يفتح إلا على التقييم الزمني للموضوع. يتطلب المكون الأول من الموضوع **(بعد)** بشكل طبيعي تحديد ملامح ما يعين بشكل أساسي الفترة.

[1] - Bengamin Barthe, op.cit. p.379
[2] - Ph. STOFFEL-MUNCK, op, cit. p.159

٣- ما بعد العقد

يشير المكون الثاني للموضوع (**العقد**) إلى أن الفترة المعنية لا تشمل مدة العقد ، على الرغم من تقييمها من النظام المرجعي التعاقدي[١].

إن ما بعد العقد مساحة زمنية جديدة ، تختفي خلاله الآثار الأخيرة للعقد ، ويسمح الاختفاء التام لهذه الآثار للطرفين بالخروج من فترة ما بعد العقد واستعادة حريتهم[٢].

ما بعد العقد له غرض للطرفين. تسمح فترة ما قبل العقد بتكوين العقد ، وفترة التعاقد لتنفيذه ، كما أن ما بعد العقد له وظائفه. يتم تحديد وظائف ما بعد العقد من قبل أغلب الفقه على أنه يهدف إلى تصفية الماضي التعاقدي والإعداد للمستقبل. إنه يدرك التخلي عن الماضي ، ويؤدي إلى الأمل في التجديد.

إن عرض آثار العقد على مدى فترة زمنية هو أحد اهتمامات دراسة ما بعد العقد.

تسمح الفترة الزمنية بإضفاء الاتساق على العلاقات القائمة المختلفة. فالعلاقات موحدة في كل شيء ؛ وذلك لأنها موجودة في فترة.

بعد ذلك ، تربط الفترة بهذه العلاقات حدًا زمنيًا. وبمجرد اختفاء العلاقات ، ينتهي ما بعد العقد ، وما دامت العلاقات قائمة ، فإن الأطراف في فترة ما بعد العقد.

---

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.39 n°42
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.89

لذلك يمكننا القول أن فترة ما بعد العقد تتجلى على أنها فترة زمنية لا تزال فيها العلاقات التعاقدية قائمة[1] وبالتالي يظل تأثير العقد على الرغم من اختفائه.

دراسة ما بعد العقد حتى الآن تبين أن انتهاء العقد ليس نهاية آثاره ، وأن هناك فترة زمنية تسمى ما بعد العقد.

هذا العرض ، إذا لم يكن خاطئًا ، يظل محدودًا ؛ لأنه لا يقدم المعنى المعطى للفترة وأهميتها ؛ لهذا يجب تحديد أن **التأثيرات** هي محتوى الفترة.

إن العلاقات التعاقدية اللاحقة للعقد هي أولى مظاهر ما بعد العقد. تتشكل على مدى فترة من الزمن.

يجد مفهوم "العلاقة التعاقدية" مصلحة معينة في تبرير استمرارية الالتزامات اللاحقة للتعاقد. لا يصبح الشركاء السابقون غرباء عن بعضهم البعض ، بل يحافظون على العلاقة فيما بينهم ، وتأتي هذه الفكرة هنا لتحل محل مفهوم العقد . فبعد العقد تستمر العلاقات بين الطرفين[2].

لا ينبغي اعتبار نهاية العقد كحدث خال من الحياة القانونية ، حيث تشير هذه اللحظة إلى نقاط تأسيس لالتزامات ونقاط تتابعها ونقاط انطلاقها ؛ مما يدلل على أن الآثار

[1] - Vanessa Frasson,op,cit,p.326
[2] - Vanessa Frasson,op,cit,p.326

٣- ما بعد العقد

المنقضية تتعايش مع آثار ما بعد العقد ، وهذا يعنى أن نهاية العقد وقت متناقض : فهو يوقع على إقفال مدة العقد وفتح مدة ما بعد العقد[١].

إن العلاقة التعاقدية ، التي توجد على الرغم من انتهاء العقد ، هي شرط أساسي لتحديد ما بعد العقد ، وهذا يعنى بأن الطرفين ما زالا في التعامل رغم انتهاء العقد.

وهكذا يتم تمييز نهاية العقد عن نهاية آثاره. يتم تصنيف العلاقات على أنها "لاحقة للتعاقد" ، حيث يتم الالتزام بها بمجرد إنهاء العقد ، وحيث يلاحظ أن ما بعد العقد موجود من خلال تأثير الانتقال مع لحظة النهاية[٢].

كما أن علاقات ما بعد العقد تعاقدية بسبب ربطها بالعقد ، حيث إنها استمرار للعلاقات التعاقدية التي تم إنشاؤها أثناء تنفيذ العقد ؛ وبالتالي ، فإن هذه العلاقات التعاقدية أدلة ضرورية لتحديد ما بعد العقد ، تشهد أنه حتى بعد انقضاء العقد ، يستمر العقد في إلزام الطرفين.

ومع ذلك ، فإن هذه العلاقات **ليست أبدية**. إنها جزء من فترة زمنية تبدأ في نهاية العقد ، والتي لا تسمح دراسة العلاقات التعاقدية وحدها بفهمها.

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.41 n°45
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.44 n°48

من خلال هذه العلاقات ، يتم الحفاظ على تأثير العقد ، وبالتالي فإن هذه الفترة هي امتداد لتأثير العقد[١].

العلاقات التعاقدية أدلة ضرورية لتحديد فترة ما بعد العقد ، لكنها تظل غير كافية لوصفها بأنها فترة زمنية جديدة.

تعاريف ما بعد العقد تقدمه كفترة ، لكن المؤلفين لا يربطونه بآثار العقد الذي لاحظوه. في معظم الأحيان ، يلاحظون وجود التزامات لاحقة للعقد (وهي غير كافية لتحديد جميع آثار العقد) لكنهم لا ينظمون هذه التأثيرات في فترة زمنية.

في هذا الصدد ، يعتبر تحليل G. Blanc-jouvan مميزًا ومتناقضا ؛ لأنه يرى أن فترة ما بعد العقد هي " الفترة التي تلى إنهاء العقد والتي لا تزال خاضعة لتأثير العقد المنتهى ". مع ذلك فهو يقدم ما بعد العقد باعتبار أن له شكله المستقل عن العقد ، ذلك أنه يتخذ شكل عقد صغير مستقل عن العقد المنتهى.

كما سعى إلى "معرفة ما إذا كان ما بعد العقد يمثل حقا نهاية العقد ، أي أنه من أصل تعاقدي" ، ثم قارنه بعد ذلك بفترة قبل العقد ، دون تقديم مع ذلك العلاقة بين الالتزامات المتبقية من العقد والمدة الزمنية[٢].

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.91
[2] - G. Blanc-jouvan, op, cit. n°27

٣- ما بعد العقد

الواقع أنه يجب رفض فكرة استقلالية ما بعد العقد عن العقد ؛ وذلك لأن تأثير العقد على الفترة اللاحقة له يعنى ضمنا اعتماد الأخير على العقد المنتهى ، فلكى تكون العواقب مرتبطة بالعقد فيجب أن تكون هذه العواقب ناتجة عن الفعل القانون ، لذلك يكون ما بعد العقد مقيد بعلاقة التبعية التي تربطه بالعقد ، ذلك أنه يوجد بعد سببي جوهري لمفهوم ما بعد العقد ، والذي لا يمكن النظر إليه إلا فيما يتعلق بالعقد الذي يسبقه[1]. بالتالي لا يتمتع ما بعد العقد بصلاحية مستقلة عن العقد ، كما أنه يجب رفض فكرة كون ما بعد العقد عقد صغير ؛ وذلك لأن هذا القول كفيل برفض وجود فكرة ما بعد العقد.

يحدث دائما الخلط بين "ما بعد العقد" و"العلاقات اللاحقة للعقد" و"الالتزامات اللاحقة للعقد" ؛ لذلك يجب أن يتم توحيد العلاقات التعاقدية من خلال الفترة الزمنية التي يتم خلالها الحفاظ عليها.

تتيح هذه الفترة إعطاء التماسك للعلاقات وتجاوز المفهوم المشتت عنها. فالعلاقات هي محتوى ما بعد العقد. من خلال هذه العلاقات يتم الحفاظ على تأثير العقد.

كما أن العلاقات هي المظاهر الملموسة لتأثير العقد ، ولكن هذا التأثير يمكن أن يوجد فوق الأطراف.

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.33 n°34

لذلك ، ما بعد العقد هو الفترة التي يستمر خلالها تأثير العقد ، والذي لا يزال موجودًا على الرغم من إنهاء العقد ، وبمجرد توقف التأثير ، لن يكون الطرفان في الفترة التي تم الاتفاق على تسميتها بعد العقد ، ولكن ببساطة في فترة ما بعد العقد الخالية من أي نشاط تعاقدي[١].

يتم تحديد فترة ما بعد العقد بمعيار زمني. إنه حرفيًا ما يوجد بعد العقد. لكنه ما بعد العقد الذى يستمر خلاله الالتزام بالعقد فقط لفترة معينة.

بحكم التعريف يشير ما بعد العقد إلى فترة زمنية لاحقة للعقد. لكن هذا التعبير يمكن أن يشير إلى فترتين تبدأن من نهاية العقد. هذا الخلط بين فترتين هو الذي يشجع البحث عن معيار مكمل للمعيار الزمني.

فترة بعد العقد من الناحية الزمنية ، تشير إلى كل ما يلي العقد ، يستغرق التنفيذ وقتًا في حياة الطرفين فقط ، أما ما بعد العقد فهو ما يلي الانتهاء.

تشير البادئة "بعد" إلى حالة معينة في الوقت المناسب حيث يمكن تعريفها بأنها "لاحقًا ، بعد"[٢] فيما يتعلق بالمفهوم الذي تلحقه وينطبق عليها ؛ لذلك بخصوص العقد فهي تفترض أن العقد قد انتهى، "لكى يكون هناك بعد العقد من الضروري إنهاء العقد[١].

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.93

[2]- Isabelle Guilhen, op.cit. p.5 nº 8

٣- ما بعد العقد

ما بعد العقد هو وقت "خارج العقد" [٢]؛ ذلك أن العقد بحد ذاته فترة ، أي "فترة زمنية" ، بمجرد انتهائه ، تبدأ فترة ما بعد العقد.

مع ذلك ، فإن المعيار الزمني الوحيد لا يأخذ في الاعتبار الحفاظ على آثار العقد. فمفهوم ما بعد العقد المحدد على أنه فترة لا يمكن أن يكون كافيًا لهذا المعيار الزمني[٣] ؛ ذلك أنه مفهوم واسع ، حيث يغطي ما بعد العقد كامل المدة التي تلي إنهاء العقد ، مثل هذا النهج قد يبدو مع ذلك مفرطًا جدًا[٤] ؛ ذلك أنه يوجد مفهومان متعارضان لما بعد العقد[٥] :

الأول ، الذي يتم تحديده بمعيار زمني ، الذي يغطي كل شيء بعد العقد. الارتباط بالعقد هو إذن مجرد ترتيب زمني فقط ، حيث إنه الحيز الزمني الموجود منذ اختفائه ، والذي يستمر دون قيود ، بطريقة غير محدودة.

الثاني ، هو ما يهمنا وهو المقصود في هذه الدراسة والذي لا يكتفي في تحديده بالمعيار الزمني – وهو أقل في المدة الزمنية من المفهوم الأول– **حيث لا يزال متأثرا بالعقد** ، يثقل كاهل الأطراف والذي يستمر طالما استمرت آثار ما بعد العقد. أو كما

[1] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.17
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.70 n°74
[3] - 6 M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON,*op. cit.*, n°3
[4] - G. Blanc-jouvan, op, cit. n°3
[5] - Quentin Alliez, op, cit. p.2

تقول V. Frasson فترة وسيطة بين الطرفين ، هذه الفترة لم تعد عقدا ، ولكنها لا تنفصل عن العلاقات التعاقدية السابقة ، يتعايش المفهومان ، والثاني جزء من الأول[١].

باستكمال المعيار الزمني ولإعطاء ما بعد العقد معناه يجب أن نستبعد فكرة الاستقلال بعد العقد ، بحيث يستمر تأثير العقد من خلال العلاقات التعاقدية.

يجب أن يعكس المعيار الثاني الروابط الموجودة بالعقد. وبالتالي ، لن تكون فترة ما بعد العقد مجرد فترة زمنية ، حيث يتم الحفاظ على العلاقات التعاقدية الأخيرة المتعلقة بجوانب مختلفة من العقد.

ما بعد العقد هو ما ينطلق من العقد بينما يكون لاحقًا له[٢] ، والعلاقة التعاقدية اللاحقة للعقد تعني أن هذا الأخير(العقد) يستمر في توجيه سلوك الأطراف ، ويستمر في التأثير.

كتبت H. Kassoul "لا يحتاج العقد دائمًا إلى التجديد للسماح لصداه بالاستمرار بعد فسخه. العلاقة تطارد الطرفين بطريقة ما ، بقدر ما يمكننا اعتبار أن ما بعد العقد هو

---

[1] - Vanessa Frasson,op,cit,p.325

[٢] - لا يمكن اعتبار شرط عدم المنافسة صالحًا إلا لأنه ملحق بعقد. إنه ليس مستقلًا عن العقد ، ولكنه نتيجة بسيطة له. إنه جزء من ما بعد العقد.

بهذا المعنى ، لا يبدو أنه يمكن تحليله باعتباره بندًا مستقلًا عن العقد الذي يسببه. فصلاحية هذا البند تعتمد على الوسيط وهو العقد.Vanessa Frasson,op,cit,p.435

حاوية ذكريات الماضي ؛ بغض النظر عن الصورة التي تعلقها عليها ، فإن التجربة التعاقدية لا تترك العلاقة سالمة وحرة . فعلى الرغم من الانتهاء ، تستمر العلاقة القديمة أحيانًا بين الأطراف وتستمر في التأثير على وقت ما بعد العقد"[١].

يمكن أن يتخذ التأثير شكل روابط مباشرة أو علاقات تعاقدية مثل تسليم البضائع أو التعويض، ومن ناحية أخري ، يمكن أن يظل التأثير فوق الأطراف ، دون أن يتجسد دائمًا في العلاقات التعاقدية ، فمقاول البناء لن يتكبد أي ضمانات للأداء السليم لمدة عشر سنوات إلا في حالة ملاحظة الضرر[٢].

وبالتالي فإن التأثير هو **معيار** ما بعد العقد ، إنه محتواه. التأثير يوجه سلوك الأطراف ، عندما يأخذ شكل ارتباط بين الطرفين فإنه يتجسد في العلاقات التعاقدية.

بعد العقد هو بالتالي الفترة التي تلي العقد ، والتي لا يزال تأثير العقد ملاحظًا خلالها. والذي يستمر طالما أن تأثير العقد لم يختف.

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.301 n°291
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.95

المطلب الثاني

ما بعد العقد مفهوم قانوني

ترى Isabelle Guilhen أن تحديد الطبيعة القانونية لما بعد العقد تتم من خلال تحديد جوهره وقانونيته ، وأنه من أجل تحديد الجوهر القانوني لما بعد العقد – الذي يستوفي قيود مثل هذا المفهوم متعدد الأشكال – من الضروري تقييم المعايير التي تنظمه.

نظرًا للطبيعة المجزأة والأشكال المتعددة لمفهوم ما بعد العقد ، فمن المناسب النظر أولًا في وحدة جوهره ، بناءً على وظيفته ، قبل البحث عن طبيعته المفاهيمية.

أولا: المفهوم الوظيفي(الموضوعي) . في غياب تعريف مفاهيمي واضح لمفهوم قانوني ، والذي يبدو مع ذلك أنه يمتلك تماسكًا داخليًا ، لجأ منظرو القانون الإداري إلى فكرة المفهوم الوظيفي. بحيث لا ينظر للمفهوم من وجهة نظر محتواه المنطقي البحت ، ولكن من وجهة نظر الوظيفة أو النشاط الذي يؤديه.

بشكل ملموس ، تسمح فكرة المفهوم الوظيفي للقاضي بحل عدد كبير من المشاكل من نفس النوع ، حيث إن المفهوم الوظيفي يصبح جاهزًا ليتم إثرائه بكل ما هو غير متوقع في المستقبل[1].

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.236 nº 357

٣- ما بعد العقد

إن المفهوم الوظيفي ، الناتج عن القانون الإداري بحدوده ، يمكن نقله واستخدامه في القانون الخاص ، حيث من الممكن تجديد تصور المفاهيم الكلاسيكية[1].

في هذا ، يبدو أن ما بعد العقد يتوافق مع هذا التعريف الواسع للمفهوم الوظيفي. حيث إن وظيفته الرئيسية وفقا للنظرية الكلاسيكية هي تصفية الماضي وتنظيم المستقبل ، ووفقا للنظرية الحديثة فوظيفة ما بعد العقد تتمثل في الانتقال من المرحلة التعاقدية إلى استعادة الحرية التامة لكل طرف تجاه الطرف الآخر.

على هذا النحو ، من الممكن مقارنة ما بعد العقد بمفاهيم أخري ، مثل العقد ، والذى يبدو أن وظيفة النقل مشتركة بينه وبين ما بعد العقد.

في الواقع ، يسمح العقد بتحويل وضع قانوني إلى آخر وبالتالي انتقال الحقوق والمزايا والبضائع. هنا مرة أخرى ، يجب إعادة النظر في العقد كأداة قانونية مفيدة قبل العقد والعملية الاقتصادية الرئيسية وما بعد العقد.

يتمتع هذا العقد ، المبدئي أو الرئيسي ، بخصوصية إنشاء معيار جديد ، ضمن وضع قانوني لا يوفر إمكانية للأطراف لتنفيذ العملية الاقتصادية المطلوبة.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.237 nº 359

من ناحية أخرى ، فإن الاختلاف الوظيفي لفترة ما بعد العقد يتعلق بحقيقة أن تحقيق الانتقال المختار لا يتم ممارستها بحرية ؛ ذلك لأنه يعتمد على الشروط وبشكل أكثر تحديدًا على موضوع العقد الأولي[١].

بادئ ذي بدء ، يتم تقديم المعيار القانوني على أنه "مقياس متوسط للسلوك الاجتماعي قادر على التكيف مع خصوصيات كل فرضية محددة".

الفرضيات المختلفة التي يواجهها ما بعد العقد عديدة : قد يشمل ذلك حماية الأصل التعاقدي ، والمعاقبة على خرق العقد ، وتصفية المنتجات التعاقدية المتبقية.

عندما يتم تجسيد ما بعد العقد في شكل عقابي أو وقائي ، فإنه يتكيف بالتالي مع الخصائص التي يسببها الوضع التعاقدي.

بعد ذلك ، يظهر المعيار "كعنصر يقترح "إرشادات السلوك" ؛ لتحديد ، هل عليك أن تُقيم ، وتعرف أين أنت ؟ وما هي حقائق الموقف"؟.

هذا النهج هو بالضبط أسلوب عمل بعد العقد والمنظم من خلال وظيفتيه التكميليتين: وظيفة التقييم و وظيفة الانتقال[٢]

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.181 nº 292
[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.237 nº 360

السلوك الذي يتم إصداره بعد ذلك يتم إجراؤه وفقا لمعيار "الفرصة والعقلانية" ، وقد تم التأكيد أيضًا على هذه السمة مقابل ما بعد العقد.

أخيرًا "يتطلب تنفيذ المعيار مراعاة كل الظروف الواقعية ، دون أن يكون من الضروري التمييز بين تلك التي تتوافق مع توليد العناصر من الآخرين ".

كما أن ما بعد العقد يدرك ذلك أيضًا مع مراعاة الحساب الشامل ، بما يتجاوز الاعتبارات المعتادة لقانون العقود أو قانون المسؤولية المدنية. في الواقع ، إنه ينتهز النقطة المحورية (الحدث الذي بسببه ينتهى العقد) في نهاية مرحلة تنفيذ العقد الأولي لتوجيه آثار العقد ذات الطبيعة اللاحقة للتعاقد .

وبالتالي ، يبدو أن جوهر ما بعد ما بعد العقد منظم وفق وظيفته. يسمح الأخير للقيام بالعبور خلال مرحلة ما بعد العقد ، بين أطراف العقد الأولي والغير ، ووفقًا للعديد من المعالجات القانونية الممكنة[1].

ثانيا: الفكرة المفاهيمية. إن تأسيس مضمون ما بعد العقد ورفعه إلى مرحلة المفهوم يفترض مسبقًا تحديد طبيعته.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.238 nº 360

طريقة الملاحظة تجعل من الممكن تحديد بأمانة وموضوعية الكيانات والعمليات الموجودة بالفعل عند تطبيقه على ما بعد العقد ، وتجعل من الممكن فهم الفترة الزمنية التالية العقد (باعتبارها حدث قانوني). أو بتعبير أدق ، من خلال علاقة ما بعد العقد بالحدث السابق (العقد) ، من الممكن استنتاج وجود علاقة سببية من جانب العقد في ما بعد العقد– وجود العقد هو سبب وجود ما بعد العقد– وأن ننسب إلى العقد فكرة الوعاء[1].

من سياق الملاحظة هذا يظهر تلوين قانوني لمفهوم ما بعد العقد. هذا التلوين مستمد من العقد الأولي ، فيستحضر ما بعد العقد بشكل طبيعي مستقبل أطراف العقد ومحتواه.

وبالتالي ، حتى قبل الخوض في الدراسة الدقيقة لما بعد العقد ، فإن فكرته واضحة ولا يحتمل أن يتم الخلط بينها وبين الفكرة البسيطة لتأثير العقد.

إن ما بعد العقد مادة (علاقة قانونية) ، بالتأكيد معقدة ومتعددة الأشكال ، ولكنها تجد مكانها على وجه التحديد في النظام القانوني ، بعد العقد.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.238 nº 361

٣- ما بعد العقد

علاوة على ذلك ، لا يقتصر المفهوم على المجال الخاص للقانون. إذا كانت قيود البحث قد دفعتنا إلى تنظير المفهوم في القانون الخاص ، فإنه لا يمنع عقود القانون العام[١] من أن يكون لها أيضًا ما بعد العقد[٢](تحتوي مادة ما بعد العقد على مفهوم واضح ومستقر).

عندئذٍ لن تفشل قواعد ما بعد لعقد في أن تكون مختلفة. من ناحية أخري ، المفهوم الكامن وراءه هو نفسه: إنه معالجة عامة لنهاية العقد. وبالتالي يمكن العثور عليها في جميع التخصصات لأنها تأتي من لغة عامة.

[١] – يراجع في ذلك على وجه الخصوص
Quentin Alliez, L'Apres-Contrat Administratif, op.cit
[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.239 nº 361

المبحث الثالث

وظيفة ما بعد العقد

إذا كان ما بعد العقد فترة يتم تحديدها من خلال ارتباطها بالعقد ، لكن لا يمكن اختزاله كمعيار زمني وفقط ، بل هو مثل فترات ما قبل التعاقد والتعاقد ، يؤدي وظائف محددة.

على عكس توصيف ما بعد العقد على أنه فترة زمنية ، فإن وظائفه محددة بوضوح من قبل فقه القانون الخاص.

وفقًا لـ M. FONTAINE ، هناك من المتعاقدين " أولئك الذين يقصرون أنفسهم على تنظيم تصفية الماضي ، وأولئك الذين يرتبون لتمديد العقد في المستقبل"[١].

يسير عمل إصدارات Francis Lefebvre في نفس الاتجاه ويحدد أن ما بعد العقد يسمح لأطراف العقد "بتصفية الماضي التعاقدي ، وتنظيم مستقبل العلاقة التعاقدية"[٢].

مع تصفية الماضي ، يقوم الطرفان بتسوية النتائج المترتبة على إنهاء العقد. مع تطور المستقبل ، فإنهم يعطون مستقبلًا للعلاقة التعاقدية ، وهناك "أمل في التجديد"[٣].

[1] - M. FONTAINE op,cit.p.11
[2]- M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONTet Ph. GRIGNON,op,cit, n°9.
[3] - Ph. STOFFEL-MUNCK, op,cit,p. 159

٣- ما بعد العقد

وفقا ل Vanessa Frasson فإنه في فترة ما بعد العقد سنجد بعض الالتزامات تنظر إلى الماضي ، والغرض منها هو تنظيم الخروج من العقد ، حيث المسؤوليات والضمانات أو المبالغ المستردة ، والقيام بتصفية الماضي التعاقدي ، وهناك التزامات أخري تتطلع إلى المستقبل، تنشأ من البنود المستقبلية التي ستأخذ في الاعتبار استمرار العلاقات التعاقدية إلى ما بعد مدة العقد وتهدف إلى تحييد عواقب العقد في فترة ما بعد العقد[١].

تشغل الوظيفتان مكانًا متطابقًا في القانون الخاص. تعمل دراسات ما بعد العقد على تصفية الماضي وتطوير المستقبل ، في حين ترفض Isabelle Guilhen التقسيم الكلاسيكي الذي قرره أغلب الفقه حول وظيفة ما بعد العقد. وترى أن وظيفة ما بعد العقد تنحصر في أن يُقيّم ما بعد العقد الوضع السائد وقت إنهاء الأداء الرئيسي للعقد الأولي (وظيفة التقييم) ، وبمجرد إجراء هذا التقييم ، يستمر ما بعد العقد في عمله للتعامل مع هذا الوضع لتحقيق الاستقرار فيه (وظيفة الانتقال).

وسوف نستعرض في هذا المبحث الوظيفة الكلاسيكية لما بعد العقد في مطلب أول ، ثم نستعرض الوظيفة الحديثة لما بعد العقد في مطلب ثاني على النحو التالي:

[1] - Vanessa Frasson, ,op,cit,p.348.

المطلب الأول

الوظيفة الكلاسيكية لما بعد العقد

لا يعتبر إنهاء العقد إنهاء للعلاقة التعاقدية. إنها مجرد بداية لمرحلة أخري في العلاقة بين الطرفين: تبقى العقود سارية لالتزامات ما بعد العقد.

يتعامل البعض مع المستقبل؛ "فقد يسعى الشركاء لترتيب بقاء دائم لبعض الروابط القانونية بعد انقضاء الالتزامات الرئيسية"[1] وقد يسعى كل شريك سابق لاستعادة حريته الكاملة والتامة.

يتعامل البعض مع الماضي: يحاول كل من الشركاء السابقين التقييم ؛ ليكون قادرًا على الانفصال.

بالتالي فإن نهاية العقد ليست نقطة حسابية دقيقة تفصل بين الحياة القانونية والموت القانوني.

غالبًا ما تكون نهاية العقد جزءًا من المدة ، وبقاء خيوط الرابطة التعاقدية الذى لا يخلو من الصعوبات النظرية ؛ لذلك لا يزال من الضروري تصفية الماضي التعاقدي وتنظيم للمستقبل ، وهذا ما سنوضحه على النحو التالي :

[1] - Patrick Wéry, op,cit,p.588.

٣- ما بعد العقد

الوظيفة الأولي : تصفية الماضي

يتم تشغيل أول وظيفة لما بعد العقد نحو الماضي. يقارنه بعض الفقه بفسخ النظام الزوجي[١] حيث يتم تصفية نظام الملكية الزوجية الناشئ عن الطلاق[٢] ، وبحيث تُعدل العلاقة بين الطرفين بعد فشل عقد الزواج الذي أصبح مستحيل الاستمرار.

كإجراء محدد ينظم إنهاء عقد الزواج فإنه يأخذ في الاعتبار الوقائع القانونية في مرحلة التنفيذ وفي نهايته في شكل تقرير (تغيير نهائي للرابطة الزوجية ؛ اتفاق على الانفصال) فسخ الزواج. ثم ينظم التقسيم بالنص على التزامات خاصة يتحملها الزوجان السابقان ، وهذا يتوافق مع صلاحيات تصفية ما بعد العقد[٣].

البعض يقارنه مع النظام المطبق على تصفية الشركة ، حيث إن اختفاء الشركة يحدث على مرحلتين مختلفتين: الحل ، وانتهاء العقد بين الشركاء ، ثم إغلاق عمليات التصفية ، والوفاة القانونية للشركة كشخصية اعتبارية ، حيث يمكن تحويل هذا النظام جزئيًا إلى العلاقات التعاقدية ، ذلك أن إنهاء العقد هو شكل من أشكال حل الرابط التعاقدي الذي يبدأ بعده فترة تصفية العقد الماضي وأداء الالتزامات اللاحقة للتعاقد ،

[1] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.33 nº 76
[2] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, op,cit, n°9.
[3] - Isabelle Guilhen. op, cit. p.68. nº 87.

ومع ذلك يجب التأكيد على أن العلاقة التعاقدية لا تتمتع بالشخصية القانونية على عكس الشركة التي هي أكثر بكثير من مجرد عقد[١].

بالنسبة لـF. PETIT ، فإن العواقب تعمل على "تصفية العقد واستخلاص عواقب الماضي"[٢].

وفقPatrick Wéry يهدف ما بعد العقد إلى تصفية الماضي التعاقدي. وهذا يشمل على سبيل المثال التعامل مع مصير الطلبات التي تم وضعها قبل إنهاء العقد ، وكذلك مصير العقود قيد التنفيذ ، أو حتى تنظيم نظام الاسترداد بعد انقضاء العقد بأثر رجعي[٣].

يمكن فهم تصفية الماضي على أنها طريقة لوضع حد له ، وعند تطبيقها على فترة ما بعد العقد ، فإن التصفية تمثل تصفية العقد الحالي ، وتسوية ما تبقى من العلاقة التعاقدية.

سيعتمد نطاق التصفية على الآثار التي لا تزال قائمة بعد العقد ، والتي يتم تحديدها في حد ذاتها حسب نوع العقد وسبب إنهائه[٤].

1 - Vanessa Frasson,op,cit,p.333
2 - F. PETIT, op,cit, n°31
3 - Patrick Wéry, op,cit,p.589
4 - Quentin Alliez op,cit,p.104.

٣- ما بعد العقد

يمكن بعد ذلك توزيع التصفية بمرور الوقت ، ومع ذلك ، لا يتعلق الأمر بتنظيم مستقبل العلاقة التعاقدية ، حيث إن التصفية تتعلق فقط بالعقد المنتهي ولا تحاول متابعته.

تنبع هذه الوظيفة الأولي من وجود العقد ، ذلك أن العقد باعتباره اتفاقًا بين إرادتين أو أكثر يترتب عليه آثار قانونية ، يؤدي إلى نفس المظهر ، وهو ما بعد العقد.

ما بعد العقد إذن مسؤول عن تصفية ما تبقى من العقد. هذا ما تم تأسيسه جيدًا في الأدبيات الفقهية الخاصة ، بحيث يعتبر تصفية الماضي هي الوظيفة الرئيسية لما بعد العقد.

ترىMarie. Cresp أن انتهاء العقد في جميع الظروف ، طوعيًا أو غير طوعي ، يؤدي إلى تدمير الوضع القانوني و إخماده نهائيًا ، والذي يتوافق مع اللحظة التي ينقضي فيها الوضع القانوني بشكل لا رجعة فيه.

تتوافق هذه اللحظة مع التاريخ المؤكد والنهائي لانتهاء العقد ، كما هو الحال في وفاة الشخصية الاعتبارية ؛ لذلك في هذه اللحظة سيتم إنهاء العقد نهائيًا ولا يمكن أن يوجد أي التزام يتجاوز هذا النطاق.

العقد يختفي عندما يحقق الطرفان هدفهما بتنفيذ الخدمات المتبادلة ، ويكون هناك رضا من كلا الجانبين. فعلى سبيل المثال في عقد البيع ، يبدو أن الطرفين يتم تحريرهما من العقد بمجرد أن يقوم البائع بتسليم الشيء ودفع المشتري للثمن. وبحيث لم يعد لديهم أية التزامات حقيقية ناشئة عن العقد ، وبالتالي يبدو أن هذا يعتبر تنفيذا كاملا للعقد[١].

في الواقع ، هذه رؤية اختزالية للعقد. فالعقد لا ينشئ التزامات وفقط ، ومن باب أولى ليس فقط الالتزامات الأساسية ، إنما العقد خلقُ أكثر تعقيدًا يتطلب فهمه تحليلًا شاملًا لتأثيراته[٢].

"إن ما يسمى بعملية إنهاء العقد ينتج تأثيرات متمايزة أكثر بكثير من إلغاء عدد معين من الالتزامات"[٣].

فيما يتعلق بفترة ما بعد العقد ، فمن الواضح أنه إذا اعتبرنا أن العقد قد استنفد آثاره من خلال إنشاء الالتزامات الأساسية ، فلا يمكن أن تكون هناك فترة لاحقة للعقد ، والتي من المفترض أن تبدأ من انقضاء الالتزامات الأساسية[١].

[1] - Marie. Cresp, Le temps juridique en droit privé, Essai d'une théorie générale, thèse, préface de Jean HAUSSER, P.U.A.M., coll. Laboratoire de droit privé & de sciences criminelles, 2013. n°259.
[2] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.12
[3] - J. M. Mousseron, Technique contractuelle, éd. Françis Lefebre, 3ème éd. Avec le concours de P. Mousseron,J. Raynard, J.- B. Seube, n°1413

٣- ما بعد العقد

لا يصبح أطراف العقد أحرارًا لمجرد انتهاء العقد ، إنما تصفية الماضي التعاقدي هي التي يجب أن تسمح لهم بذلك[٢].

في الحقيقة إن إنهاء العقد ليس له تأثير تحرير أطرافه تجاه الماضي التعاقدي ، حيث لا يمكن أن تختفى مع العقد أسباب المسؤولية أو الضمانات القانونية[٣].

التصفية تتم تحت تأثير مزدوج ، وهي مشروطة، حيث يعتمد ذلك ، من ناحية ، على العقد الذي يسبق ما بعد العقد. حيث يميز الفقه العقود ذات الأداء المتتالي عن العقود ذات الأداء الفوري ، بالنسبة للأولى فإن التصفية محدودة ؛ لأن كل شيء يتم عندما يتبادل الطرفان خدماتهما ، "كل منهما يغادر بما حصل عليه من الآخر ، وهذا كل شيء" ، على العكس من ذلك فإن الأخيرة ، يتم تأسيس العلاقة فيها ، ويولد التعاون وينتهي على الفور[٤].

كما أنها تعتمد من ناحية أخري على سبب إنهاء العقد. وبالتالي يجب التمييز بين النهاية الطبيعية والنهاية المبكرة. . فالنهاية المبكرة تفرض على الأطراف عواقب لن تحدث في النهاية العادية.

---

[1] - S. Rantonisandratr Magloire, op, cit. p.12
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.104
[3] - Vanessa Frasson,op,cit,p.329.
[4] - Quentin Alliez, op, cit. p.104

بالإضافة إلى النهاية الطبيعية والمبكرة ، يميز القانون الخاص ضمن النهاية المبكرة الإنهاء بأثر رجعي عن الإنهاء في المستقبل. هذا هو الالغاء والإنهاء.

ومع ذلك ، فإن الأثر الرجعي لا يخلو من وجود ما بعد العقد والتصفية ، على عكس الإلغاء ، حيث لا وجود للعقد ويجب إعادة الأطراف إلى الوضع الذي عرفوه في البداية[1].

تعتمد تصفية الماضي على سلسلة من الأدوات من أجل اتخاذ مقياس لوظيفة التصفية.

نلاحظ أن الأدوات تتميز بالوقت الذي تستغرقه لتحقيقها. يتم تنفيذ السلسلة الأولي من الأدوات مباشرة بعد العقد ، ويتم التنفيذ بشكل فوري ليستقر بمرور الوقت ، ويمدد فترة ما بعد العقد.

يجب أن تضع التصفية بشكل عام حدًا سريعًا لإنجاز العملية المطلوبة من قبل الأطراف والجوانب المالية للعقد.

إذا كان العقد يهدف إلى تحقيق شيء ما ، يسمح ما بعد العقد بتصفية الآثار الأخيرة المرتبطة به[1].

[1]-C.Rigalle-dumutz, La résolution partielle du contrat, Dalloz, coll.« Nouvelle bibliothèque des thèses », volume 30, 2003, p. 233 et s

٣- ما بعد العقد

غالبا ما تكون البنود التعاقدية هي التي تنص بشكل مباشر على آثار النهاية على الصفقة ، وتعتبر عقود التوزيع مثالًا مثيرًا للاهتمام ، حيث إنه من الضروري تحديد تأثير النهاية الطبيعية للعقد على الطلبات المقدمة قبل حدوثها.

فقد يتضمن العقد ، على سبيل المثال ، بندًا يطلب من الموزع "إرسال الطلبات التي لم يتم تنفيذها بعد إلى المورد ، بشرط أن يقوم هذا الأخير بسداد جزء من الأجر الذي حصل عليه بعد البيع الذي تم من خلاله"[٢].

وكذلك في عقود البناء "عندما ينتهي عقد البناء قبل الأوان ، يجب تحديد مصير العمل الذي بدأ".

قد يوفر عقد البناء شروط تسليم الأعمال ، والتي ستكون بمجرد نهاية العقد الفعلي ، كما أنه قد يحدد كذلك "البنود الأخرى التي تتعلق بالأجر المستحق للمنشئ"[٣].

من الناحية المالية تؤدي تصفية الماضي التعاقدي إلى تسوية الحسابات ، حيث يقوم العقد بالتجسيد القانوني للتبادل الاقتصادي، بحيث يمكن إنهاء العلاقة من الناحية المالية.

---

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.105 n°291
[2] - C. CASEAU-ROCHE, , op. cit., n°37
[3] - M. FONTAINE , op. cit., p. 14.

في عقد العمل ، على سبيل المثال ، يتم إرجاع رصيد أي حساب إلى الموظف السابق في نهاية عقده. بالإضافة إلى آخر راتب ، إجازات مدفوعة الأجر. إذا لم يتم الامتثال لذلك ، يجب أن يتم تعويض الموظف ما يسمى ببنود "التدريب ". تتطلب بنود التدريب بقاء الموظف في خدمة الأخير لفترة محددة ، مقابل التدريب الذي تدفعه الشركة.

الغرض من بقاء الموظف هو "ضمان ، لفترة معينة ، ولاء الموظف المستفيد من التدريب المتفق عليه". خلاف ذلك ، سيُطلب من الموظف سداد مقابل التدريب أو مبلغ مقطوع ثابت[١].

تتطلب تصفية الماضي المالي أحيانًا تعويض أحد الطرفين من قبل الطرف الآخر. التعويض قد يكون في حالة الإنهاء المبكر ، كما يوجد تعويض أيضًا في حالة الإنهاء العادي للعقد.

قد يكون التعويض أيضًا ناتجًا عن خرق صاحب العمل للعقد ، فيأتي التعويض من أجل إصلاح الضرر الناتج عن الإنهاء التعسفي عندما لا يكون السبب مبررًا أو كون الإنهاء مفاجئًا بشكل مفرط حيث لم يتم احترام فترة الإشعار[١].

[1] - J. SAVATIER, « Formation professionnelle. Clause de dédit-ormation. Conditions de licéité », Droit social, 2002, p. 902.

٣- ما بعد العقد

وبالمثل ، عندما لا تستمر العلاقات التعاقدية في نهاية عقد العمل محدد المدة بموجب عقد عمل غير محدد المدة ، فإن قانون العمل يمنح الموظف الحق في بدل انعدام الأمن والمقصود منه التعويض عن وضعه[٢]، كما يتم تعزيز الوضع بالنسبة للموظف الذي يعمل مندوب مبيعات ، والذى يستحق علاوة العملاء وفقًا لقيمة وعدد العملاء الذين جلبهم أو أنشأهم أو طورهم[٣].

بالإضافة إلى التصفية العامة التي تنطبق على معظم العقود ، يشير القانون غالبًا إلى التصفية النقدية التي تختلف وفقًا للعقد. هذه بشكل عام تصفية ناتجة عن نهاية العقد.

المبدأ هو أن الاسترداد يتم بالقيمة الاسمية للمبلغ المطلوب ، وعند الاقتضاء ، عن طريق الفائدة. كما أنه لن يتم أخذ الاستهلاك النقدي أو فقدان القيمة في الاعتبار[٤] ؛ لذلك فإن الاسترداد العيني الكامل أمر يمكن إدراكه ، لا سيما من خلال رد مبالغ مالية[٥].

---

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.106 n°295
[2] - Code du travail,fr. article L. 1243-8.
[3] - Code du travail,fr. article L. 7313-13
[4] - Cass. 1ère civ. 19 mars 1996 n°94-12.760 Bull. n°139, *RTD com.* 1996 p. 705 obs. B. Bouloc ; Cass. 1ère civ. 7 avril 1998 n° 96-18.790 Bull n°142 ; Cass. com. 19 mai 1998 n°96-16.393 et 96-17.136 Bull. n° 160
[5] - Vanessa Frasson,op,cit,p.353. n°1094

خلال مدة العقد ، يتم تبادل المواد الاستراتيجية بين المتعاقدين. على سبيل المثال في عقد الامتياز يستخدم صاحب الامتياز العلامات المميزة للعلامة التجارية للمرخص ووسائل الإعلان ، كما أنه يتلقى دائمًا المعرفة والتدريب من مانح الامتياز.

سيمثل صاحب الامتياز السابق – فيما يتعلق بالشبكة – خطرًا كبيرا حيث سيكون تعاون الأطراف أثناء تنفيذ العقد مكثفًا ودائمًا[١]، عندها سيكون الإغراء عظيمًا بالنسبة له للاستفادة ، من خلال الاستمرار في استخدام المعلومات التي حصل عليها خلال العقد[٢] ؛ لذلك سيكون هدف مانح الامتياز هو تعزيز شبكته وحمايتها ، خاصة أن صاحب الامتياز يكون على اتصال مباشر مع المستهلك.

إن منافسة صاحب الامتياز السابق ستشكل خطورة على شبكة مانح الامتياز، وحيث إنه من الصعب تصور التزام بعدم المنافسة بحكم القانون ينتج آثاره في نهاية اتفاقية الامتياز[٣] ؛ لذلك سيلجأ مانح الامتياز لشرط عدم المنافسة – الذي ستكون وظيفته بالتأكيد هي الحفاظ على المنافسة ، وأيضًا ضمان بقائها عادلة ، وسيعمل على

[1] - Alexandre RIÉRA, op.cit, p. 131 n°222
[2] - Quoc Chien NGO , op.cit, p332.
[3] - Alexandre RIÉRA, op.cit, p. 156 n°272.

٣- ما بعد العقد

الحفاظ على التوازن الدقيق بين حرية صاحب الامتياز وحماية الشبكة ، الذي يتطلب من صاحب الامتياز عدم الانخراط في نشاط مماثل ، وعدم الارتباط بشبكة منافسة[١].

في عقود نقل التكنولوجيا ، يتلقى المستأجر المستندات كالخطط والأدلة[٢] ، وإذا كان الأمر يتعلق بترخيص حزمة برامج ، فسيتم توفير أقراص مرنة للشريك.

نظرًا للأهمية الاستراتيجية لهذه المواد ، فإن الاحتفاظ بها يمكن أن يشكل وسيلة مهمة للمنافسة بالنسبة للمقاول السابق ؛ لذلك فإن الالتزام بإعادة المعدات أو إتلافها في نهاية العقد غالبًا ما يُفرض على المستفيدين[٣] .

تتم إعادة البضائع المتاحة لأداء العقد في هذه المرحلة وتغلق العلاقات المتعلقة بها. يتعلق الاسترداد بالعناصر المتاحة للمشغل خلال مدة العقد والتي يجب إعادتها بمجرد انتهاء صلاحيتها.

في جميع الحالات ، يجب أن يكون الاسترداد فوريًا من حيث المبدأ ، أي فور إنهاء العقد ، ما لم يبرر دائن الاسترداد أسباب الاسترداد المبكر[٤].

---

[1] - Alexandre RIÉRA, op.cit, p. 131 n°222-223.
[2] - M. FONTAINE, op.cit., p. 12
[3] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op.cit.p.35.
[4] - H. Kassoul, op. cit.,p.471 n°438

بالنسبة للبضائع المادية لا تعتمد شروط الإرجاع بالضبط على نجاح أو فشل العقد ، حيث إنها لا تكون منطقية إلا إذا كان العقد قد أحدث تأثيرات أثناء مرحلة التنفيذ الرئيسية ، مما يتطلب تصفيتها لاحقًا[١].

يتكرر الوضع في عقود التوزيع التي يزود المورد الموزع بمعدات التسويق والتخزين أو المعرفة الفنية أو علامته التجارية أو اسمه التجاري ، وتتعلق شروط الإرجاع في المقام الأول باسترداد المخزونات[٢].

على عكس الرد ، يمكن أيضًا تدمير المستندات أو المواد المقدمة لاحتياجات العقد من قبل الأطراف عند انتهاء العقد.

يتم الرد عينيًا ، أي أنه يتم تسليم البضائع مباشرة. هذه هي حالة عقد الوديعة، التي تعني أن المدين يتلقى الشيء من آخر ، ويحتفظ به ويعيده عينيًا.

ومع ذلك ، يحدث أن يكون الاسترداد في شكل عيني مستحيلًا، وذلك عندما لا يكون الشيء متاحًا ماديًا بسبب الأداء الطبيعي للعقد الذي كان موضوعه – طبيعة الشيء

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.111 nº 150

[2]- Bengamin Barthe , op, cit. p.381- Isabelle Guilhen, op.cit. p.111 nº 150 - Cass., 2e civ., 2 oct. 2013, nº 12-24.795, Non publ. au Bull. ; Administrer 2014, Nº 472, p. 30, obs. D. Lipman W-Boccara.

٣- ما بعد العقد

هي المعيار الرئيسي – البضائع القابلة للاستبدال والتي تسمح برد مثلها ، أو المواد الاستهلاكية التي يتم إرجاعها بالضرورة بما يعادلها[١].

إذا كانت استحالة الاسترداد العيني ناتجة عن ضياع الشيء أو تدميره ، فسيكون من الضروري ، أن يبرئ المدين نفسه من التزامه ، بأن يثبت المدين اختفاء الشيء بحدث عارض.

أما إذا كان الاسترداد العيني مكلفًا للغاية فيتم استبداله باسترداد القيمة. يحتفظ مبدأ الاسترداد بهذا المعنى خاصة في حالة صهاريج تخزين الهيدروكربونات ، والتي غالبًا ما يتم تطويرها ، وتتضمن العقود المبرمة بين شركات النفط والقائمين على المضخات بنودًا خاصة بالرد العيني[٢].

بالنسبة للسلع غير المادية ، يتم تحقيق الاسترداد من خلال حظر الاستخدام المستمر بمجرد إنهاء العقد.

لم يعد بإمكان الموزع استخدام العلامة التجارية التي تعهد بها باتفاقية الترخيص[٣]. كما لم يعد من الممكن استغلال الدراية من قبل صاحب الامتياز السابق[٤].

---

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.472 n°439
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.472 n°440.
[3] - Vanessa Frasson,op,cit,p.349.
[4] -M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, op.cit n°219 et s

يفقد الموزع الحق في استخدام العلامة التجارية للمورد. وبما أن هذه العقود متعاقبة التنفيذ ، فإن انتهائها صالح للمستقبل دون أثر رجعي.

ينشأ تنظيم المبالغ المستردة بشكل مختلف اعتمادًا على شخص المالك: هل هو المورد أم الموزع ؟

قد يتم توفير هذه الخاصية عن طريق اشتراط شرط الاحتفاظ بحق الملكية أو على العكس من ذلك اشتراط نقل البضائع من المورد إلى الموزع.

في كلتا الحالتين ، تنشأ مسألة المبالغ المستردة عندما لا يتم بيع جميع مخزونات البضائع في نهاية العقد.

إذا ظل المورد هو المالك ، يجب على الموزع إعادة البضائع إليه. على العكس من ذلك ، إذا أصبح الموزع هو المالك ، فإن إنهاء العقد يؤدي إلى فقدانه حقه في بيع منتجات مورده ، ولم يعد هذا الأخير له الحق في استخدام ترخيص العلامة التجارية الذي يتم تصنيف المنتجات بموجبه.

يجب أن ينص العقد بعد ذلك إما على استئناف المخزون من قبل المورد ، أو تمديد حق إعادة البيع للموزع مؤقتًا للسماح له ببيع مخزون البضائع[1].

[1] - Vanessa Frasson,op,cit,p.349.

الوظيفة الثانية: تنظيم المستقبل.

حتى لو كانت متخلفة ، فإن بعض تأثيرات التصفية مثيرة للاهتمام ؛ لأنها تدوم بمرور الوقت. وبالتالي ستنتشر وظيفة التصفية بمرور الوقت ، مع وجود آثار تكون فائدتها هي وصف السلوك أو فرض التزام لفترة زمنية معينة (عدم المنافسة ، والسرية ، وما إلى ذلك).

بعض الفقه يرى أن الأمر يتعلق بتنظيم مستقبل العلاقة. كتب M. FONTAINE أن "الأمر يتعلق حقًا هنا بتطوير" بقاء دائم لبعض الروابط القانونية"[١].

يرى آخرون ، مثل Ph. STOFFEL أن هذه الآثار جزءً من تصفية الماضي ؛ لأنها تستهدف العقد المنتهي. يُنظر إلى تطور المستقبل على أنه استمرار للعلاقة ، على أنه "أمل في التجديد"[٢].

ترى Vanessa Frasson أنه بتصفية الماضي التعاقدي لا يزال يتعين على الشركاء السابقين تنظيم المستقبل اللاحق للتعاقد. حيث يخلق تدفق التبادلات والمعلومات ميزة تنافسية يجب أخذها في الاعتبار[٣].

---

[1] - M. FONTAINE, op.cit., p. 15
[2] - Ph. STOFFEL-MUNCK, op.cit, p. 159
[3] - Vanessa Frasson,op,cit,p.370.

سيتم الاحتفاظ بهذا المفهوم ، لأنه يجعل من الممكن التمييز بوضوح بين وظائف ما بعد العقد وفقًا لما إذا كان الأمر يتعلق بوضع حدًا للآثار الأخيرة للعقد ، أو منحه مستقبلًا.

لذلك فإن التنفيذ المتدرج للتصفية يهدف إلى تنظيم نهاية التعاون بين الطرفين بمرور الوقت ، بحيث لا يكون هناك انقسام مفاجئ[١].

كذلك فإن الشاغل الأول للتمديد في المستقبل هو ضمان الفعالية الحقيقية للعملية المنفذة[٢].

يجب التمييز بين ثلاثة مصادر لتنظيم المستقبل : **أولها** حيث يجوز للأطراف وضع بنود في المستقبل فيما بينهم ؛ في حالة عدم وجود شروط تعاقدية ، قد تفرض **السوابق القضائية** ما يسمى بالالتزامات الخاصة التي تستجيب لمتطلبات حسن النية أو الولاء ، كما يمكن أن **ينص القانون** على بقاء بعض الالتزامات بين الشركاء السابقين[٣].

يتم توجيه ما بعد العقد أولًا نحو العقد الذي اختفى للتو. في الوقت نفسه يمكن لما بعد العقد أن يتطلع إلى المستقبل.

---

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.109
[2] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.37
[3] - Vanessa Frasson,op,cit,p.370.

٣- ما بعد العقد

قد يتعلق الأمر بمسألة تمديد العلاقة التي أقامها الطرفان من خلال عقد جديد ؛ لذلك فإن تطوير المستقبل يهدف إلى توقيع عقد جديد ، والذى يختلف عن التصفية.

التصفية تنظم آثار العقد المنتهي ، والتعديل يُعد باقي العلاقة. بالتالي ، حتى لو تم توزيع تصفية العقد بمرور الوقت ، فإن الأمر لا يتعلق بالتحضير للمستقبل.

في بعض الأحيان يتم الخلط بين التنفيذ المتعثر للتصفية والتخطيط للمستقبل. حيث يرفق بعض الفقه بنود عدم المنافسة والسرية بالتخطيط للمستقبل ، ويعتبر أن هذه الالتزامات "يُقصد بها أن تكون جزءًا من عملية الإنهاء التدريجي للعقد لفترة زمنية أطول"[١] .

على العكس من ذلك ، يرى البعض الأخر أن ترتيب المستقبل موجود عندما يتخذ الطرفان قرارًا بشأن عقد جديد[٢] ، وأن هذا المفهوم لتطور المستقبل هو الذي يجب الاحتفاظ به[٣] ؛ وذلك لأن تطوير المستقبل في شكل عقد جديد يوسع العلاقة التي بدأت بالفعل في المستقبل ، حيث لا يعد هذا العقد امتدادًا للعقد السابق ، كما أنه يغاير فترة ما بعد العقد.

---

[1] - C. CASEAU-ROCHE, op. cit., n°60.
[2] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, op. cit., n°9 et s.
[3] - Quentin Alliez, op, cit. p.116.

إن الأمل في تجديد العلاقة السابقة يمكن أن يحرك فترة ما بعد العقد[١] ، ومع ذلك فإن الوصول إلى النهاية لا يفرض على الطرفين نهاية غير قابلة للعلاج لعلاقاتهما التعاقدية ، بل على العكس من ذلك ، يمكنهم أن يقرروا الاستمرار فيها من خلال عقد جديد[٢].

تتجلى النهاية الطبيعية للعقد من خلال الوفاء بموضوع العقد ، وباكتمال العملية التي خطط لها الطرفان.

ولكن إذا كان الإنهاء يمثل التحرير الظاهر للعلاقات التعاقدية ، فقد يرحب به الطرفان ولكن بقلق.

مع ذلك قد يخطط الطرفان لاستمرار علاقتهما ؛ حيث إن نجاح العلاقة التعاقدية يمكن أن يشجعهم على التعاقد مرة أخري.

فالمستأجر قد يرغب في الإقامة في الشقة التي يشغلها في نهاية عقده ، والمالك قد يقتنع بتأجيرها ، هنا هذه الرغبة ستضمن مستقبل علاقتهما التعاقدية.

ستواصل الشركة المصنعة التي تشعر بالرضا عن جودة السلع التي يقدمها موردها العمل معه عندما ينتهي عقدها.

[1] - - Ph. STOFFEL-MUNCK, op, cit, p. 159
[2] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNO , op. cit., n°281

٣- ما بعد العقد

يحدث كذلك أن يسعى الطرفان إلى تحقيق توازن في علاقتهما ، من خلال منح كل منهما مستقبلًا[١].

في الواقع ، بالنسبة لبعض العقود ، لن يتحقق التوازن الاقتصادي إلا بمرور الوقت.

في عقد النشر يخاطر المنتج أو الناشر أحيانًا بمخاطر كبيرة في نشر فنان مغمور وغير معروف ، وقد يتكبد الخسائر المالية من وراء هذا العقد ، ومع ذلك فقد يفسح هذا العقد المجال للفنان ليكتسب الايرادات بمجرد أن يجد جمهوره ؛ لذلك قد يكون من الضروري في نهاية العقد الأولي أن تستمر العلاقة حتى يستفيد المنتج أو الناشر من التداعيات المالية للفنان الذي وجد جمهوره[٢].

في الواقع من خلال تمديد الاتفاقية بمرور الوقت يمكن للمنتج في حالة نجاح الفنان تعويض الاستثمارات المطلوبة لإطلاقه ، وإيجاد توازن شامل في العلاقة التعاقدية[٣].

بشكل عام: "وصول العقد إلى نهايته لا يفرض على الطرفين نهاية غير قابلة لعلاج علاقاتهم التعاقدية الحالية"[٤].

---

[1] - Quentin Alliez, op, cit. p.117
[2] - Vanessa Frasson,op,cit,p.378 - CA Paris 22 janvier 1992, D. 1993 som. p. 93 obs. S. Colombet ; D. 1995 Jur. p. 128 note H.Gaumont-Prat.
[3] - G. Blanc-jouvan, op, cit. n°79
[4] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNO , op. cit., n°281

يساعد القانون استمرار العلاقة بين الطرفين ، كما يمكنهم بعد ذلك إدامة علاقتهم من خلال "مجموعة من العقود من نفس الطبيعة والتي يتم تنفيذها بمرور الوقت" أو ببساطة من خلال عقد جديد[١].

للممارسة التعاقدية عدة أدوات تهدف إلى استمرار العلاقة التي دخل فيها الطرفان. فيمكن تجديد العقد أو إعادة التفاوض عليه.

كذلك عن طريق البنود المستقبلية يمكن أن ننشئ حقًا أو التزامات للشركاء التعاقديين السابقين بالنظر إلى العلاقة التعاقدية التي تم إنهاؤها[٢] ، حيث يمكن أن تستمر العلاقة التعاقدية مع الاستفادة من شرط التفضيل أو الخيار.

وسوف نستعرض على الترتيب تجديد العقد ، إعادة التفاوض ، وشرط التفضيل ، والحق في الخيار:

١–**التجديد:** نظرًا لأن بنود التمديد أو التجديد تسمح بعودة العقد إلى الحياة ، ومع ذلك فليست كل العقود تستمر بالتجديد ؛ ذلك أن العقود التي تم تحديد مدة انقضاء لها هي فقط التي يجوز أن تحتوي على مثل هذه البنود ، ولا معنى لهذه البنود عندما

1 - Quentin Alliez, op, cit. p.117
2 - Vanessa Frasson,op,cit,p.374.

٣- ما بعد العقد

تكون مدة العقد غير محددة ؛ لأنه في هذه الحالة تستمر العلاقة التعاقدية طالما لم يتم إنهاؤها[١].

التجديد أداة قديمة في القانون الخاص ، حيث يمكن للطرفين تثبيت علاقتهما من خلال اللجوء إلى شرط التجديد أو التجديد الضمني[٢] بحيث يستمر مستقبل العلاقة مع عقد جديد يأخذ موضوع العقد الأولي، ومن ثم فهو تجديد.

كان تعديل القانون المدني الفرنسي فرصة للتأكيد بوضوح على المبدأ الوارد في المادة ١٢١٤ مدنى أن "التجديد يؤدى إلى نشوء عقد جديد يتطابق محتواه مع العقد السابق".

يتم تمييز التجديد عن التمديد الذي يؤجل ما بعد العقد، حيث إنه مع تمديد مدة العقد سيظهر ما بعد العقد بعد نهاية مدة التمديد المتفق عليها كنهاية للعقد.

عندما يكون التجديد صريحًا ، يتم التجديد مباشرة عند إتمام العقد ، يصبح الأطراف راضون عن عقدهم ، ويقررون عدم التوقف عند هذا الحد.

قد يكون التجديد منصوصًا عليه في العقد ، ومع ذلك على الرغم من أنه مدمج في العقد منذ البداية إلا أنه يتطلب من الأطراف إعادة تأكيد نيتهم.

---

[1] - Benoit Kohl , , op. cit p.445 n°7
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.370 n°358

يمكن أيضًا تحديد التجديد على مدار العلاقة. حيث يمكن للأطراف تحديد التجديد في حالة عدم وجود بنود بذلك.

قد يكون التجديد ضمنيًا ، في هذه الحالة من المفترض أن يتم تجديد العقد في نهاية المدة.

ينشأ الاهتمام بالتجديد الضمني عندما يتم التنفيذ من خلال أعمال مادية مثل توصيل الإمدادات وأداء خدمة التنظيف ، مثل عقد التأمين الذي يتم تجديده ضمنيا في تاريخ الذكرى السنوية.

يكون التجديد تلقائيًا في بعض الأحيان ، عند استيفاء الشروط المنصوص عليها ، حيث يتم هذا التجديد بشكل عام بعد تعليق العقد الذي لم يسمح لأحد الطرفين بأداء جميع التزاماته. فعندما يتم تحديد الشروط مرة أخري ، يتم تجديد العقد في هذه الحالة ويظل ما بعد العقد قائمًا طالما أن التجديد معلق[١].

٢-**إعادة التفاوض:** قد يستهدف أطراف العقد إنشاء استمرارية في العلاقة بغض النظر عن تدخل الإنهاء ، تعتبر بصمة العقد المنفذ مؤشرا لهم على استمرارية العقد بعد نهايته[٢]. مع ذلك قد لا يستمرون في هذه العلاقة على نطاق فوري ، لكنهم

[1] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNO , op. cit., n°388
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.370 n°359.

يضعون الأساس للتعاون اللاحق. للقيام بذلك ، يمكنهم ، على سبيل المثال ، استخدام شرط إعادة التفاوض اللاحق للعقد[١].

قد يتطلب استمرار العلاقة إعادة التفاوض على العقد من قبل الطرفين ، إننا نتحدث هنا عن بند "استئناف الاتصال" أو بند "الاجتماع".

عندما يتم التخطيط لإعادة التفاوض من بداية العقد. يجتمع الطرفان ليقرروا ما إذا كانوا سيستمرون في علاقتهم أم لا. يجب أن يتم إعادة التفاوض بحسن نية ، وأن يتعلق بشروط تجديد العقد الذي يقترب من نهايته ، وهذا يعني أن يتم التفاوض بحسن نية مع التخلي عن الحق في مغادرة المفاوضات بحرية[٢].

على عكس التجديد ، فإن إعادة التفاوض تجعل من الممكن تعديل محتوى العقد الجديد: فيمكن لعقد الامتياز تعديل النطاق الجغرافي ، ويمكن لعقد العمل أن يزيد الأجر ، ويمكن لعقد التخزين أن يقيد المدة. فلا يتعلق الأمر "باستنساخ العقد الأولي" كما هو مكتوب[٣].

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.370 n°358 - Isabelle Guilhen, op.cit. p.114 nº 155
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.371 n°359
[3] - Quentin Alliez, op, cit. p.118

٣- **شرط التفضيل** : بعيدًا عن عمليات إعادة التفاوض المفتوحة ، يمكن للبنود المستقبلية أن تجعل من الممكن تفضيل طرف متعاقد سابق[١] ، بحيث يخضع الوضع التعاقدي أحيانًا لإضفاء الطابع الوراثي[٢].

فقد يرغب الأطراف في الاحتفاظ بالعقد ؛ إدراكًا منهم للقيمة التي يمثلها العقد في نشاطهم الاقتصادي.

نظرًا لأن العقد ثروة ، "قيمة ميراثية" ، يتعهد المتعهد عن طريق بند أو ميثاق تفضيل بعدم إبرام العقد مع الغير دون اقتراح العقد النهائي أولًا على المستفيد[٣].

فعن طريق شرط التفضيل يساهم أطراف العقد في الحفاظ على الارتباط التعاقدي إلى ما بعد المدة الأولية للعقد ، من خلال إدامة الارتباط التعاقدي ، من دون التلميح إلى أبدية العقد ، فإذا كان العقد "يحتوي" على الالتزام ، فإن ما بعد العقد يدعم التعاون[٤] ، كما أن هذا الشرط فيه تقييد للحرية التعاقدية التي يمكن ممارستها في فترة ما بعد العقد[٥].

---

[1] - Ph. STOFFEL-MUNCK, op, cit, p. 159 - Isabelle Guilhen, op.cit. p.115 nº 156

[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.118

[3] - Quentin Alliez, op, cit. p.119.

[4] - M. M.EKKI, « Le nouvel essor du concept de clause contractuelle (1ère partie) », RDC, 1er oct. 2006, n° 4, p. 1051.

[5] - H. Kassoul, op. cit.,p.374 n°361.

٣- ما بعد العقد

يعد قانون الملكية الفكرية الأرض المفضلة لهذه الشروط ، حيث تقرر المادة ١٣٢ /٤ من قانون الملكية الفكرية الفرنسي على استثناء شرط التفضيل لمبدأ حظر التخصيص الكلى للمصنفات المستقبلية[١] ، وتحدد ملامح هذا الحق.

كما تنص على قانونية الشرط المعني وتعرفه على أنه الحكم الذي يتعهد المؤلف بموجبه بمنح حق الأفضلية للناشر لنشر أعماله المستقبلية[٢].

يجب على أطراف العقد تحديد نطاق التفضيل المستهدف بدقة ، كما يبدو أن تحديد المدة هو أيضًا قضية مركزية.

في حالة رفض المستفيد يستعيد المدين حريته ، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة القائمة ، بحيث لا يمكن بالتالي استبدال الطرف المتعاقد القائم بالغير الذي من المرجح أن يكون نشاطه أكثر فائدة.

كذلك ، عندما يتم إبرام عقد مع الغير في انتهاك لشرط الأفضلية ، يمكن للمستفيد الحصول على تعويض عن الضرر الذي لحق به على أساس المسؤولية التعاقدية[٣].

---

[1] - Article. L. 131-1 du CP.fr.

[2] - Article L132-4-1 du CP fr. " Est licite la stipulation par laquelle l'auteur s'engage à accorder un droit de préférence à un éditeur pour l'édition de ses oeuvres futures de genres nettement determines".

[3] - Quentin Alliez, op, cit. p.119.

٤- **الخيار** : قد يعطى العقد لأحد الأطراف حق الخيار- يظل الخيار شرطًا للمستقبل لأنه يطيل العلاقة بين الطرفين- ثم يقرر المستفيد مواصلة العلاقة أو إنهائها. يتم ذلك إما بعقد مماثل عن طريق التجديد أو بعقد مختلف.

عندما يقوم الطرفان بإدراج بند خيار بأثر لاحق للتعاقد ، فإنهما يمنحان المستفيد منه الحق في إثارة وضع قانوني جديد.

أوضح مثال على ذلك عقود الايجار المصحوبة بوعد بالبيع ، حيث يمكن للمستأجر المستفيد من الوعد بالبيع أن يعطى موافقته عند انتهاء عقد الإيجار، وبالتالي ، يتم تكوين عقد جديد من خلال ممارسة حق الخيار، بحيث يتبع عقد الايجار عقد البيع بقبول الوعد من جانب واحد ، فيتكون عقد البيع مع نقل الملكية في يوم ممارسة خيار الشراء ، وبالتالي قبول العرض.

المطلب الثاني

الوظيفة الحديثة لما بعد العقد

ترفض Isabelle Guilhen التقسيم الكلاسيكي الذي قرره أغلب الفقه حول وظيفة ما بعد العقد والذي يحصر وظيفة ما بعد العقد في: تصفية الماضي والتحضير للمستقبل[١].

[1]- Isabelle Guilhen. op, cit ,p.151. nº 207

٣- ما بعد العقد

حيث تدرس العقيدة الهدف المخصص لفترة ما بعد العقد ، مثل "تصفية الماضي" و"ترتيب المستقبل".

وترى أنه ودون المزيد من التفاصيل والنظر في مبدأ الحرية التعاقدية ، فهذه مهمات يمكن أن تكون موضوع أي عقد رئيسي ؛ لأن العقد في شكل معاملة هو وسيلة لتسوية نزاع سابق ، وأيضًا أداة لتوقع المستقبل ؛ لذلك فإن هذه الزاوية للحكم على مهمة ما بعد العقد تبدو غير مناسبة ولا تميز ما بعد العقد بين الأعمال التعاقدية[١].

تتخذ Isabelle Guilhen نهجا شاملا لما بعد العقد من خلال توحيد الأشكال القانونية التي يتألف منها مجال ما بعد العقد حول نفس الهدف العام وهو تنظيم المعالجة القانونية لمصالح ما بعد التعاقد[٢] من خلال اختيار خاصية عرضية وديناميكية لوظيفة ما بعد العقد حيث يتم تقسيمها بشكل منهجي إلى مرحلتين.

المرحلة الأولي : يُقيّم ما بعد العقد الوضع السائد وقت إنهاء الأداء الرئيسي للعقد الأولي.

المرحلة الثانية : بمجرد إجراء هذا التقييم ، يستمر ما بعد العقد في عمله للتعامل مع هذا الوضع لتحقيق الاستقرار فيه.

---

[1] -- Isabelle Guilhen, op.cit. p.95. nº 130.

[2]- Isabelle Guilhen, op.cit. p.151.nº 207

ترى Isabelle Guilhen أن لها السبق في اقتراح وظيفتي ما بعد العقد : وظيفة التقييم العام لما بعد العقد ، والوظيفة الانتقالية لفترة ما بعد العقد ، حيث لم يسبقها إليها أحد من الفقه[1]. وسوف نستعرض هذه الوظائف على النحو التالي :

الوظيفة الأولي: وظيفة التقييم

في نهاية مرحلة التنفيذ الرئيسية للعقد الأولي لا يمكن أن يظل الموقف الواقعي المتبقي غير محدد. فأيا ما كان شكل ما بعد التعاقد المستخدم ، فإن الوظيفة الأساسية لما بعد العقد هي المضي قدما في تقييمه.

وسوف نستعرض التقييم اللاحق للعقد ومبرراته وذلك على النحو التالي:

١-عرض التقييم اللاحق للعقد

يتطلب وجود موقف متبقي غير محدد في نهاية العقد الأولي تقييمًا وتقديرًا كميًا لهذا الموقف ، ومع ذلك ، مهما كان هذا التدخل مفيدًا ، فإنه يمكن الخلط بينه وبين الآليات القانونية الأخرى وبالتالي يتسبب في ضياع الخصوصية اللاحقة لما بعد العقد.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.152. nº 209 et . p.189. nº 287

٣- ما بعد العقد

تظهر أول وظيفة لما بعد العقد عندما يكون تدخلها ضروريًا ، ولفهم هذه الضرورة يجب وضع ما بعد العقد في سياقه العام مقابل العقد الأولي[١].

في هذه الحالة ، يتم إنهاء الأداء الرئيسي للعقد الأولي ، سواءً كان ناجحًا أم لا. أيا كان سبب الإنهاء عندما تتوقف هذه المرحلة ، يبقى الوضع المتبقي باعتباره وضعًا غير مستقر.

نظرًا لأن مرحلة ما بعد العقد تتبع مباشرة مرحلة التنفيذ الرئيسية ، فإن وظيفة ما بعد العقد العامة ستكون في وضع مثالي للاستجابة لهذا الموقف.

يجب تقسيم هذه الوظيفة العامة ترتيبًا زمنيًا إلى مرحلتين من أجل فهم جميع خصائصها بشكل كامل.

من الضروري البدء بتقييم هذا الوضع المتبقي قبل التعامل معه بمرور الوقت ، ومن ثم نعرض عليه الانتقال ، مع الأخذ في الاعتبار أن نأخذ كل شكل لاحق للتعاقد على حدة.

[1]- Isabelle Guilhen, op.cit. p.152.nº 211.

٢ –مبررات وظيفة التقييم

للنظر في فائدة ما بعد العقد ، يجب الاعتراف بأن العقد الأولي يسبقه ، وأن هذا الأخير له الكثير من التأثيرات ، والتي لا يهمنا منها سوى التأثير الواقعي الذي قد يتكون من تأثيرات قانونية عندما تكون الالتزامات الرئيسية مستحقة ويحدث الأداء.

يتم التعبير عن هذه الآثار القانونية بشكل ملموس من خلال تعبئة الموارد المادية والمالية والبشرية طوال مدة مرحلة التنفيذ. كما أنه يتعلق أيضًا بالمهارات والمعلومات المتبادلة.

لا يزال الأمر يتعلق بنجاح العقد وكذلك التوقعات المحبطة للأطراف، وبالتالي قد يتشكل هذا التأثير من صعوبات في التنفيذ بين الأطراف[1].

إن مرحلة التنفيذ الرئيسية للعقد الأولي تنتهي بوقوع حدث ، والذي تعتبره Isabelle Guilhen الحقيقة المحورية التي تعبر عن الرضا الكامل للدائن بالأداء الكامل للمدين أو بعدم الأداء النهائي.

يؤدي هذا الحدث نفسه إلى بدء مرحلة ما بعد التعاقد ، بعد مرحلة التنفيذ ، وبما تحتويه من الوضع المتبقي والذي يكون غالبا غير مستقر.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.153 nº 212

٣- ما بعد العقد

لا يمكن الحفاظ على هذا الوضع المتبقي **لسببين:** السبب الأول هو التناقض الذي ينطوي عليه الواقع الواقعي والواقع القانوني ، حيث لم يعد الواقع الواقعي يتماشى مع الواقع القانوني . السبب الثاني هو عدم اليقين القانوني الذي يقدمه الواقع ؛ بسبب أن وجوده لم يعد مؤطرًا بمعيار قانوني[١] ؛ لذلك فإن هذا التناقض له تأثير في جعل هذا الوضع المتبقي ضعيفًا وغير مستقر، **علاوة على ذلك** ، هذا التناقض يكون منهجيا فى حالة العقد الباطل حيث لا يترتب عليه أثاره التي تتكون من زواله المؤكد ؛ لذلك يكون الوضع المتبقي موجودًا بشكل منهجي في غياب القاعدة التي ولّدته[٢].

إن هذا الوضع الهش غير المستقر يصبح مصدرا لانعدام الأمن القانوني[٣] ، وبالتالي يجب على القانون التدخل ليجعل من الممكن استعادة المواءمة بين الوضع القانوني والوضع الواقعي.

مع ذلك ، فإن اللجوء إلى القاعدة التعاقدية أمر مستحيل ؛ لأنه لا يُقصد من العقد – كأداة تنبؤ تنظم عملية اقتصادية كنشاط رئيسي – السماح بمواءمة القانون والوضع الواقعي ، بل على العكس من ذلك ، فإنه يتدخل في حالة أمر واقع غير مُرضية ، لإنشاء القانون الذي سيعدل الوضع وفقًا لإرادة الأطراف.

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit.p.153 nº 214
[2] - Ibid
[3] - Isabelle Guilhen, op.cit.p.154 nº 215

بالإضافة إلى ذلك ، فإن اللجوء إلى الالتزام الأساسي مستحيل أيضًا في هذه المرحلة التي انتهى فيها العقد ؛ لذلك من الضروري البحث عن معيار قانوني آخر من المحتمل أن يتدخل ؛ لذلك تبدو فترة ما بعد العقد مناسبة للتعامل مع هذا الوضع المتبقي؛ لأن موقعها الزمني والملاصق للعقد الأولي يكون مواتيًا لتدخلها ، كما أن هذا التواصل يشير إلى تأثير متبادل لمرحلة على أخري [١].

إن ما بعد العقد يبدو قابلا للتكيف بشكل كاف في موضوعه وأشكاله القانونية للتدخل في هذه المرحلة التالية لنهاية مرحلة التنفيذ ؛ من أجل أن تتم المواءمة بين الواقع الواقعي والواقع القانوني ، ولن يكون هناك أي مفهوم قانوني آخر – باستثناء ما بعد العقد – قادر على وضع نفسه في نهاية مرحلة تنفيذ أي عقد[٢].

إن الوضع المتبقي يتطلب دعمًا قانونيًا يتم هذا الدعم بموجب ما بعد على مرحلتين:

يتعلق الأمر أولا بتقييم الوضع المتبقي ، أي إدراك هذه الوسائل المعلقة ، وتقييمها وتأهيلها قانونيًا ، وتحديد عددها من حيث العدد والقيمة[٣]. هذه الوظيفة هي شرط أساسي للوظيفة الثانية بعد العقد: وظيفة الانتقال.

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.154 nº 216

[2] - Ibid

[٣]- ترى Isabelle Guilhen أن وظيفة التقييم هذه تشبه الوظيفة التحليلية بخصوص قرار فسخ العقد التي ذكرها Thomas- Genicon – فى رسالته المتعلقة بفسخ العقد لعدم الأداء.

٣- ما بعد العقد

أثبتتIsabelle Guilhen وجود موقف متبقي لا يمكن إنكاره في نهاية مرحلة تنفيذ العقد ؛ وأن هذا الموقف يبرر وجود مفهوم قانوني لتولي المسؤولية عنه ، أي ما بعد العقد ، والذي من خلاله يمكن استقرار هذا الوضع المحفوف بالمخاطر.

فإذا كان العلاج يتطلب تقييمًا مسبقًا. بالتالي فإن التدخل بعد العقد من خلال وظيفة التقييم المتعلقة بالموقف المتبقي سيكون أمرًا لا مفر منه.

مع ذلك ، فإن هذه الوظيفة لا تخلو من النقد حيث يمكن أن يتم التشكيك في فائدة وظيفة التقييم خاصة عندما يبدو أن الموقف المتبقي يختفي من تلقاء نفسه. هذا هو الحال مع المخزونات غير المستخدمة من المواد القابلة للتلف ، والمعلومات السرية التي أصبحت قديمة ، والعلامات المميزة للعلامة التجارية التي تم تغييرها أو أصبحت قديمة[١].

مع ذلك فإنه من الناحية المادية فإن هذه الحالات تعكس قيمة اقتصادية ضائعة ، كما أنه من المحتمل أن يتنازل ويتخلى أحد الطرفين عن هذه الجوانب ، لكن هذا التنازل قد يفيد شريكه السابق أو يثقله.

Thomas Genicon. La résolution du contrat pour inexécution, Thèse , paris 2,2006

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.155 nº 218.

لا يكون الحق ساريًا بشكل عام إلا عندما يكون مستندًا إلى إثبات وعندما يتم تفعيله بناءً على طلب أو إجراء ، وإذا لم يكن جميع الأطراف مهتمين بالنتائج المادية الناتجة عن تنفيذ عقدهم فلن يتم حشد أي مفهوم قانوني.

كذلك من الممكن انتقاد وظيفة التقييم كونها في الواقع ليست خاصة بفترة بعد التعاقد فقط ، وإنما يبدو أن عملية التقييم قبل المعالجة القانونية تندمج مع العديد من الآليات القانونية الأخرى[١]. فعلى مستوى ممارسة المشورة القانونية ، يبدو أن وظيفة التقييم تندمج مع عملية التأهيل القانوني. إنها العملية التي يمارسها المحامي وحيث يكون من الضروري تقييم موقف واقعي من أجل وصف مفهوم قانوني.

كذلك تطورت ممارسة التقييم حتى في ممارسة التدقيق ، وهي ممارسة منتشرة في قانون الشركات وخاصة في حالة نقل الحقوق الاجتماعية ، من أجل إبلاغ الأطراف في مجالات متنوعة منها المجالات المحاسبية أو المالية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. تتدخل هذه الوظيفة هنا بهدف تكوين معلومات موثوقة قبل التعاقد أو عند بداية إجراء قانوني ؛ لذلك من الممكن التحدث عن تدقيق وتقييم قانوني مفيد في بداية العملية القانونية[٢].

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.157 nº 221

[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.158 nº 221

٣- ما بعد العقد

في الواقع إن عملية الحصول على معلومات ما قبل التعاقد تختلف تمامًا عن التقييم اللاحق للتعاقد الذي ينتقل إلى تقييم الوضع السابق. وبالتالي ، إذا تم تقليص وظيفة التقييم فعليًا إلى هذا البعد ، فستفقد بالفعل كل الاهتمام بتوصيف فترة ما بعد العقد لأنها ستنتمي إلى جميع الاستدلالات القانونية دون تمييز. لذلك يجب أن يوضع على مستوى تحليل مزايا القانون.

على مستوى تحليل جوهر القانون ، فإن آلية التقييم منتشرة على نطاق واسع. على سبيل المثال ، في سياق الوراثة ، يجب تقييم التركة قبل تقسيمها بين الورثة ، وفي هذه المرحلة يتدخل التقييم كمؤثر أساسي في العملية القانونية.

تتم مشاركة هذه الميزة مع وظيفة تقييم ما بعد العقد ، ومع ذلك لا يتم الخلط بينها تمامًا. حيث إن وظيفة تقييم ما بعد العقد تتميز بقدرتها على استيعاب جميع أبعاد الموقف المتبقي بطريقة عرضية. حيث لا يتعلق الأمر فقط بالمستحقات أو المواد المتبقية ، إنه يتعلق بنوع من التدقيق للعقد ، هذا التدقيق يتم في منتصف الطريق بين النهج النظري للقانون والنهج الفني للأدوات الموجودة بالفعل.

علاوة على ذلك ، يمكن للأطراف توفير الوظيفة بشكل مباشر على أنها تنتمي إلى العملية الرئيسية للعقد ، والتي يُفهم غرضها على نطاق واسع. مثل هذا القبول للشيء

، الذي يجعل من الممكن استهداف تدفق الالتزامات التي تعوض عن نفسها حتى لا تترك أي عواقب ، يؤدي إلى نفي ما بعد العقد وإلى الوجود الشامل للعقد[١].

في الختام ، التقييم هو وظيفة مستخدمة على نطاق واسع في القانون ، لكن معانيها ونطاقها مجزأة. ذلك أن وظيفة التقييم اللاحق للعقد– المتعلقة بالوضع المتبقي الذي خلفه العقد الأولي – ليست متطابقة تمامًا مع هذه الآليات الأخرى[٢].

الوظيفة الثانية : وظيفة الانتقال

دائما ما يكون الوضع المتبقي الذي تم تقييمه بشكل صحيح من خلال الوظيفة الأولي لما بعد العقد غير مستقر.

كرد فعل على هذه الحالة غير المستقرة ، تتدخل الوظيفة الثانية لما بعد العقد – مهما كان شكل ما بعد العقد المستخدم – للقيام بالمعالجة التي ستعمل على استقرار هذه الحالة خلال مرحلة ما بعد العقد، مما يسمح للوضع المتبقي بالانتقال نحو حالة قانونية موحدة[٣].

كتبت H. Kassoul ما هو قريب من ذلك حيث قررت أنه "يجب تعزيز ما بعد العقد في وظيفته المتمثلة في التخفيف من آثار الإنهاء ، والتكيف المتناسب مع الحريات.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.158 nº 221
[2] - Ibid
[3] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.189 nº 277

والهدف من ذلك هو ضمان حالة انتقال بين الماضي التعاقدي والمستقبل التعاقدي الإضافي ، مع الحرص على عدم حدوث تغيير مفاجئ في الوضع يكون ضارًا بالطرفين"[1].

وسوف نستعرض وظيفة الانتقال اللاحق للعقد على النحو التالي:

عرض عن الانتقال اللاحق للتعاقد

من أجل تبرير وجود وأهمية الوظيفة الثانية بعد العقد ، من الضروري فهم ما يبرر تدخلها.

في هذه الحالة يتطلب عدم استقرار الوضع المتبقي معالجة قانونية خلال مرحلة ما بعد التعاقد ، مما يسمح بالانتقال إلى حالة قانونية موحدة.

تظهر الوظيفة الثانية لما بعد العقد عندما يكون تدخلها ضروريًا. لفهم هذا الموقف علينا العودة إلى نهاية عملية التقييم للوظيفة الأولي بعد العقد.

إذا كان الوضع المتبقي يبدو أنه منظما وفقًا لعدة فئات من المنتجات المتبقية ، ومع ذلك ، فإن هذا الوضع – الخالي من المعيار القانوني للالتزامات الرئيسية للعقد الأولي– يكون غير مستقر ولا يمكن الحفاظ عليه ؛ لذلك من الضروري العمل لجعله

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.372 n°360

يمر بمرحلة ما بعد التعاقد حتى نصل إلى الوضع القانوني المستقر، ومع ذلك ، من المحتمل أن تتكون الحالة المتبقية من عدة أنواع من المنتجات المتبقية[١].

يتم سرد هذه المنتجات المتبقية وفقًا لما إذا كانت نهائيةً أو مؤقتةً ، وأيضًا وفقًا لما إذا كانت تشكل قيمةً إيجابيةً أو سلبيةً ، فعليةً أو افتراضيةً ، حيث إن كل منها يتطلب علاجًا محددًا.

توفر وظيفة الانتقال العلاج المناسب لكل منتج بحيث يتم تثبيت جميع المنتجات بشكل قانوني في نهاية مرحلة ما بعد التعاقد[٢].

كذلك تتيح النتائج التي قدمتها وظيفة التقييم اللاحق للعقد بالفعل إلقاء نظرة على التهديدات التي تؤثر على هذه المنتجات والتغييرات التي تحملها داخلها بطريقة جوهرية[٣].

يجب أن تقدم وظيفة الانتقال عدة أنواع من المعالجة القادرة على مراعاة خصوصية كل منتج ، والحصول عليها خلال مرحلة ما بعد التعاقد بالطريقة المثلى. قد يكون

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.190 nº 280
[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.190 nº 280
[3] - Ibid

الأمر يتعلق بحمايتهم بضمان ، أو تعويضهم ، أو تصفيتهم عندما يصبحون غير مجديين ، أو تأمينهم في حالة عدم اليقين[١].

وظيفة الانتقال تبرر وجودها ونشرها بمرور الوقت على مدار فترة ما بعد التعاقد ؛ بسبب تعقيد الوضع المتبقي ، والوقت الذي يستغرقه التعامل معه.

تعمل وظيفة الانتقال بشكل متماثل فيما يتعلق بالتنفيذ وفعالية التنفيذ. إذا كانت الأخيرة معقدة ، فإن عملية الإزالة التي تتبع أداء الالتزامات التعاقدية طويلة ومعقدة بشكل متناسب[٢].

هذه الحاجة الواقعية للوقت تنطبق على مستويين: **من ناحية** ، يتعلق الأمر بعلاقة الأطراف. حيث إن العلاقات الإنسانية تدريجية –حتى الموجهة نحو الأعمال التجارية – ولا يمكن لها أن تنتقل من حالة قائمة إلى حالة غير موجودة في وقت قصير ، بل يوجد تباعد تدريجي بين هذه المراحل[٣] ، فعلى سبيل المثال في عقد العمل الفردي فإن فصل العامل إذا كان لأسباب اقتصادية يتم بمراحل كثيرة ومتدرجة تستغرق وقتًا

[1] - Ibid
[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.190 nº 281
[3] - Ibid

ملموسًا ، حيث يتم الإخطار بالإنهاء ، والمفاوضات بشأن استمرار العقد أو إنهائه ، والنظر في سبب الإنهاء وعواقبه[١].

بعد ذلك ، تستجيب وظيفة الانتقال للحاجة الاقتصادية ، حيث تمثل القيم الاقتصادية الموجودة في المنتجات المتبقية من مرحلة التنفيذ حصة حقيقية ، من حيث التخصيص الاستراتيجي أو التخلي والحماية أو التصفية بين أطراف العقد الأولي الذي تم إنهاؤه.

بالإضافة إلى هذه القيم ، فإن المخاطر والفرص التي تلقي بثقلها على مرحلة ما بعد التعاقد مرة أخري تمثل قضية اقتصادية[٢].

أخيرًا ، تلبي وظيفة النقل حاجة قانونية معقدة. حيث من الضروري تثبيت الوضع القانوني المحروم من القاعدة التعاقدية التي أدت إليه.

في الواقع العقد أداة لتعديل الوضع القانوني من خلال إنشاء المعيار التعاقدي ، حيث يمكن تعديل النظام القانوني السابق وتحقيق وضعًا جديدًا وفقًا لإرادة الأطراف.

---

[١] – راجع فى ذلك. ياسر محمد على النيدانى ، حق العامل فى المعرفة فى عقد العمل ، المرجع السابق ص ١٢٠٢ وما بعدها

[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.191 nº 282

٣- ما بعد العقد

العقد يظهر كأداة ديناميكية من المفترض أن تستولي على موقف ثابت وتحوله إلى وضع جديد يتم إصلاحه ، ومع ذلك ، وبفضل وظيفة التقييم اللاحق للعقد ، يبدو أن الوضع الناتج عن انتهاء مرحلة تنفيذ العقد –سواءً أكان ناجحًا أم لا – لم يستقر وإنما يترك العديد من المنتجات المتبقية الحساسة لمرور الوقت.

في النهاية تكتسب بعض المنتجات شكلًا نهائيًا ومستقرًا ، وهذا هو الكسب أو النقص التعاقدي الدائم.

الوقت المقدم هنا في شكل مرحلة ما بعد التعاقد يختبر هذه المنتجات بطريقتين مختلفتين:

أولا : بخصوص المنتجات النهائية والمستقرة فيجب حمايتها – من أجل أن تدوم – من الهجمات التي ستعمل على اختفائها والابتعاد بها عن العقد الأولي ؛ لذلك يجب تحريك المنتجات المؤقتة لترك هذه الحالة المؤقتة ، ليتم تحويلها بالكامل أو تصفيتها تمامًا.

تصبح الحماية والتحول ممكنين من خلال ظهور معيار جديد ، وبالتالي فإن دور وظيفة الانتقال بعد العقد هو دعم هذه المنتجات بمرور الوقت والسماح لها بالاحتفاظ بهويتها الأولية التي حددها العقد ولكن باستخدام معايير قانونية[١].

ثانيًا : بخصوص مسألة تنظيم التهديدات التي تلقي بثقلها على هذه المرحلة اللاحقة للتعاقد ، والتي تخضع للأضرار المدنية والاختلافات في القيم. فهي بحاجة إلى مزيد من التطوير[٢] ، مع ضرورة أخذ العديد من العناصر في الاعتبار:

يمكن أن يشكل الوقت تهديدًا لهذه المنتجات. تعتبر نهاية مرحلة ما بعد التعاقد مرادفًا للتغيير في قيمة هذه المنتجات.

يمكن أن تتأثر بالتقادم أو التلف أو انتهاء الصلاحية أو على العكس من ذلك زيادة قيمتها مع تقدم العمر.

بعد ذلك ، يمكن أن تنشأ تهديدات ما بعد التعاقد من الأطراف وكذلك من الغير في العقد.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.192 nº 283
[2] - Ibid

٣- ما بعد العقد

يحتفظ التهديد بطبيعة المنتج المؤقت السلبي ، على الرغم من حدوثه لاحقًا في المرحلة الزمنية التالية للتعاقد ؛ لأنه يكتسب فقط بعده من التجربة التعاقدية الأولية ، ومن ثم فإن مسألة وظيفة الانتقال أمر بالغ الأهمية.

للوهلة الأولي ، يجب أن يُسمح بالإفصاح عن المنتجات المتبقية للعقد والمصالح المتناقضة أحيانًا للطرفين ؛ حتى يمكن في نهاية المطاف تأمين العملية التعاقدية من أجل إلهام الثقة والاستقرار ، والاستدامة في إنجازاتها من منظور اقتصادي أوسع[١].

بالإضافة إلى ذلك ، بمجرد تعيين صاحب اختيار الانتقال ، من الضروري الحكم على الفرصة التي يختارها.

من وجهة نظر قانونية ، يكون الانتقال هو الأمثل عندما يؤمن جميع المنتجات المتبقية من العقد ، من خلال ضمان وضع دائم غير مؤقت عن طريق الانتهاء.

من وجهة نظر اقتصادية ، يكون الانتقال ناجحًا عندما يجعل من الممكن ، بأثر رجعي ، طمأنة الأطراف وتشجيعهم على إبرام العقود المفيدة لتداول البضائع ، وأيضًا عندما يتحقق التوازن ، ليس فقط بين الأطراف ، ولكن في مقابل السوق.

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.192 nº 283

من وجهة نظر الأطراف ، يصعب تحديد نجاح المرحلة الانتقالية ، حيث يمكن أن تتحقق مصلحة أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر؛ لذلك يجب تمييز هذه المصلحة المتحيزة لأحد الأطراف عن مصلحة العلاقة التعاقدية مجملة.

بالنسبة للعلاقة التعاقدية ، يكون الانتقال ناجحًا عندما تكون المعاملة واحدة خالية من التقاضي.

في حالة العملية القابلة للتكرار يكون الانتقال ناجحا عندما تكون العلاقة – علاقة العمل مثلا– بالإضافة إلى خلوها من المنازعات والتقاضي ، من المرجح أن تستمر من خلال عقود جديدة[١].

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.193 nº 283

المبحث الرابع

نهاية فترة ما بعد العقد

يخضع ما بعد العقد للإنهاء ، فمهما كانت قدرة أطراف العقد فلن يكونوا قادرين على وضع الشروط التي تجعل العقد يصمد أمام الزمن ؛ ذلك لأنه إذا كانت الالتزامات الرئيسية للعقد تتلاشى ، فلا يمكن للالتزامات اللاحقة للعقد أن تدعى الأبدية[١].

إذا كان ما بعد العقد يسمح للعقد بالبقاء على قيد الحياة من خلال هذه الالتزامات اللاحقة للتعاقد ، فإن ما بعد العقد ينتهى بانقضاء هذه الالتزامات.

إن كل التزامات ما بعد العقد ستكون خاضعة للزمن ، لكن منها من سيكون مروره سريعا بحيث ينتهى بسرعة أكثر من غيره .

وحيث إن القانون لم يحدد حدًا زمنيًا مقبولًا للالتزامات اللاحقة للتعاقد – التي تمثل محتوى فترة ما بعد العقد – وإنما ترك التحديد الزمنى لهذه الالتزامات لإرادة الأطراف ؛ لذلك فإن تقييم مدى معقولية مدة التقيد بهذه الالتزامات ستكون متروكة لتقييم القاضي[٢].

---

[1] - H. Kassoul, op. cit.,p.442 n°410

[٢] – على سبيل المثال في بند عدم المنافسة ، فإن هذا البند لكى لا يعتبر بندا مسئيا ، فإن القاضي يقيم الحد المقبول لهذا التدخل في حرية العمل بالوقت اللازم لحماية المصلحة المشروعة للدائن.

يُفهم انتهاء ما بعد العقد على أنه العملية التي تضع حدًا لوجود مفهوم ما بعد العقد ، ومع ذلك يتميز هذا الإنهاء بوجود بلا جسد. فليس له شكله الخاص ، ولكنه يلجأ إلى الأشكال القانونية (البنود ، المسؤولية ، الضمان ، علاقة الأمر الواقع ، إلخ) التي تتطور في مرحلة ما بعد العقد[1].

يمكن أن يحدث إنهاء ما بعد العقد بطريقتين مختلفتين: فمن ناحية ، يمكن أن يُمنع من الاستمرار في إظهار نفسه ، ومن ناحية أخري ، يمكن أن يختفي بعد أن ينتج فعاليته ، عندما لا يتوفر المزيد من الأشكال الداعمة.

وسوف نقسم الدراسة في هذا المبحث لمطلبين ، نستعرض في المطلب الأول الأشكال المختلفة لانتهاء فترة ما بعد العقد ، ثم نستعرض في المطلب الثاني آثار انتهاء ما بعد العقد.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.378 nº 588

المطلب الأول

الأشكال المختلفة لانتهاء فترة ما بعد العقد

ثبت أن فترة ما بعد العقد تنتج تأثيرات فعالة ، تمتد هذه الفعالية إلى ما بعد نهاية أداء العقد.

مثل أي مفهوم قانوني ينتهي ما بعد العقد عندما ينفد محتواه ، وهو يشترك في هذه الميزة مع المفاهيم التي تخدم غرضًا معينًا ، مثل الالتزام بشكل عام والعقد بشكل خاص[١].

يتم إنهاء ما بعد العقد بإدراكه. فإذا كان ما بعد العقد يجمع التأثيرات التي تتعلق بالجوانب المختلفة للعقد المبرم ، فإنه من خلال اختفاء هذه التأثيرات يتم تنفيذ ما بعد العقد، إلا أن زوال التأثيرات لن يحدث بشكل عفوي أو دفعة واحدة ، ولكن سيحدث بشكل تدريجي[٢]، كما هو الحال مع أي علاقة انسانية فإن الإنهاء ليس لحظيا[٣].

---

[١] – يتم الوفاء بالالتزام عندما يتلقى الدفع بالمعنى المقصود في المادة ١٣٤٢ مدنى فرنسي و فيما يتعلق بالانتهاء الذي يتم الحصول عليه بمجرد استيفاء الأداء ، فإن القراءة المعاكسة للمادة ١٢١٧ مدنى فرنسي يجعل من الممكن فهم أنه بصرف النظر عن الحالات التي لم يتم فيها تنفيذ الالتزام أو تم تنفيذه بشكل غير كامل ، لم يعد بإمكان الدائن التمسك بالعقد ضد المدين.

Isabelle Guilhen, op.cit. p.374 nº 581

[2] - J. MESTRE, op.cit, p. 311- Quentin Alliez, op.cit.p.97

[3] - Vanessa Frasson,op,cit,p.480

بالتالي فإن الآثار التي لا تزال قائمة بعد العقد ستختفي في تواريخ مختلفة ، وبمجرد اختفاء الآثار الأخيرة لتأثير العقد والعلاقات التعاقدية ، يتم فصل الطرفين بشكل نهائي عن بعضهما البعض[١].

إن ما بعد العقد مسؤول عن الوضع المتبقي الناتج في نهاية مرحلة تنفيذ العقد ، وبمجرد التعامل مع هذا الوضع وتصفيته لن يعد لما بعد العقد سبب للوجود ، وخير مثال على ذلك شرط الاسترداد الذي بمجرد تنفيذه ، لن يعد بحاجة إلى الوجود[٢]؛ وذلك لأن التأثير اللاحق للتعاقد عابر وغير مستقر، وبالتالي ، لا يمكن أن يدوم ، حيث إنه خاضع لمبدأ حظر الالتزامات الدائمة التي تجيز الإنهاء في العقود غير المحددة المدة ، حيث تكون مرحلة تنفيذ العقد الأولي خلال فترة زمنية محدودة ، ويعد هذا مبررًا لظهور ما بعد العقد.

كذلك فإن هذا التأثير المؤقت ينتقل أيضًا إلى ما بعد العقد نفسه عندما يتخذ ما بعد العقد شكلًا طوعيًا ، بحيث لا يمكن أن يكون دائمًا، وأوضح مثال على ذلك بنود عدم المنافسة المحددة بمدة معينة[٣].

---

[1] - Quentin Alliez, op.cit.p.97

[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.375 nº 581

[3] - Cass., soc., 10 juill. 2002, no 99-43.334, no 00-45.387, no 00-45.135, Bull. 2002, V, no 239, p. 234.

٣- ما بعد العقد

إن إنهاء ما بعد العقد له ما يبرره لأسباب عديدة ، لكن تطبيقه يثير بعض الصعوبات.

بادئ ذي بدء ، من الصعب ربط إنهاء الشكل القانوني الداعم لما بعد العقد بإنهاء ما بعد العقد نفسه[1].

كذلك يؤدي الجهل بآلية الإنهاء العام لما بعد العقد إلى عدم اليقين القانوني للطرفين. من ناحية ، لا يعرف أطراف ما بعد العقد في كثير من الأحيان مدى التزاماتهم التي يتم الحفاظ عليها تجاه بعضهم البعض خلال مرحلة ما بعد العقد ؛ لذلك غالبًا ما يكافحون لتوقع التنظيم الطوعي لنهاية ما بعد العقد.

من ناحية أخري ، قد يعتقد الطرفان بشكل شرعي أنه تم إعفاؤهما من الالتزامات اللاحقة للتعاقد عندما تنتهي صلاحية نموذج معين ، بينما تتولى الالتزامات الأخرى من خلال أشكال قانونية أخري.

وفقا لما سبق فإن الأطراف غير قادرة على التنبؤ بتطور وضعهم القانوني في نهاية مرحلة ما بعد التعاقد. لمعالجة هذا الأمر ، من المفيد تطوير قواعد ثابتة تتجاوز

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.376 nº 583

خصوصيات كل نموذج لاحق للتعاقد والتي تحدد الشروط والأحكام للإنهاء العام لما بعد لعقد[١].

يجب أن يُفهم الانتهاء هنا على أنه العملية التي تضع حدًا لوجود مفهوم ما بعد العقد، حيث إنه بمجرد زوال آثار العقد تنتهى فترة ما بعد العقد.

إذا كانت فترة ما بعد العقد لها مفهومين قانونين : المفهوم الأول هو فترة ما بعد العقد والتي تستمر لأجل غير مسمى[٢] ، والمفهوم الثاني هو الفترة الزمنية التالية زمنيا وماديا للعقد والتي تظل تحت تأثر العقد ولا تزال تثقل كاهل الأطراف ، وهذا المفهوم الثاني هو جزء من فترة ما بعد العقد الممتدة. لكنها محددة بالفترة التي لا نزال نرى خلالها تأثير العقد ، وهذا هو المفهوم الذي يتحدث بشكل صحيح عن ما بعد العقد.

إن ما بعد العقد هو الحد الفاصل بين المفهومين السابقين، حيث إنه بانتهاء ما بعد العقد الواقع تحت تأثير العقد بزوال التأثيرات ، تبدأ فترة ما بعد العقد الخالية من أي تأثير عقدي[٣].

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.377 nº 584

[٢] – يرى F. PETIT أنه عندما ينتهي العقد ، تتبعه ثلاث مراحل تتبع بعضها البعض: إنهاء العقد نفسه ؛ ثم تصفية العلاقات القانونية بين الطرفين ، أخيرًا ، ظهور وضع جديد لكل منهم.
F. PETIT , op. cit., n°9.

[3] - Quentin Alliez, op.cit.p.97

٣- ما بعد العقد

إذا كان إنهاء ما بعد العقد هو العملية التي تضع حدًا لوجود مفهوم ما بعد العقد ومع ذلك فهو يتميز بوجود بلا جسد ، حيث إن هذا الإنهاء ليس له شكل خاص ، ولكنه يلجأ إلى الأشكال القانونية (البنود ، المسؤولية ، الضمان ، إلخ) التي تتطور في مرحلة ما بعد العقد. ويمكن أن تخرج هذه النماذج وتتبع بعضها البعض دون انتهاء ما بعد العقد ، وبالتالي ، فإن إنهاء ما بعد العقد يتجاوز إنهاء كل من هذه الأشكال القانونية[١].

يعد مرور الوقت هو العامل الذي يجعل من الممكن الوصول بلا هوادة إلى انتهاء ما بعد العقد ؛ لأنه لا يمكن أن يكون دائمًا[٢] ، ومن ناحية أخري لا يمكن للوقت بمفرده أن يسمح بالانتهاء ، حيث إنه معيار ضروري ولكنه غير كافٍ.

إن ما بعد العقد القانوني ، رهنا كذلك بحدوث حقيقة قانونية ، يمكن أن تنشأ في أي وقت في مرحلة ما بعد العقد وتتطور بمرور الوقت ، فمن المستحيل أن يصبح ما بعد العقد ساري المفعول على الفور؛ حيث إنه يتطور بمرور الوقت ، ويأخذ أشكالًا مختلفة بدورها.

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.378 nº 588

[٢] - بخصوص شرط المنع من التصرف فلا يمكن أن يكون دائمًا ويجب أن يسمح للمدين بتحرير نفسه من حالة ما بعد العقد التي حصره فيها البند. H. Kassoul, op. cit.,p.446 n°414

تسمح هذه المدة بإعطاء حصة لوظيفة الانتقال لما بعد العقد ، ويكون ما بعد العقد القانوني ، رهنا بحدوث حقيقة قانونية ، يمكن أن تنشأ في أي وقت في مرحلة ما بعد العقد وتتطور بمرور الوقت. ومع ذلك ، قد لا يحدث هذا الحدث التوليدي[1].

إن مرور الوقت لا يكفي لإحداث إنهاء ما بعد العقد. في الواقع ، هناك عدة أسباب تساهم في هذا الإنهاء.

في بعض الحالات التي يتم فيها تسريع حدوث إنهاء ما بعد العقد، يتم تقليل مدة ما بعد العقد مقارنة بما كان من الممكن أن يكون.

من الضروري بعد ذلك النظر في فرضيتين تتصوران هذه المدة القصيرة فيما يتعلق بنظامين مرجعيين مختلفين.

فقد تكون فترة ما بعد العقد قصيرة بطبيعتها ؛ لأن مهمته محدودة ، حيث ترتبط هذه المهمة بالعقد الأولي الذي يتعلق به ما بعد العقد ، وبهذا المعنى قد يترك العقد الأولي عددًا قليلًا فقط من المنتجات المتبقية ليتم تصفيتها ، ولا يقدم سوى القليل من الاهتمام بإعادة التفاوض. إن بساطته تعني عدم وجود مخاطر تنافسية أو مخاطر الإفصاح.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.380 nº 590

٣- ما بعد العقد

في ظل هذه الظروف ، فإن بدء إنهاء ما بعد العقد بالضرورة يحدث بسرعة في نهاية مهمته[١].

من ناحية أخري ، يمكن تقليل مدة ما بعد العقد مقارنة بفترات ما بعد العقد بشكل عام. فإذا كان من الصعب تحديد مدة فترة ما بعد العقد– خاصة إذا كانت لا تعتمد على خصائص العقد الأولي– والتي قد تكون معقدة ومرهقة وطويلة ؛ ذلك أن ما بعد العقد يتعلق بالموقف المتبقي الذي تم الحصول عليه في نهاية مرحلة تنفيذ العقد الأولي.

بعد ذلك ، يمكن للأطراف اختيار مسار التنظيم الذاتي بأنفسهم[٢] ، حيث يمكنهم تعديل هذه المدة بإرادتهم وذلك بالرجوع إلى العقد الأولي. مع ذلك فإن هذا الاحتجاج الذاتي يجد حدًا في توصيف إساءة استخدام الحق ، ويتضح ذلك جليا بحصوص شرط عدم المنافسة الذي يقيد العامل لفترة طويلة ويعتبر مسيئًا فيما يتعلق بحرية المنافسة ، كما يُعاقب صاحب العمل الذي يخطط لتمديد مدة الشرط من جانب واحد[٣].

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.409 nº 642

[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.34 n°36

[3] - Cass., soc., 23 sept. 2014, no 13-15.111, Non publ. au Bull. Sur la sanction d'une clause dont la durée est injustifiée par rapport à l'activité d'un GIE

أخيرًا ، في حالة عدم وجود حكم من قبل الأطراف تخضع مدة المرحلة اللاحقة للتعاقد للتقييم السيادي لقضاة المحاكمة. عندما تنشأ حقيقة قانونية ، فإن لديهم القدرة على التأهيل والاعتراف بشروط ما بعد العقد.

بالتالي ، لا يمكن تحديد طول الفترة الزمنية المناسبة لتحديد انقضاء ما بعد العقد بشكل منهجي.

يمكن نقل أوضاع معينة من التزامات الإنهاء إلى ما بعد العقد. والتي قد تتسبب في اختفاء ما بعد العقد عندما يكون ما بعد العقد قد قام بتنفيذ جميع مهامه على أكمل وجه[١].

قد يُمنع ما بعد العقد من الوجود ، وقد يحدث انتهاء ما بعد العقد بسبب استنفاد وجوده ، أو بسبب مضى المدة . وهذا ما سوف نستعرضه تباعا على النحو التالي :

أولا : عدم وجود ما بعد العقد

يأتي عدم الوجود من البداية لمنع ما بعد العقد من التواجد الكامل ، بينما يأتي التخفيض لمنع استمرار ما بعد العقد– الموجود بالفعل– لفترة أطول.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.391 nº 606

٣- ما بعد العقد

من أجل فهم كيف يساهم عدم الوجود في إنهاء ما بعد العقد ، يجب وضعه ضمن الأنواع المختلفة للعقوبات التي تسمح بإنهاء المفاهيم القانونية.

فمن جهة ، يمنع تشكيل الفعل منذ البداية ، ومن ناحية أخري ، فإن العقوبة قد تنهى الفعل أثناء وجوده وتحدث آثارًا.

إن العقوبات التي تتدخل من البداية قبل أي وجود حقيقي لما بعد العقد تمنع تكوينه. بالتالي ، لا توجد حالة ما بعد التعاقد لتسويتها.

يبدو أن ما بعد العقد لا يتشكل عندما لا يسبقه أي عقد ، سواءً تم تشكيله أو تنفيذه بشكل جيد أو سيئ ، أو عندما يحتكر العقد الأولي جميع أشكال الدعم ، أو حتى عندما تطور المرحلة الحرة آثاره.

إن استكشاف بعض الأمثلة على عدم وجود ما بعد العقد يعني التعامل مع الفرضيات حيث كان من الممكن أن تكون موجودة أو كانت متوقعة ولكن حيث يمنعها عدم وجود شرط الصلاحية من تشكيلها.

هذا هو الحال في حالة وجود عقد قيد التفاوض أو في محادثات بسيطة. إذا لم تؤد المفاوضات إلى تشكيل العقد ، فإن ما بعد العقد ، على الرغم من توقعه ومناقشته ، غير موجود[١].

على العكس من ذلك ، فإن العقوبات التي تتدخل أثناء وجود ما بعد العقد من المرجح أن توقف نموذج الدعم ، ويتم بعد ذلك استبدال استمرار ما بعد العقد ، بما بعد العقد المخفض[٢].

قد يكون وجود ما بعد العقد قد تعرض للتهديد من البداية. هنا يشير الموقف إلى أن ما بعد العقد تم تشكيله بالفعل ، وهو موجود بالفعل – لكن ليس بالضرورة فعالًا– ولكن لا يمكن أن يستمر وجوده بالكامل ، وسيكون سبب إنهاء ما بعد العقد هو وجود خلل في شروط صلاحيته يعكس وضعًا غير قانوني.

مع ذلك ، فإن هذا العيب يمكن ألا يكون خطيرًا بما يكفي لمنع أي وجود لما بعد العقد ، هنا تتدخل العقوبة بطريقة جزئية وتخفض فقط من وجود ما بعد العقد[٣].

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.385 nº 598-599
[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.384 nº 596
[3] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.386 nº 600

ثانيا : اختفاء ما بعد العقد من خلال تنفيذ العلاقات التعاقدية

العلاقات التعاقدية هي الروابط المباشرة بين الطرفين ، وهي المظاهر الملموسة لما بعد العقد. عندما يتم تنفيذ هذه العلاقات فإن ما بعد العقد يختفي[١].

بالنظر إلى أن ما بعد العقد يخدم غرضًا ، فإن الرضا التام بتنفيذ مهمته هو الذي يبرر اختفائه.

يأتي هذا الرضا فقط بمجرد تنفيذ ما بعد العقد بشكل صحيح ؛ لذلك يحدث هذا الاختفاء بشكل جيد ، ليس فقط من حيث الكفاءة ، ولكن أيضًا من حيث الفعالية[٢].

نحن هنا أمام التزام يجب القيام به ، هذا هو الحال بالنسبة لعدد من خدمات ما بعد التعاقد التي تهدف إلى تصفية الوضع المتبقي أو على العكس من ذلك التطلع إلى تكوين عقد جديد ، كما هو الحال في التزام صاحب العمل بالمساعدة في إعادة تدريب موظفيه[٣].

[1] - Quentin Alliez, op.cit.p.98
[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.391 nº 607
[3] - Ph. STOFFEL-MUNCK, op.cit, p. 159

كذلك يتم إنهاء العلاقات التعويضية ، التي تنشأ من الإنهاء المبكر ، عندما يتم دفع التعويض بالكامل إما في شكل مبلغ مقطوع (دفعة واحدة) أو في شكل راتب سنوي وذلك وفقا للمخطط الموضوع في البداية[١].

كما يكون هناك التزام بالعطاء بالنسبة للاسترداد بعد التعاقد ، سواءً كان تقليديًا ، على سبيل المثال في نهاية عقد الامتياز ، أو قانونيًا ، عند تنفيذ عقوبة بأثر رجعي على العقد[٢].

غالبًا ما يتم إنهاء العلاقات التعاقدية من خلال أداء التزام ، ولكنها لا تقتصر على ذلك، فقد يكون الالتزام بعدم القيام. يظهر هذا في الالتزامات الكلاسيكية بعدم التنافس أو عدم الكشف عن سر. كما يظهر مرة أخري في الأفعال السلبية حيث يقرر الطرفان حظر أي علاقة ذات طبيعة لاحقة للتعاقد بينهما[٣].

ثالثا: تقادم التأثير التعاقدي : قد يحدث اختفاء ما بعد العقد بسبب مضى المدة ؛ نظرًا لأن ما بعد العقد ليس دائمًا ، فمن المرجح أن يؤدي مرور الوقت إلى إنهاء وجوده.

[1] - Quentin Alliez, op.cit.p.98
[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.391 nº 607.
[3] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.392 nº 608

٣- ما بعد العقد

يشير هذا إلى مفهوم التقادم المنهى ويعرف بأنه "طريقة انقضاء حق شخصي أو حق عيني بسبب تقاعس صاحبه لفترة زمنية معينة". وفى حالتنا هذه فإن تقادم المدة ينهى بشكل كامل ونهائي ما بعد العقد.

قد يكون ما بعد العقد كامنًا، وهذا الكمون هو بالفعل له تأثير قانوني في حالة حدوث حقيقة وهى أن يظل تأثير ما بعد العقد موجود وملزم للأطراف ، ومع ذلك لا يتجسد هذا الوجود من خلال العلاقات التعاقدية.

إن ما بعد العقد موجود ولا يزال له التأثير على أطراف العقد ، ولكنه لا يأخذ شكل علاقة قانونية ؛ لذلك فإن مرور الوقت هو الذي سيجعله يختفي[١].

إن هذا التأثير العقدي الذي يتكون منه محتوى فترة ما بعد العقد حساس لمرور الوقت وله تقادم خاص به ، حيث إن فعاليته محاطة بالزمن. إذا لم تحدث أي حقيقة خلال هذه الفترة الزمنية ، فسيأتي وقت – حتى في حالة وقوع حدث – لن نستطيع توصيفه بأنه لاحق للتعاقد[٢].

ما بعد العقد موجود ، لكنه مرتبط بالوقت الذي يستغرقه في انتاج التأثيرات العقدية: يمكن إنتاج بعض نماذج الدعم اللاحقة للتعاقد خلال فترة زمنية ، أو على العكس من

---

[1] - Quentin Alliez, op.cit.p.98

[2] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.380 nº 590

ذلك يمكن أن تستمر، ومع ذلك ، من المستحيل أن يصبح ما بعد العقد ساري المفعول على الفور ؛ حيث إنه يتطور بمرور الوقت ، ويأخذ أشكالًا مختلفة بدورها ، ومع ذلك فهو رهنًا بحدوث حقيقة قانونية ، يمكن أن تنشأ في أي وقت في مرحلة ما بعد العقد ، ومع ذلك ، قد لا يحدث هذا الحدث ، وفى هذه الحالة وفى غياب أي تجسيد لما بعد العقد ، يصبح تدفق الوقت لا طائل من ورائه[1] ؛ لذلك يطبق التقادم على ما بعد العقد كطريقة لتحرير الأطراف من تأثير العقد بمرور الوقت[2]. ذلك أن فكرة التقادم يجب وضعها فيما يتعلق بطرق الإنهاء الأخرى بعد العقد.

لا تُحدث فكرة التقادم ، مثل الدفع (الأداء) ، إلا في وجود فكرة قانونية فعالة ومُشكَّلة بشكل صحيح.

يكمن التمييز بين الدفع(الأداء) والتقادم في الإمكانيات التي توفرها والفعالية لكل منهما ، فعلى سبيل المثال بالنسبة للسندات بشكل عام ، الوقت الذي تصبح فيه المطالبة مستحقة ، من المفترض أن تحدث آثارها.

يمكن تقسيم الكفاءة المحددة على هذا النحو إلى حالتين بديلتين:

[1] - Ibid
[2] - Quentin Alliez, op.cit.p.99.

من ناحية أولى ، الكفاءة فعالة وتفي بأهدافها. وينقضي الالتزام عن طريق الدفع الطوعي أو القسري.

من ناحية ثانية ، في حال فشلت الكفاءة في إحداث التأثيرات التي يتم إنشاؤها نظريًا؛ بسبب عدم الأداء النهائي الذي يتم وصفه عادة على مستوى العقد. مع ذلك ، فلا يمكن أن يكون هناك مسألة عدم الأداء لما بعد العقد.

بادئ ذي بدء ، إنه موجود في الواقع بعد العقد الأولي، وطالما أنه يمكن تعبئة أشكال الدعم بشكل قانوني للتعامل مع المصالح الحالية اللاحقة للتعاقد ، يستمر ما بعد العقد ، ويؤدي عدم التنفيذ إلى استبداله بآلية جبر الضرر أو التعويض[١].

بالإضافة إلى ذلك ، لا يمكن إلغاء تنفيذ ما بعد العقد ككل ؛ ذلك أنه يهدف لتحقيق وضع موحد. ومع ذلك ، سواء تم الدفاع عن المصلحة المهددة بشكل صحيح أم لا ، فإن استنفاذ وسائل العمل يجعل من الممكن تحقيق وضع قانوني موحد بشكل فعال.

هذا هو الحال بالنسبة للدعاوى الناشئة عن عقد العمل والتي تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد[٢]، وكذلك الحال بالنسبة لدعاوى المسؤولية المدنية التي تسقط

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.394 nº 612.

[٢] – تنص المادة (٦٩٨) من القانون المدني المصري على أنه، "تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد، إلا فيما يتعلّق بالعمالة والمشاركة في الأرباح

بالتقادم ، حيث لم يعد من الممكن التذرع بالضرر والخطأ في أصله. فمن خلال آلية الخيال ، لم يعد لها أي وجود قانوني ، بينما يستمر الضرر غير المُصلح في إلقاء عبء ثقيل على أصول الضحية ، ويتم تعزيز الوضع بشكل منهجي بمرور الوقت. ثم يؤكد التقادم دوره المنهى لما بعد العقد.

كذلك فإن فكرة الضمانات والتي تسمح كآلية بنقل عبء الضرر من طرف متعاقد إلى آخر بغض النظر عن الخطأ[١] فيكون لتاريخ العقد تأثير في تحديد مدة التقادم[٢] .

يجب أن ينتهي ما بعد العقد في النهاية ؛ لذلك فإن مرور الوقت هو الذي يعطي نصيبه من حالة الكمون هذه وينتهي به الأمر إلى إنهاء ما بعد العقد[٣].

والنسب المئوية في جملة الإيراد، فإن المدة فيها لا تبدأ إلا من الوقت الذي يُسلّم فيه رب العمل إلى العامل بيانًا بما يستحقه بحسب آخر جرد".

[1] - F. Oliveira Ssibt-fombaron, op, cit. p.37 nº 90

[2] - Quentin Alliez, op.cit.p.99.

[3] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.395 nº 613

المطلب الثاني

آثار انتهاء ما بعد العقد

طالما استمرت فترة ما بعد العقد ، فإن الأطراف تحت تأثير العقد. بمجرد اختفاء ما بعد العقد ، يستعيد الأطراف حريتهم. يتم تغيير التأثير المرتبط عادةً بنهاية العقد حسب فترة ما بعد العقد.

إن فترة ما بعد العقد هي فترة انتقالية نحو العودة إلى حرية الأطراف ، كما يصبح العقد ذكرى أكثر أو أقل حيوية اعتمادًا على العلاقة التي تم تأسيسها.

وهذا ما سوف نستعرضه تباعا على النحو التالي :

أولا : استعادة الأطراف لحريتهم

من خلال تنفيذ آثار العقد الأولي في مرحلة ما بعد العقد يتم استنفاذ فترة ما بعد لعقد ولا يمكن تجديدها مرة أخري ؛ وذلك لأن إنهاءها يصل بالمتعاقدين إلى المرحلة الحرة التي يستعيد فيها المتعاقدون الحرية مقارنة بمرحلة ما بعد التعاقد[1].

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.414. nº 647

إن ما بعد العقد يحمل إنهاؤه بطريقة أصلية في فعاليته الخاصة ؛ ذلك أن تأثير الإنهاء تحدثه عوامل التشغيل اللاحقة للعقد على المنتجات المتبقية ، والآثار التي يتركها العقد الأولي ، فمن خلال هذا التنفيذ ، يتم استنفاذ هذا التأثير المنهى لفترة ما بعد العقد ولا يمكن تجديدها.

وهكذا ، فإن الأثر الإلزامي وتأثير الإنهاء مختلطان حتى يبقى الإنهاء فقط للوصول إلى المرحلة الحرة اللاحقة.

ينحصر اختفاء العلاقة بين الطرفين في استعادة الحرية التي كانا يتمتعان بها قبل التعاقد.

يعني حدوث الإنهاء القانوني لما بعد العقد أنه لم يعد بإمكان الطرفين الاحتجاج بأي من ما بعد العقد أو نظامه القانوني[١] وبحيث لم يعد بإمكان أي طرف المطالبة بأداء الخدمة من الطرف الآخر ، بل "يعودون إلى استئناف طريقهم"[٢].

ففي فضاء لم يعد فيه الالتزام قائما بسبب إنهاء العلاقات التعاقدية ، يستعيد الأطراف حريتهم الكاملة[٣] بحيث يستطيع كل فرد الاستئناف الفردي لرحلته[٤].

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.420. nº 654
[2] - Quentin Alliez, op.cit.p.98
[3] - H. Kassoul, op. cit.,p.301 n°291
[4] - M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, op,cit, n°2

٣- ما بعد العقد

يحدث اختفاء ما بعد العقد عندما يتم تحديد تأثير العقد ، وبحيث يتم تحرير الأطراف نهائيًا من العقد بانتهاء آثاره.

دائما ما يشير الإنهاء إلى نهاية وضع قانوني. بشكل أكثر تحديدا سقوط الالتزامات ، وفك السند القانوني بين الدائن والمدين ، مما يؤدى إلى إخلاء ذمة الأخير من أي التزام[١].

كان العقد لقاء –مجتمع– للمصالح لتحقيق هدف. كُل يرغب في التنفيذ السليم لخدمات الآخر.

ما بعد العقد هو التفكك التدريجي ، الذي يجعل من الممكن إغلاق العملية ، وتحديد مصير وسائل تنفيذها ، وضمان الحفاظ على النتيجة التي وصل إليها الطرفان وهى المكتسبات التعاقدية.

في حال حدوث الخلاف بين أطراف العقد يتم اللجوء إلى القاضي حيث يخضع ما بعد العقد لسيطرة القاضي[٢] ؛ لتحديد الفجوة بين طلب الطرفين ، خاصة حين يتمسك أحد الأطراف بوجود ما بعد العقد ويطلب الاعتراف بذلك ، وعلى العكس من ذلك يتمسك الطرف الأخر بانتهاء ما بعد العقد.

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.418. nº 652.
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.35 n°38.

دائما ما تكون أهداف أطراف العقد هي حماية المصالح الناتجة عن العقد الأولي[١] أو الاعتراف بحرياتهم في مواجهة شريكهم التعاقدي السابق[٢]، وفي حال وجود نزاع بينهم يمكن للقاضي أن يقرر إنهاء ما بعد العقد.

يجب أولًا ملاحظة أن إنهاء ما بعد العقد يترتب عليه خسارة خواصه ومدى قابليته للتعديل وفقًا للتغيرات الدقيقة.

بالتالي ، لم يعد من الممكن الاحتجاج بما بعد العقد ، مثلما هو الحال عندما ينتهي ما بعد العقد أو عندما لا يكون ما بعد العقد قد بدأ بعد ، أو عندما لا توجد علاقة ما بعد العقد من النوع التقليدي ، حيث يكون ما بعد العقد غير قابل للتطبيق طالما أن مرحلة التنفيذ الرئيسية لا تزال تنتج آثارها، مثل المطالبات اللاحقة للتعاقد المتعلقة بالتعويضات[٣].

إن انتهاء ما بعد العقد لا يترك سوى فراغ قانوني ؛ نظرا لعدم وجود أية التزامات قانونية ، فيفقد الدائن كل القيود والامتيازات التي كانت له في فترة ما بعد العقد ، كالالتزام بعدم المنافسة ، والالتزام بالسرية ، حيث يسمح إنهاء ما بعد العقد بإزالة

[1] - Cass., 3e civ., 29 mars 2018, no 17-15.549, Non publ. au Bull. ; RDI 2018. 388, obs.B. Boubli.
[2] - Cass., 1re civ., 17 mars 1998, no 96-11.593, Bull. civ. I, no 116 ; CCC 1998, comm. no 104, obs.
[3] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.421. nº 655.

٣- ما بعد العقد

الروابط القانونية اللاحقة للتعاقد[١] ويستعيد الموظف في نهاية مهامه الحرية الكاملة والتامة التي تخوله على وجه الخصوص استئناف نشاط مماثل كان محروما منه واستخدام دفتر العناوين الذي أنشأه شخصيًا في أثناء ممارسته وظيفته السابقة[٢].

لم يعد هناك أي أثر قانوني ؛ لذلك يبدو أنه لا يوجد عنصر قانوني يتعلق بهذه الفترة التي تعقب إنهاء ما بعد العقد ؛ ذلك أن المصالح التي تمت معالجتها في فترة ما بعد العقد ،والمتعلقة بشكل أساسي بالمنتجات المتبقية من العقد الأولي، أصبحت غير قادرة على تجديد نفسها ، حيث أن ما بعد العقد لم يعد ينتج أي شيء يهم القانون في هذا الوقت بعد انتهائه[٣]؛ بسبب أنه في هذه الفترة لم يعد هناك أي نشاط للأطراف.

تم **تمييز ثلاث فترات** تظهر خلالها الروابط بين الطرفين:

فترة ما قبل التعاقد (فترة المحادثات والمفاوضات) ، وفترة العقد (مدة العقد من توقيعه حتى إنهائه) وفترة ما بعد العقد.

تقترح Vanessa Frasson تقسيم فترة ما بعد العقد إلى ثلاث فترات:

تغطي الفترة الأولي طرق إنهاء العقد ، سواءً كانت هذه الأساليب ناتجة عن طبيعة العقد ذاته أو من فعل إرادي خلال العقد.

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.417. nº 649
[2] - Ph. STOFFEL-MUNCK, op.cit, p. 159 - Vanessa Frasson,op,cit,p.433
[3] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.422. nº 657

يمكن تعيين الفترة الثانية على أنها فترة تصفية الماضي التعاقدي الذي يتألف من سلسلتين من البنود: تلك التي تنظم الماضي التعاقدي وتلك المتعلقة بمستقبل ما بعد العقد.

أخيرًا ، يمكن تعيين الفترة الثالثة على أنها الإغلاق النهائي للعلاقة التعاقدية من خلال وقف جميع الالتزامات اللاحقة للتعاقد ونتائجها[١].

بمجرد الوفاء بالتزامات ما بعد التعاقد وحل النزاعات وتصفية الماضي ينتهي الارتباط بين الطرفين بشكل نهائي. تتوقف العلاقة التعاقدية ، وسيعود للأطراف حريتهم التي تم تعليقها بعد العقد.

نستنتج مما سبق أن فترة ما بعد العقد هي فترة انتقالية نحو العودة إلى حرية الأطراف. وهى فترة تعيد العقد إلى الذاكرة.

ثانيا: الذاكرة الباقية للعقد.

مع اختفاء ما بعد يستعيد الأطراف حريتهم ، يصبح العقد ذكرى وينشأ الفراغ التعاقدي. علاوة على ذلك ، يترك العقد الطرفين في وضع مختلف عما كان عليه قبل العقد[٢].

[1] - Vanessa Frasson,op,cit,p.477
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.101

٣- ما بعد العقد

كتبت Isabelle Guilhen إن التجربة التعاقدية تترك آثارًا في ذاكرة الأطراف وعلى الأشياء التي تمت تعبئتها. وهي تختلف من عقد إلى آخر وبحسب تقدمه الجيد أو السيئ. على أي حال ، فإنه ينتج عواقب لا يمكن إنكارها ، بعد العقد وما وراء الأثر القانوني الرئيسي المقصود. هذه العواقب متنوعة.

من الناحية النفسية ، يمكن أن يكون اعترافًا أو على العكس من ذلك استياءً من أحد الأطراف تجاه المتعاقد السابق معه.

على المستوى الاجتماعي ، قد تكون فرصة لشراكة جديدة أو على العكس من ذلك رفض أي شراكة جديدة بعد تجربة سابقة. من وجهة نظر اقتصادية ، يمكن أن يتعلق الأمر بالأرباح أو الخسائر أو الفرص أو المخاطر التي يتحملها طرف أو آخر[١].

H. Kassoul, توضح أنه قد يحدث أن يحتفظ الطرفان أحيانًا بذكريات سيئة عن شراكتهم ، فيتم تجنب أي عقد جديد لعدة سنوات من انتهاء العقد السابق[٢].

حيث يختفي ما بعد العقد ، يظهر التناقض على مستوى سلوك الأطراف ، فلا تتصرف هذه الأطراف بالطريقة نفسها إذا تركت تجربة مرحلة ما بعد التعاقد.

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.1. n° 1
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.327 n°314

تصرفات الأطراف تكون متناقضة ومختلفة دائمًا ، اعتمادًا على ما إذا كان التحليل يوضع من جانب الدائن أو المدين. فعلى المستوى النفسي ، تواجه عدة مشاعر بعضها البعض حسب السياق.

باختصار ، فإن إرضاء الدائن أو عدم رضائه ، إنجاز المدين أو عد إنجازه ، يضاف كل ذلك إلى ذكرى التجربة التعاقدية وما بعد التعاقد التي مروا بها.

ينتج عن هذا العديد من مشاعر النجاح أو الفشل ، الثقة أو عدم الثقة. هذا الشعور الحميم لا يخص القانون[١].

إذا كانت مشاعر الفشل هي المخيمة على أطراف العقد وذكرى العقد سلبية فلن يكون لدى الأطراف دائمًا "دموع في عيونهم" ، بل "بنادق على أكتافهم، حيث من المرجح أن يؤدي فقدان الثقة الناجم عن التاريخ التعاقدي إلى التشكيك في فرصة التزام جديد"[٢].

قد يؤدي إنهاء ما بعد العقد إلى ترك وضع واقعي منظم – إذا ترك العقد السابق ذكرى طيبة – للسماح بإبرام عقد رئيسي ثان.

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.324. nº 662
[2] - H. Kassoul, op. cit.,p.324 n°310

٣- ما بعد العقد

يمكن أيضًا الخلط بين هذا الموقف ومرحلة ما قبل التعاقد بالنسبة لعقد رئيسي جديد تمامًا.

يحدث الالتباس عندما يؤدي عقد رئيسي أولي إلى عقد رئيسي ثان. يندمج ما بعد العقد اللاحق للعقد الأولي الأول مع العقد الرئيسي الثاني[١].

يستمر العقد في تحديد تاريخ الطرفين. الأطراف في فراغ قانوني منذ توقف النشاط التعاقدي بشكل نهائي ، لكنهم ليسوا في فراغ تعاقدي ؛ لأننا لا نشكك في العقد السابق الذي يصبح ذكرى[٢].

إن فترة ما بعد العقد ليست حالة فراغ مثل الفترة السابقة للتعاقد ، حيث إن ما بعد العقد هو استمرار لآثار العقد ، ولا يتألف من عودة نقية وبسيطة إلى فترة ما قبل التعاقد الفارغة من أي محتوى قانوني[٣].

ومع ذلك فإنه يمكن إجراء المقاربة بين الفترة السابقة للتعاقد ، والوقت التالي لفترة ما بعد العقد، وهى الفترة التي يتم إفراغها من النشاط التعاقدي، ومع ذلك ، فإن ذاكرة العقد تمنع العودة إلى حالة ما قبل التعاقد[٤].

---

[1] - Isabelle Guilhen, op.cit. p.440. nº 690
[2] - Quentin Alliez, op, cit. p.101
[3] - G. Blanc-jouvan, op, cit. n°490
[4] - H. Kassoul, op. cit.,p.82 n°84 - Quentin Alliez, op, cit. p.102

خاتمة الدراسة

في ختام هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية :

١– بعد إنهاء العقد ، وفقا للتصور الظاهري، سننتهى إلى أنه يجب ألا يتبقى أي شيء من العقد ، سواء من الناحية الواقعية أو القانونية ، حيث تشير النهاية لقطع العلاقات التعاقدية وبالضرورة نهاية واجب التعاون.

ومع ذلك فإن إنهاء العقد لا يعنى نهاية العلاقة التعاقدية ، ذلك أنه بعد الإنهاء تبدأ مرحلة أخري من العلاقات التعاقدية ، حيث تبقى آثار العقد سارية في فترة تسمى ما بعد العقد ، والتي تعد بداية لمرحلة أخري في العلاقة بين الطرفين، حيث إن العقود تبقى سارية لالتزامات ما بعد العقد.

٢- هذا التناقض بين انتهاء العقد ومظاهره وإن كان حديثا نسبيا على القانون ، إلا أن هذه الظاهرة مفهومة تماما من قبل العلوم الأخرى. ففي علم النفس ووفق النظرية الفرويدية توجد نظرية التباطؤ والتي تعنى ديمومة التأثيرات عندما يختفي السبب.

٣- دائما ما يشير ما بعد العقد إلى مفهومين : **الأول** الذي يتم تحديده بمعيار زمني ، هو الجزء الزمني الذي يلي العقد ، **والثاني** الذي لا يكفي لتحديده المعيار الزمني فقط ، ذلك أنه الجزء الزمني الذي يلي العقد والذي لا يزال العقد مرئيًا فيه ولا يزال الأطراف يرون علامة العقد. يتكون المفهومان تراكميًا والثاني هو جزء من الأول.

٤– لا يمكن أن يكون ما بعد العقد مستقلًا تمامًا عن العقد نفسه. حيث يستضيف العقد بنود ما بعد العقد والتي تظل دائمًا الإطار العام لأداء الالتزامات التعاقدية بغض النظر عن طبيعة أو وقت نفاذها.

٤–تقدم العلوم القانونية أدوات إدارية للمستقبل وتحديدًا بعد العقد مثل : بنود عدم المنافسة بعد التعاقد ، شرط التقدير ، والضمان العشري ، وآليات التجديد ، وما إلى ذلك، والتي لا يتقيد فيها أطراف العقد إلا بالنظام العام والقانون واجب التطبيق.

في الواقع ، حتى لو لم يقدم الطرفان بنودًا لاحقة للتعاقد ، فإن العقد سيترك بصمة واضحة. فعلى سبيل المثال إن عدم وجود شرط عدم استغلال يغطي فترة ما بعد العقد لا يمنع من رفع دعوي المنافسة غير العادلة ضد الموظف السابق الذي يستخدم معرفة الشركة لمصلحته.

٥- ما بعد العقد له طبيعته الخاصة ، ذلك أنه فترة زمنية ، كما أنه مفهوم قانوني خاص بذاته ، هذا المفهوم له وظائفه الهامة ، حيث يسمح لأطراف العقد بتصفية الماضي التعاقدي، حيث يقوم الأطراف بتسوية النتائج المترتبة على إنهاء العقد ، مع تطوير المستقبل ، فإنهم يقومون بتنظيم مستقبل العلاقة التعاقدية.

٦- إن هذا التصور لمفهوم ما بعد العقد موجود قبل أن يؤخذ في الاعتبار، وقد تم بشكل بديهي مع ظهور مفهوم العقد نفسه ، دون أن يتم تسميته، وقد عبر عن نفسه عبر التاريخ وفى المجتمعات المختلفة.

٧- إن ما بعد العقد لم يستفد حتى الآن من نفس الاعتراف الموضوعي لما قبل العقد رغم أنه منصوص عليه في القانون صراحة بخصوص البنود اللاحقة للتعاقد ، ورغم أنه سيحافظ على الاندماج بين آثار العقد وما بعد العقد ؛ ذلك أن إدراج فترة ما بعد العقد في القانون المدني سيكون له ميزة قصر آثار العقد على تنفيذ العقد ، وتوحيد الأشكال المختلفة الممكنة لما بعد العقد حول مهام متسقة.

٨- مثل أي مفهوم قانوني ينتهي ما بعد العقد عندما ينفد محتواه ، وهو يشترك في هذه الميزة مع المفاهيم التي تخدم غرضًا معينًا ، مثل الالتزام بشكل عام والعقد بشكل خاص. يُفهم انتهاء ما بعد العقد على أنه العملية التي تضع حدًا لوجود مفهوم ما بعد العقد، فإذا كان ما بعد العقد مسؤول عن الوضع المتبقي الناتج في نهاية مرحلة تنفيذ العقد ، فإنه بمجرد التعامل مع هذا الوضع ، وتصفية كل ما يمكن تصفيته ، لم يعد لما بعد العقد سبب للوجود.

أهم المراجع

أولا : المراجع العربية

(أ) : المراجع العامة

١- السيد عمران ، شرح قانون العمل ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ٢٠٠٠.

٢- رمضان أبو لسعود ، مصادر الالتزام ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ٢٠١٦.

٣- عبد الرازق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، نظرية الالتزام بوجه عام ، مصادر الالتزام ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٩٦٤.

٤- محسن عبد الحميد إبراهيم البيه ، النظرية العامة للالتزامات ، مصادر الالتزام ، الجزء الأول ، المصادر الإرادية ، مكتبة الجلاء ، المنصورة ، بدون سنة نشر

٥- نبيل ابراهيم سعد ، العقود المسماة (الايجار) ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ٢٠٠٣.

٦- همام محمد محمود زهران ، قانون العمل ، عقد العمل الفردي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ٢٠٠٧.

(ب) : المراجع المتخصصة والرسائل والدوريات.

١ - ديب محمد ، الالتزام بعدم المنافسة في علاقة العمل ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ٢٠١٣.

٢- محمد عزمي البكري ، بطلان وابطال العقود ، دار محمود للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٧.

٣- عبد الحكم فوده ، إنهاء القوة الملزمة للعقد ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٣.

٤- عبد الحى حجازي ، عقد المدة ، أو العقد المستمر والدوري التنفيذ ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، القاهرة ١٩٥٠.

٥- علاء حربان تركى الحمداني ، الغاء العقد بالإرادة المنفردة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٩.

٦- ياسر أحمد كامل الصيرفي ، الأثر الرجعي في العقود المستمرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٨.

٧- ياسر محمد على النيدانى ، حق العامل في المعرفة في عقد العمل الفردي ، مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، العدد ٣٦ ، اصدار ابريل ٢٠٢١.

ثانيا المراجع الأجنبية

(A)–Ouvrages speciaux et theses:

1- Alexandre RIÉRA, Contrat de franchise et droit de la concurrence, these , Université de Perpignan 2013.

2- Bengamin Barthe, la clause de sortie des relations contractuelles,these. Aix-Marseille Universite, faculte de droit et de science politilque.2013.

3- C. CASEAU-ROCHE, Les obligations postcontractuelles, thèse Paris, 2001, n° 309, **cité par** M.-E. ANDRÉ, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, o.c., 2005.

4-C. RIGALLE-DUMETZ, La résolution partielle du contrat, Dalloz, coll. « Nouvelle bibliothèque des thèses », volume 30, 2003.

5- Dany Marignale, L'effet normatif des conventions. Master 2 recherche en droit privé, Université Paris XII - 2007.

6- Fatima Bouhafs ,Fin des accords de distribution, diplôme de magistère en droit comparé des affaires Universite d'Oran faculet de droit, 2011/2012.

7-F .Oliveira Ssibt-fombaron, Les Relations post-contractuellesy, Diplôme d'Etudes Approfondies, Mention "Droit des affaires" Universite robert schuman de strasbourg,2002.
8- F. PETIT, L'après-contrat de travail, Thèse dactylograph., Université Bordeaux 1, 1994.
9- G. Blanc-jouvan, L'après-contrat. Etude à partir du droit de la propriété littéraire et artistique, PUAM, 2003 **cité par** Quentin Alliez, L'Apres-Contrat Administratif, These, Université De Paris I Panthéon Sorbonne,2020.
10- Hariz Saidanz, La rupture du contrat, Thèse, Université de Toulon, 2016.
11- H. KASSOUL, L'après-contrat, Thèse ,Université Côte d'Azur, 2017.
12- Isabelle Guilhen. L'après-contrat. Thèse. Université Clermont Auvergne,2020.
13- Marie. Cresp, Le temps juridique en droit privé, Essai d'une théorie générale, thèse, préface de Jean HAUSSER, P.U.A.M, coll. Laboratoire de droit privé & de sciences criminelles, 2013.
14- M.-E. ANDRE, M.-P. DUMONT et Ph. GRIGNON, L'après-contrat, éd. Francis Lefebvre, 2005.
15- M. Fontaine, « Les obligations "survirant au contrat", dans lescontrats internationaux », Droit et pratique du commerce international, 1984. cité par Patrick Wéry : Les clauses postcontractuelles relatives à la résolution d'un contrat, R.D.C. JUI N 2018.
16- Myriam Mehanna, La prise en compte de l'intérêt du Cocontractant, Thèse, Pantheon-Assas,2014.
17- Nicolas Gras, Essai sur les clauses contractuelles , These, Universite D'Auvergne - clemont ferrand 1, École de droit,2014.
18-Quentin Alliez, L'Apres-Contrat Administratif, These, Université De Paris I Panthéon Sorbonne,2020.

19- Quoc Chien NGO , LE CONTRAT DE FRANCHIE Etude comparative (droit français et droit vietnamien) these, UNIVERSITÉ FRANÇOIS – RABELAIS DE TOURS,2012.
20- S.-F. BABAHACENE, L'après-contrat de distribution, Thèse dactylograph., Université Montpellier 1, 2014.
21- Solofodimbiniala Rantonisandratra Magloire, LA Periode Post-Contractuelle, Master II, Faculté de Droit,Universite, D'Antananarivo,2014-2015.
22- Vanessa Frasson, LES CLAUSES DE FIN DE CONTRAT, these, UNIVERSITE De Lyon,2014.

(B)–Les Articles :

1- Benoit Kohl ,LES CLAUSES mettant fin au contrat et les CLAUSES survivant au contrat**, RDAI/BLJ,N** 3/4 2002.
2- J. MESTRE., « Des relations postcontractuelles » **RTD civ**. 1987.
3- M. M.EKKI, « Le nouvel essor du concept de clause contractuelle (1ère partie) **»** **RDC,** 1er oct. 2006.
4-Patrick Wéry : Les clauses postcontractuelles relatives à la résolution d'un contrat**,** R.D.C. 2018/6 – JUNI 2018.
6- Ph. STOFFEL-MUNCK, « L'après-contrat » **RDC** 2004.

(C) – Rapports

Florence G'Sell,et Pascal durand-barthez, Protection contre l'appropriation illicite des secrets d'affaires et des informations commerciales confidentielles , Rapport pour la Commission Européenne, remis par la Fondation pour le droit continental, Septembre 2013.